
موسوعة
كمال
جنبلاط
من كمال
إلى وليد
دار الاتحاد الثقافي العربي

قسم الدراسات في دار الاتحاد الثقافي العربي
بإشراف الدكتور سامي ريحانا

موسوعة

كمال جنبلاط

من كمال إلى وليد

المجلد الأول

تأسيس الحزب التقدُّمي الاشتراكي
وانطلاقته الأولى

دار الاتحاد الثقافي
العربي

اسم المجموعة:	موسوعة كمال جنبلاط
اسم الكتـاب:	تأسيس الحزب التقدُّمي الاشتراكي وانطلاقته الأولى
اسم المؤلـف:	الدكتور سامي ريحانا
قيـاس الكتـاب:	28 × 21
عدد الصفحات:	176
عدد صفحات المجموعة:	3040
مكـان النشـر:	بيروت
دار النشر والتوزيع:	دار الاتحاد الثقافي العربي
تلفاكس:	961 (1) 82 34 22
هاتـف:	961 (1) 82 34 22 - 961 (3) 19 55 66
الطبعة الأولى:	2007

مقدمة الناشر

في الأول من أيار 2006، وفي ذكرى تأسيس الحزب التقدُّمي الاشتراكي، رعى رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط احتفالاً في مجمّع الشوف السياحي حضره وزراء ونواب وفعاليات وطنية وحزبية وثقافية وعسكرية وإعلامية. وتحدّث مستذكراً والده الشهيد كمال جنبلاط، «الرافض أبداً، والثائر أبداً». ومما قاله[1]:

«أتذكّر الانقلاب الأبيض للجبهة الاشتراكية الوطنية عام 1952، وكان انقلاباً على التمديد من أجل لبنان جديد».

وأضاف:

«كان كمال جنبلاط يحترم خصمه وصديقه، في آن، كميل شمعون. كانا يحترمان بعضهما. ولست أدري كيف كانت العلاقة مع الشيخ بيار الجميل. لقد حاولا وضع ميثاق مشترك. لكن كان دائماً يوجد احترام متبادل، وسويّاً شاركا في حكومات متعددة.

أما بالنسبة إلى فلسطين، فاعتقد أنه قام بواجبه حتى آخر لحظة».

وعن نظرية كمال جنبلاط في العروبة، قال وليد جنبلاط:

(1) جريدة صدى البلد، العدد 825، الأربعاء 3 أيار 2006، ص 8.

«إن نظرية كمال جنبلاط في العروبة الإنسانية كانت استقلال لبنان. . .».

ليختم كلامه عن المعلّم بقوله:

«يا رفاقي في الحزب، هذا يومكم، التحيّة، وبفرح أقول: هناك تجدّد وتنوّع وانطلاقة جديدة في الحزب، من القديم إلى الجديد، إلى الديمقراطية والمستقبل والهوية اللبنانية التي لا تتناقض والعروبة الثقافية، وليس العنصرية أو القومجية».

وكانت جمعية الخرّيجين التقدّميين قد نظّمت في السادس من نيسان 2006، وفي ذكرى اغتيال الرئيس الشهيد كمال جنبلاط، ندوة في قاعة نادي الصحافة بعنوان «اغتيال كمال جنبلاط وكوكبة الشهداء»، تكلّم خلالها عدد من قياديي الحزب التقدّمي الاشتراكي منددين بعملية الاغتيال ومؤكّدين أن ذكرى الشهيد ستبقى ماثلة لجميع التقدّميين والاشتراكيين»[1].

هذان الحدثان، إضافة إلى وقائع أخرى جرت وتجري لإحياء ذكرى كمال جنبلاط تظهر أن المعلم الكبير ما زال يُلهم المثقفين والسياسيين والقياديين، ليس في لبنان وحسب، إنما أيضاً في جميع أقطار العالم العربي.

أن ما قاله وليد جنبلاط في احتفال أول أيار يختصر بإيجاز وبلاغة رحلة الرجل الكبير كمال جنبلاط الذي تجاوزت شخصيته وعقيدته وفلسفته حدود لبنان والشرق الأوسط لتهيمن على العالم العربي والشرقي والعالم الاشتراكي وتطبع مرحلة الربع الثالث من القرن العشرين بطابعها المميّز الاشتراكي التقدّمي الديمقراطي.

كان كمال جنبلاط شخصية مميّزة في عالم لبنان الحديث وفي تاريخ العالمين العربي والاشتراكي المعاصرين إذ طبع هذه العوالم بطابعه الخاص، وكان عملاقاً وأسطورة وملحمة من العطاء قلّ ما فهمه معاصروه. عُرف بعلاقاته العربية والدولية مع رجالات العالم الكبار في عصره أمثال غاندي ونهرو وتيتو وجمال عبد الناصر. كما جمع في ذاته ميزات قلّما اجتمعت في رجل واحد، فكان مفكراً وأديباً وشاعراً وفيلسوفاً ومتصوّفاً، حتى استحقّ بالفعل لقب «المعلّم». لم يمالئ الحاكم، ولم يتراجع عن المفاهيم التي آمن بها: من الاشتراكية والتقدّمية والديمقراطية، إلى دعم مطالب الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين وأصحاب الدخل المحدود الذين رأى فيهم ثروة المجتمع والشعب.

لم يهادن كمال جنبلاط الذين خرجوا عن المبادئ التي آمن بها والذين انغمسوا في ميادين الفساد والاستغلال الشعبي والهدر والمحسوبية والسرقة وغيرها من الآفات السياسية في الدولة. لذلك دأب على المعارضة مطالباً بالاصلاح والمساواة، وإيصال الحقوق إلى

(1) صدى البلد، العدد 803، الجمعة 7 نيسان 2006، ص 11.

أصحابها، ومحاسبة المفسدين والفاسدين، وإشراك العاملين في أرباح أرباب العمل، وتوزيع الثروات على الجميع، وتأمين المأكل والملبس والمسكن، وربما الرفاهية، للجميع، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وتأميم المرافق الحيويّة في سبيل مصلحة الشعب العامل. لقد طالب بالعدالة الاجتماعية وبالتنمية المتوازنة في البلاد وبالاهتمام الاجتماعي والإنمائي بالمناطق البعيدة عن العاصمة والمهملة، وذلك ضمن مفهومه للديمقراطية والاشتراكية والمساواة.

هذه المفاهيم التقدُّمية نادى بها المعلّم، ولم يتراجع عنها طوال تاريخه النضالي في بلدٍ تتالت عليه العهود المتشابهة، والتي درج مسؤولوها على تقديم مصالحهم الخاصة ومصالح أتباعهم على مصلحة الدولة والشعب وسط انتقادات لكمال جنبلاط لم يوفّر فيها أحداً منهم. لذلك كان كمال جنبلاط دائماً خلال هذه العهود، باستثناء عهد الرئيس اللواء فؤاد شهاب، معارضاً شرساً ومطالباً لا يكلّ، ليس بحقوقه، إنما بحقوق الفقير والمُعدم والفلّاح والعامل، بحقوق الطبقات التي أُغمطت حقوقها. كان الناطق والمحامي والمدافع عن هؤلاء، لا يتراجع ولا يهادن.

سياسيّاً، قاد كمال جنبلاط المعارضة والجبهات المتتالية التي أُنشِئت حولها، فعارض الشيخ بشارة الخوري في عهده المجدّد وطالبه بالاصلاح. وعارض الرئيس كميل شمعون مطالباً إياه بعدم الانحراف في السياسة الخارجية والانحياز إلى الغرب ومعاداة العالم العربي، وبالعودة إلى مبادئ ميثاق 1943 الوطني، وفي منع الفساد والمحسوبية والتفرّد في السلطة. وأخذ على الرئيس شارل حلو انحرافه عن نهج سلفه وعرابه الرئيس فؤاد شهاب، وسيطرة الاقطاعية والرأسمالية في عهده، وخروج «المكتب الثاني» عن الخط السليم الذي خطّه له القائد فؤاد شهاب. وأخذ على الرئيس سليمان فرنجية انحيازه إلى تيار الحلف الثلاثي الموالي للغرب.

الرئيس الوحيد الذي والاه المعلّم كمال جنبلاط هو الرئيس اللواء فؤاد شهاب، مشاركاً في الحكم خلال عهده ومضطلعاً بالمسؤوليات الوزارية الكبرى بجرأة وإقدام وتصميم، صفات عُرف بها طوال حياته النضالية منذ بداية الأربعينات من القرن الماضي وحتى اغتياله العام 1977.

ورب سائل: لماذا انخرط كمال جنبلاط في سلك موالاة الرئيس شهاب، فيما درج، ليس فقط على الاصطفاف في صفوف المعارضة، إنما خاصة على قيادتها وإلهام أركانها؟

لهذا السائل نقول أنّ المعلم لم يوالِ الرئيس شهاب لأسباب شخصية أو مطلبية أو عاطفية، إنما لأسباب مبدئية وعقائدية وعلمية. لقد آمن كمال جنبلاط بفؤاد شهاب ودعم وصوله إلى الرئاسة، ورأى في هذا الوصول خلاص لبنان مما كان يشكو منه، وذلك كون

قائد الجيش السابق جسّد كل ما طالب القائد الاشتراكي بتحقيقه في الحكم، من المساواة إلى الديمقراطية السياسية والتنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية. لقد أُعجب كمال جنبلاط بشخصية فؤاد شهاب المتميّزة، وبالدورين اللذين لعبهما خلال أزمتي 1952 و1958، وخاصة بسياسته التي تلتقي مع مفاهيم المعلّم في الحكم والإدارة والاصلاح، وللتفاهم الذي جمعهما حول القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية.

فالمعلم لم يكن يقدّر رئيس البلاد وفق مصالحه الخاصة، إنما وفق مصالح البلاد العامة، وفق المبادئ والأسس التي آمن بها وناضل في سبيلها طوال ربع قرن من الزمن.

لكل ما تقدّم، رأت دار الاتحاد الثقافي العربي أن من واجبها استعادة المراحل النضالية للمعلّم كمال جنبلاط وتسليط الضوء خاصة على المحطات الرئيسية لهذا النضال، منذ بداياته في مطلع أربعينات القرن الماضي، إلى تأسيس الحزب التقدُّمي الاشتراكي، إلى الثورة البيضاء التي انتهت بتقديم استقالة الرئيس بشارة الخوري، إلى ثورة 1958 التي حالت دون تجديد ولاية الرئيس كميل شمعون، إلى موالاة العهد الشهابي ومطالع عهد شارل حلو وصولاً إلى معارضة المكتب الثاني والحلف الثلاثي وسيطرة الاقطاعية ورأس المال على البلاد، إلى حرب السنتين التي حاول القائد كمال جنبلاط، بكل ما أوتي من عزم وتصميم، الحؤول دون الوصول إلى الصراع الداخلي المسلّح خلالها، والتي كانت تفوق إمكاناته نظراً لتشعّبات أبعادها الإقليمية والدولية.

عربياً، قاد كمال جنبلاط النضال في سبيل رفعة العالم العربي ووحدته منسّقاً مواقفه مع الاشتراكيين في جميع البلدان العربية وفي مقدمتهم الزعيم المصري الكبير جمال عبد الناصر. وقد تجسّد دور كمال جنبلاط العربي خاصة في دعم المقاومة الفلسطينية وفي المطالبة الدؤوبة بحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وبلاده.

كل هذه المراحل النضالية في حياة المعلّم كمال جنبلاط عمدت دار الاتحاد الثقافي العربي إلى إعادة إحيائها وإبرازها، في الموسوعة التي بين أيدينا، إحساساً منها بحق الزعيم الكبير عليها وعلى الأجيال اللبنانية كافة، كونه عمل جاهداً في سبيل بناء وطن قومي تقدمي اشتراكي يفخر كلٌ من أبنائه بالانتماء إليه والعيش في ربوعه آمناً، مطمئناً إلى غده ومستقبله.

وتحتوي الموسوعة كل ما يجب معرفته عن الرئيس كمال جنبلاط منذ بداياته في المدرسة والجامعة ودخول الندوة النيابية ونضاله في سبيل الاستقلال ومشاركته في الحكم.

كما تحتوي على النضال السياسي والاجتماعي والحزبي للرئيس وليد جنبلاط الذي بدأ حياته السياسية في آذار من العام 1977 وسط تحدّيات، ليس أقلها المحافظة على الإرث الكبير الذي تركه والده المعلّم، وإكمال مسيرته السياسية في وطن مزّقته الصراعات الداخلية

والتدخلات الإقليمية والدولية. وقام الزعيم الشاب بهذه المهمة الكأداء خير قيام فقاد، ليس فقط الحزب التقدُّمي الاشتراكي، إنما أيضاً الحركة الوطنية، مدافعاً عن عروبة لبنان ضد المشاريع التقسيمية ومقاوماً للاحتلال الإسرائيلي في العام 1982 ومفكّكاً الافخاخ الإسرائيلية المذهبية والطائفية التي زُرعت في الجبل بعد اجتياح 1982.

وبعد انتهاء الحرب انخرط الزعيم وليد جنبلاط في اتفاق الطائف مع دخول البلاد في مرحلة جديدة من السلم الأهلي حيث عالج بتصميم وعزم ملف المهجرين وإتمام المصالحة في الجبل. ومنذ العام 1998 وحتى اليوم تحقّقت المخاوف والهواجس التي كان الرئيس وليد جنبلاط قد حذّر منها، فدخل لبنان على خط الزلازل مع اغتيال حليفه الرئيس رفيق الحريري، وأمسى رئيس الحزب التقدُّمي الاشتراكي و«اللقاء الديمقراطي» حجر الزاوية والرقم الصعب في المعادلة اللبنانية الداخلية وفي المشهد الجديد الذي تشهده البلاد.

ونحن آلينا على أنفسنا أن نعيد إحياء تراث عظماء لبنان من خلال إصدار موسوعات عن حياتهم ونضالهم في سبيل رفعة البلاد وعزّة مجتمعها وشعبها، إيماناً منّا بأن سيرة الرجال الكبار في التاريخ تستنير بها الأجيال الطالعة وتسير بهديها نحو مستقبل زاهر ومُشرق.

والله ولي التوفيق

دار الاتحاد الثقافي العربي

* * *

كلمة شكر

تتوجّه دار الاتحاد الثقافي العربي بالشكر الجزيل لرئيس الحزب التقدُّمي الاشتراكي واللقاء الديمقراطي الأستاذ وليد جنبلاط الذي سمح بتزويدها بالمستندات والوثائق والصور التي أغنت الموسوعة.

كما تخصّ بالشكر قيادة الحزب التقدُّمي الاشتراكي والدار التقدُّمية والمكتبة الوطنية في بعقلين للتسهيلات الكبيرة التي حظيت بها الدار تمهيداً لإصدار هذه الموسوعة.

* * *

المقدمة

هكذا بدأ

في أول أيار 1949 ولد الحزب التقدمي الاشتراكي إثر مباحثات طويلة وعمل مضنٍ وسلسلة من اللقاءات والإجتماعات بين المؤسس المناضل الكبير كمال جنبلاط ومعاونيه وأعضاء الحزب الأوائل الذين نذكر منهم:

- **ألبير أديب:** وهو من مؤسسي الحزب، ماروني من دير القمر، صحافي معروف عرفته جريدة النداء في بيروت وأسّس محطة راديو الشرق التي أصبحت فيما بعد الإذاعة اللبنانية. كما أصدر مجلة الأديب.

- **نسيم مجدلاني:** من قياديّي الحزب، أورثوذكسي من بيروت، انتخب نائباً عن بيروت منذ 1957 إلى 1972، كما تسلم وزارات عدة.

- **جورج حنا:** وهو من مؤسسي الحزب، أورثوذكسي من الشويفات، خدم في الجيش العثماني قبل أن يصبح طبيباً. من مؤسسي مجلة

الفجر وألّف كتباً عديدة.

- **عباس خلف:** وهو من قياديي الحزب، أورثوذكسي من سوق الغرب، شغل منصب نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وعُيِّن وزيراً للاقتصاد والتجارة سنة 1974.
- **فريد جبران:** وهو من مؤسسي الحزب، لاتيني، انتخب نائباً في مجلس النواب اللبناني سنة 1960.
- **محمد ياغي:** من قياديي الحزب ورئيس بلدية بعلبك ونائباً عن دائرة بعلبك الهرمل سنة 1964.
- **عبد الله العلايلي:** من مؤسسي الحزب، سني من بيروت وهو علّامة أصدر العديد من المؤلفات.
- **طارق شهاب:** سني المذهب ومن قياديي الحزب، من حاصبيا.
- **فؤاد سليمان:** درزي المذهب من الرميلة وعضو المجلس الوطني للإعلام.
- **فؤاد رزق:** كاثوليكي من مشغرة، أسّس مجلة المحامي، عُيِّن وزيراً للعدل في حكومتين من حكومات الرئيس كرامي.
- **بشارة الدهان:** ماروني من بيروت، دكتور في الطب.
- **خليل أحمد خليل:** شيعي من صور، له مؤلفات عديدة شعراً ونثراً.

* * *

وهكذا ما زال في قلب الحدث

فقبيل أعياد رأس السنة 2006 وفي الثاني والعشرين من شهر كانون الأول 2005، وضمن إطار حلّ عقدة الوزراء الخمسة الذين علّقوا مشاركاتهم في مجلس وزراء لبنان، نشطت الاتصالات بين رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط والبطريركية المارونية في بكركي والدكتور سمير جعجع رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية.

لقد جاء في جريدة صدى البلد، وتحت عنوان «عاصفة تهب من المختارة وقريطم عبر الأرز باتجاه الرابية»، الآتي[1]:

«نشطت الاتصالات على خط المختارة - الرابية والمختارة - قريطم مع بكركي التي يزورها قبل ظهر اليوم (23/ 12/ 2005) وفد من حزب الله يضم رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد وعضو قيادة الحزب غالب أبو زينب.

وقالت مصادر مطلعة إن جنبلاط الذي أجرى ليل أمس الأول (21 ـ 22/ 12/ 2005) اتصالاً بالعماد ميشال عون أراد من اتصاله ردّ التحية التي بادره بها عون قبل ثلاثة أيام حين وجّه إليه الدعوة إلى غداء أو عشاء. وقال جنبلاط لعون: «نحن في حاجة إلى أقصى درجات تضامننا وإلى حماية بعضنا البعض يا جنرال». وجاء الجواب مشدّداً على التجاوب والجوامع الوطنية المشتركة والأولويات المصيرية الواحدة.

وفي موازاة حركة التشاور التي يقودها الرئيس نبيه بري حيث التقى وفد يمثله أمس (22/ 12/ 2005) العماد

---

(1) جريدة صدى البلد، العدد 706، الجمعة في 23 كانون الأول 2005، ص 23.

عون، بدأ رئيس كتلة «المستقبل» النائب سعد الحريري تحركاً تشاورياً، وقام وفد يمثّله تحدّث بإسمه الوزير أحمد فتفت بزيارة إلى جنبلاط في المختارة واتفق مع العماد عون على لقاء قريب.

وقال فتفت بعد لقائه جنبلاط إنّ البحث تناول «كل الأمور التي طرحت على الساحة في الأيام الأخيرة» خصوصاً «ملف الاغتيالات السياسية ومحاولة إلغاء الأطراف السياسية كلها».

ورأى جنبلاط في مداخلة عبر برنامج «كلام الناس» أنّ اغتيال الشهيد جبران تويني هدفه تعطيل التحقيق الدولي».

وفي 19 كانون الأول 2005 جاء في جريدة «صدى البلد» تحت عنوان «نموذج ثالث للاغتيالات بعد جنبلاط والحريري»، ما يأتي[1]:

«بين ذكرى ميلاد كمال جنبلاط وصدور التقرير الدولي الثاني حول اغتيال رفيق الحريري، سقط جبران تويني...

في النموذج الأول تبرز مأساة اغتيال جنبلاط الأب في 16 آذار 1977.

وأوردت الصحيفة نفسها حواراً مع رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط، نقتطف بعض ما جاء فيه[2]:

«اعتبر وليد جنبلاط أن ما يجري اليوم من اغتيالات هو مقدمة لشيء أكبر، وعُرض في برنامج «على الهواء» على تلفزيون «أوربت» قناة الصفوة، وتولى نقله تلفزيون المستقبل كيف أنه منذ العام 1977 وحتى العام 2000 وأنا على الخط النضالي...

وأضاف جنبلاط:

«عندما تخسر صديقاً مناضلاً كمروان حمادة ورجلاً عالمياً عربياً كرفيق الحريري، وعندما يخرس صوت سمير قصير وجورج حاوي وصولاً إلى جبران تويني أحياناً، تفقد أعصابك...

مشيراً إلى أننا لا نملك سوى الكلمة...».

(1) صدى البلد، العدد 702، الاثنين 19 كانون الأول 2005، ص 5.
(2) المرجع نفسه، ص 4.

كما جاء في صحيفة صدى البلد بتاريخ 21 كانون الأول 2005 حول دور الحزب التقدمي الاشتراكي الاجتماعي والاقتصادي والأمني وتحت عنوان «الحزب التقدمي الاشتراكي يحذّر من تجّار سيارات مشبوهين في الشوف»، ما يأتي[1]:

«طلب الحزب التقدمي الاشتراكي، في بيان أمس (20/ 12/ 2005)، من المواطنين في الشوف التنبّه لأشخاص مجهولين يأتون إلى المنطقة بهدف شراء سيارات من دون أن يكشفوا هوياتهم وبطريقة تثير الكثير من الشبهات وخصوصاً من وجهة استعمال هذه السيارات.

إن الحزب، وبالنظر إلى دقة المرحلة، ينبّه إلى مثل هذه الأمور المشبوهة، ويدعو المواطنين على مستوياتهم كافة إلى الكثير من الوعي والتشدّد وعدم التهاون إطلاقاً حيال هذه المسائل وبكل ما يتصل بأمور البيع والشراء، وخصوصاً السيارات».

* * *

هكذا نرى أنه لا تكاد تخلو صحيفة أو أية وسيلة إعلامية أخرى من أخبار نشاطات ومبادرات ومشاريع الحزب التقدمي الاشتراكي وعلى رأسه رئيس اللقاء الديمقراطي ورئيس الحزب النائب وليد جنبلاط. لقد برز الحزب التقدمي الاشتراكي، ومنذ تأسيسه في أول أيار 1949 وحتى الآن كحزب فاعل وجبهة مؤثرة على الساحة اللبنانية وفي الأحداث الإقليمية والدولية خاصة على صعيد الاشتراكية الدولية. هذا الحزب الذي يبلغ عمره الرسمي ستة وأربعين سنة في أول أيار القادم، والذي سبق تأسيسه مراحل مهمة في تاريخ قيامه على يد المؤسس الكبير المعلم كمال جنبلاط، سنحاول في هذه الموسوعة تتبع خطوات مؤسسه منذ بداية الأربعينات من القرن الماضي وخطوات رئيسه الحالي الوزير والنائب وليد جنبلاط حتى اليوم.

(1) صدى البلد، العدد 704، الأربعاء 21 كانون الأول 2005، ص 6.

الفصل الأول

فذلكة تاريخية حول أصول عائلة جنبلاط

تعود أصول عائلة القائد الاشتراكي التقدمي الكبير كمال جنبلاط إلى أسرة جانبولاد العريقة في تاريخ الشرق الأدنى. فالرجل الذي طبعت شخصيته الفذّة التاريخ اللبناني طوال عقود من الزمن، وهيمن بقوّة على مجرى الأحداث في لبنان منذ بداية الأربعينات في القرن الماضي وحتى تاريخ اغتياله عام 1977، تشابك تاريخه مع تاريخ الحركات الوطنية والتقدّمية في لبنان. إنّه المعلّم والقائد الذي أمضى سنوات حياته جاهداً في سبيل تحقيق حلمه بالديمقراطية والحرية وتأمين حقوق الطبقات الفقيرة والمعدمة، من العمال والفلاحين، وفي تنمية موارد البلاد ودفعها في مضمار القومية العربية والعلمانية والاشتراكية.

لقد قيل الكثير وكتب عنه الكثير. وسنحاول في هذه الموسوعة ردّ بعضٍ مما له على الأجيال اللبنانية من فضل.

أولاً - أصل آل جانبولاد

أصل كلمة جانبولاد تركية وتتألف من مقطعين، الأول «جان» أي روح، والثانية «بولاد» أي فولاذ فيصبح معنى الكلمة «روح الفولاذ».

فالانتساب إليها كان يعني الانتماء إلى بطولات روح فولاذية.

كتب فيليب حتى[1]

«هم أسرة كردية جاءت من منطقة حلب واسمها في الأصل جانبولاد (الشدياق ص 130). وآل جنبلاط كان امراء الجبل قد أقاموهم في أوائل القرن الثامن عشر على الشوف. وهم اليوم على المذهب الدرزي، وهم من الأشراف الملقبون سلالياً بالمشايخ».

يبدأ تاريخ أسرة جنبلاط أو جانبولاد في القرن الثالث عشر في مدينة كلّس في شمال بلاد الشام التي كان يحكمها أمير من أسرة جانبولاد الكردية اسمه «الشيخ منتشى».

وفي عهد السلطان سليم الثاني مُنح قاسم جانبولاد (1480 ـ 1525) سنجق كلّس والمعرّة تقديراً لخدماته إذ أن الأمير قاسم حقق نجاحات كبيرة في خدمة العثمانيين وحمل لقب بيك (Beg). وبرز بعد ذلك عدد من مشاهير الأسرة نذكر منهم:

- حبيب (1500 ـ 1535).
- جانبولاد (1530 ـ 1580).
- حسين (1562 ـ 1598).

إلا أن الذي حقق نجاحات أكبر وسيطر على منطقة حلب وجوارها فهو حسين باشا جانبولاد.

المؤرخ المستشرق الألماني هنريخ فرديناند ڤوشتنفلد نقل في كتابه «فخر الدين أمير الدروز ومعاصره» عن آل جانبولاد الآتي[2]:

«ولم يطل الوقت (عام 1605م/1014هـ/حتى اشتعلت الحرب بين نصوح باشا والي حلب وحسين باشا ابن جانبولاد فكانت المعركة. وكان أن دُحر نصوح باشا فعاد إلى حلب مغلوباً.

وبعد أن أُبعد نصوح باشا عن ولاية

(1) فيليب حتى، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، دار الثقافة، بيروت، 1983، جزء 2، ص 326.

(2) هنريخ ڤوستنفلد، فخر الدين ومعاصروه، منشورات دار لحد خاطر، الجديدة، لبنان، 1886، ص 128.

حلب استولى على الحكم حسين باشا جانبولاد.

خدم حسين باشا جانبولاد بن قاسم الكردي في بداية حياته كخيّال في فرقة الحراسة الخاصة في دمشق. وكان والده جانبولاد المعروف بابن عربوا أميراً على فرقة الأكراد في حلب ثم قائداً بالتتابع على مدينة المعرّة، ثم على مدينة كِلّس فمدينة أعزاز. وأصبح حسين باشا، فيما بعد، مكان والده الأمير والقائد لمدينة كلّس. على أن شقيقه الأمير حبيب ازاحه عن وظيفته، واتخذ مكانه. ولذلك قامت بين الاثنين عداوة مترسّخة بقيت متأجّجة حتى أبعد الاثنان وتسلّم مكانهما إمارة كِلِس ديو سليمان الذي ابتدأ بأن استمال إليه أفراد الفرقة العسكرية المنحلّة التي كانت بإمرة عبد الحليم.

ولم يمرّ وقت طويل حتى نال حسين (جانبولاد) من السلطان إدارة مدينة كِلّس مجدّداً فراح يخطّط بقوة على ألا يعطي لأيّ كان سبيلاً لكي يزيحه من جديد.

ثم أخذ موقفاً متحرراً من حاكم المنطقة الجديد ولم يتذلّل أمامه.

ثم تبين للمسؤولين بأنه، إذا هم اصرّوا على إبعاده عن الحكم، فسوف يخلقون لذاتهم أزمة حسّاسة دقيقة. ولذلك تركوه في وظيفته يتحمّل هو مسؤوليتها، واكتفوا بالضريبة التي كان يقدمّها لهم. لقد عمل جدياً حتى أصبح غنياً واستطاع بذلك أن يؤلف جيشاً كبيراً».

ثم جرت معارك بين حسين باشا جانبولاد ونصوح باشا والي حلب من جهة والثوار في منطقة حلب وكلّس الذين انتفضوا ضد والي حلب من جهة أخرى. أرسل حسين باشا فرقة بقيادة ابن شقيقة الأمير علي بن جانبولاد الذي انتصر على الثوار المدعومين بجيش من دمشق فتراجعوا عن المنطقة فراح يطاردهم الأمير علي ونصوح باشا حتى بلدة كفر طالب. وهناك وقعت معركة خسر فيها الدمشقيون العدد الكبير وولوا الأدبار...

ولما قوي حسين باشا قرّر نصوح باشا والي حلب محاربته فجرت معركة

بينهما كتب عنها ڤوستنفلد الآتي[1]:

«فلاقاه حسين باشا بجيشه ونشبت المعركة بين الاثنين. فدُحر نصوح باشا وخسر عدداً كبيراً من رجاله، وعاد إلى حلب هارباً. ولكنه لم يستسلم لليأس فراح يجمع في اليوم التالي من جديد جيوشه ويوزع عليهم المال بغزارة لكي يُكثر من عددهم ومن المعدات الحربية آملاً منه بأن يعود عليه ذلك بالخير. إلّا أنّ القائد الأعلى، سنان باشا بن جيكالا، كان قد بعث رسولاً من قبله يحمل الأمر بتنحية نصوح باشا عن منصبه، وبتعيين حسين باشا بن جانبولاد والياً على حلب».

وهكذا أصبح حسين باشا جانبولاد والياً على حلب. لكن كان عليه أن يحتلّها عنوة لأن نصوح باشا اعتصم داخلها.

ثانياً ـ القتال بين حسين باشا جانبولاد ونصوح باشا

وبالفعل، وأمام رفض نصوح باشا تسليم حلب إلى حسين باشا جانبولاد أصبح القتال بينهما واقعاً. كتب ڤوستنفلد عن هذا القتال[2]:

«أخذ الغيظ من نصوح باشا بسبب هذا الإجراء أشدّ مأخذ، ورفض أن يسلّم المدينة لحسين باشا قائلاً: لو أنهم عيّنوا والياً على حلب عبداً أسود لكنت أطيعه ولكن لا أطيع ابن جانبولاد.

ولم يمرَّ أسبوع على ذلك حتى قام حسين بجيوشه وأتى ينصب خيامه في المكان المدعوّ حيلان. فانطلق ضده نصوح باشا للمرة الثانية. ولكنه دُحر أيضاً هذه المرة. وسيطر حسين على المناطق المحيطة بمدينة حلب، وعلى الأحياء الواقعة خارج أسوارها. أوصد نصوح باشا أبواب المدينة ودعّمها بالحجارة، ولكنه ترك مفتوحاً باب قِنّسْرين، ووضع عليه جنوداً يحرسونه. فقطع حسين من جهته المياه عن المدينة، ومنع عنها مؤونة الحبوب، وكل الاحتياجات المعيشية، وراح يقيم أسواراً أعلى من أسوار المدينة، ووضع عليها

(1) المرجع نفسه، ص 130.
(2) المرجع نفسه، ص 132 ـ 133.

جنوده المسلحين.

دارت بين العسكرين معركة حامية الوطيس. استعمل حسين باشا كلَّ ما لديه من وسائل، وأعطى كل ما عنده من حِيَل لكي يسيطر على المدينة. إلّا أن نصوح باشا، لكي يتفادى كل ذلك، عمد إلى حفر سراديب تحت الأرض بغية إحباط مساعي عدوّه.

تضايق سكان المدينة من ذلك الحصار، وحلّت فيهم جميعاً الحاجة بسبب تلك الحراسة المشدَّدة، إن على الأسوار، وإن على مداخل السراديب تحت الأرض. فالأغنياء والفقراء على السواء كانوا يأتون ويطلبون الغذاء من السكمانية. الحوانيت أغلقت أبوابها، ودكاكين الحرف أصبحت فارغة. فاضطر الشعب إلى استعمال الخشب المعدّ للبناء في الوقود، وفي تهيئة الطعام، والقهوة لأن مؤونة خشب الوقود كانت قد مُنعت أيضاً.

وصلت الحاجة في حلب إلى أعلى ذروتها حتى أن مكّوك الطحين بيع بمئة ريال إسباني، وزجاجة المربَّبات بثمانية عشر قرشاً، والعشرين غراماً من لحم الخيول بنصف قرش، وطابع التين بفضيّة واحدة، وأوقية من مربيات البطيخ الأصفر بأربعة فضيات.

وتوصل أغلب سكان حلب إلى أكل البصل وحده، والخلّ ذاته أصبح طعمه لذيذاً. والبعض منهم كان يجمع شحم الأمعاء فيطبخ بها الأرز أو الشعير. ولم يبق علفٌ للخيل، فاضطر الجنود إلى أن يأخذوا الحصر فيغطسوها بالماء لتصبح أقل قساوة ثم يقدمونها للخيل بدل العلف.

كان على الفقير أن يدفع يوميًّا قرشين، وعلى متوسط الحال عشرة قروش، وعلى الغني عشرين قرشاً. ودام الحصار أربعة أشهر وبضعة أيام.

حتى دفعت الحالة القاضي محمد الشريف إلى أن يترك المدينة، ويعمل جهده في المفاوضة لإحلال السلام. فتوصّل إلى وضع شروط للصلح، ولكنّ نصوح باشا رفض أن يقبل بها ما لم يعزّز الجنود السكمانية هذه الشروط بالقسم المعمول به في صفوفهم، ثم ما لم يعدوا عن ثقة بأمان واستقرار كاملين.

قبل الجنود السكمانية بهذه الشروط، فحلفوا، وعزّزوا حلفهم هذا بقوة

السيف، وأخذوا على أنفسهم أن يحترموا شخص نصوح باشا، ولا يعتدوا على أملاكه وأقسموا على أنه إذا هاجمه حسين باشا فسوف ينقلبون عليه في معسكرهم. وهنا طلب الشريف إلى نصوح باشا أن يذهب برفقة شخص واحد فقط إلى معسكر حسين باشا، لكي يوقّعا معاهدة السلام. وكان نصوح قد تزوّج ابنة حسين باشا، ثم طلّقها بعد ان استولى على مهرها. فاستقبل حسين باشا نصوحاً بكل إكرام، وقدم له مشروباً ممزوجاً بالسكر فرفضه نصوح باشا. عندئذٍ شرب منه حسين باشا أولاً ثم شرب منه بعدئذٍ نصّوح.

وعندما ترك نصوح باشا مقر سكناه قاصداً مقر حسين باشا، لبس تحت معطفه درعاً واقية. وقد فكّر الناس بأنه سوف يهرب خفية في الليل خوفاً من حسين باشا وجنوده. ولكن لم يحدث شيء من هذا، بل بالعكس فقد خرج في صباح اليوم التالي على صوت الطبول.

وقد ترك حسين باشا نصّوح باشا يخرج بسلام. ثم راح يبسط نفوذه على منطقة حلب. وقسم جنوده السكمانية على تلك المنطقة بكاملها. ثم فرض الضرائب على الأغنياء وعلى الفقراء للتمكن من النفقة عليهم».

ثالثاً - وصول علي بن أحمد بن جانبولاد إلى الحكم

وفي سنة 1605م، وبعد أن تباطأ حسين باشا جانبولاد والي حلب عن مؤازرة الوزير العثماني سنان باشا في حملته على بلاد فارس مما أوقع بجيوشه هزيمة كبرى في 8 تشرين الثاني عام 1605م/ 26 جمادى الثاني عام 1014هـ، قرّر سنان باشا تولية علي باشا جانبولاد مكان عمه على ولاية حلب بعد أن قتل حسين باشا جانبولاد.

ولما عرف علي باشا بمقتل عمه استولى على حلب عنوة واعلن عداءه للسلطان.

كتب فوستنفلد عن علي بن جانبولاد الآتي[1]:

(1) المرجع نفسه، ص 134.

«كان علي بن أحمد بن جانبولاد بن قاسم الكردي يتمتّع بعقل راجح، وبسمعة طيبة واسعة. عُيِّن منذ نعومة أظفاره حاكماً على البقاع العزيزي. ثم لم يلبث أن دعاه عمه حسين باشا إلى حلب. ثم أصبح واليها بعد مقتل عمه، فاقرّ به السلطان. ولما أصبح من القوة بمكان، راح يجمع أعداداً وافرة من السكمان حتى صار عددهم يربو على الألف؟

أ - صراع علي باشا مع يوسف سيفا وتحالفه مع الأمير فخر الدين

كتب فوستنفلد عن صراع علي باشا جانبولاد مع يوسف باشا سيفا الآتي[1]:

«انتشرت أخبار أعماله في كل مكان، بينما كان هو دائماً في حلب، يعمل على تركيز عصيانه. أمام هذا الواقع، كتب الأمير يوسف بن سيفا إلى الباب العالي يطلب تعيينه قائداً عاماً على الجيوش السورية. وأخذ على عاتقه بأن يضع حدًّا لحركة الأمير علي في حلب.

فاستجاب الباب العالي لطلب ابن سيفا، وعيّنه قائداً على الجيوش السورية فبعث هذا حينئذٍ إلى الجيوش الدمشقية، وإلى جيوش الأمراء في تلك الأنحاء، وأمرهم بالتوجُّه إلى مدينة حماة، والتجمّع في ساحاتها.

وبالواقع لقد وصلتها الجيوش من كل الأمصار. ولما تحقّق علي باشا ذلك زحف حالاً بعساكره إلى مدينة حماة لقتالهم. فأشتبكت جيوش المتحاربين وتطوّرت المعركة حتى أنهم تشابكوا بالأيدي فكانت مذبحة رهيبة.

لقد كانت الضربة قاضيةً على ابن سيفا وعلى أتباعه. إلا أنّه تمكّن من الهرب مع أربعة من رجاله، بينما راح ابن جانبولاد يستولي على معسكري الأمير يوسف والجيوش السورية.

وعلى أثر هذا الانتصار، بعث ابن جانبولاد إلى الأمير فخر الدين يُعلمه بكل تطوّراته، ويعرض عليه بأنه مستعدّ لأن يصبح قريبه بالمصاهرة إذا هو عمل على تفريق المتحالفين. ثم وجّه إليه

(1) المرجع نفسه، ص 134.

الدعوة للقاء بينهما. فلبى فخر الدين هذه الدعوة. وكان مكان اللقاء منبع نهر العاصي، حيث اتفقا على أن يسيرا على طرابلس للاقتصاص من ابن سيفا.

ولم يكن ابن سيفا ينتظر قدومهما. فلما علم بالأمر قرّر الهرب بحراً، تاركاً لهما طرابلس وعكار. أما أولاده وحشمه فقد أرسلهم إلى دمشق. وكان قد عين، قبل رحيله، على قلعة المدينة مملوكه يوسف فحصّنها وحاصر بها. على أن ابن جانبولاد بعث الأمير درويش بن حبيب بن جانبولاد على رأس جيش إلى طرابلس فاستولى عليها، وأعمل فيها النهب. ولم يأخذ ما وجد من الأموال فقط، بل راح يتقصّى كل كنوز السكمان المخبّأة. ولكن بما أنه لم يستطع الاستيلاء على القلعة، فقد ترك المدينة بسرعة وقفل راجعاً إلى مقره».

وهكذا بدأ حلف عسكري بين الأمير فخر الدين المعني وعلي باشا جانبولاد سيؤدي إلى خوضهما غمار حروب طويلة ضد أعداء الأمير المعني، خاصة يوسف باشا سيفا ويونس ابن الحرفوش. ولما هرب ابن سيفا والتجأ إلى دمشق سار الأمير علي على رأس جيشه إلى البقاع العزيزي حيث وافاه الأمير فخر الدين، وهدفهما احتلال دمشق.

أما تفاصيل المعركة مع جيش الشام وصولاً إلى احتلال دمشق فقد أوردها المؤرخ كالآتي[1]:

«سار الأمير علي على رأس جيشه إلى البقاع العزيزي في طريق دمشق، يسانده في هذه الحملة الأمير فخر الدين. وما أن تركت جيوشهما بعلبك حتى ابتدأت في تخريب ما استطاعت تخريبه.

وقد أقاما معسكرهما في البقاع، ونيّتهما احتلال دمشق. فتحسّباً لهذا الواقع، راحت الجيوش السورية تتجمّع شيئاً فشيئاً في دمشق حتى أصبح عددها في الجهة الغربية من المدينة أكثر من عشرة آلاف رجل.

برز الجيشان المتحاربان للمعركة. فتقدّم ابن جانبولاد وفخر الدين حتى

(1) المرجع نفسه، ص 137 - 140.

منطقة العراد بينما تمركزت الجيوش الدمشقية في الناحية المقابلة.

أما ابن سيفا فكان قد وصل إلى دمشق. ولكنّه لم يخرج للقتال بسبب مرض ألمّ به. ولكي يتفادى المتحاربان المعركة أرسل كل منهما الوفود للتفاوض بأمر السلام. ولكن لم تسفر هذه المحاولة عن أية نتيجة. بل كان العكس، إذ راحت فكرة المعركة تقترب شيئاً فشيئاً.

وما كان من ابن جانبولاد إلّا أن وضع مخطّطاً للقضاء على الجيش الشامي وابتدأ بتنفيذه. كان هذا المخطط ضرب وحدة القوّاد وزرع الخلاف فيما بينهم.

لذلك أرسل بطلب بعض الكبار منهم فأتوا إلى خيمته ليلاً. فأكرم وفادتهم، وقدّم لهم الحلل الفخرية وتمّ الاتفاق فيما بينهم على أن يتركوا المعركة عند احتدامها.

وكان يساند ابن جانبولاد في هذه الحملة الأمير فخر الدين، وابن الشهاب أمير وادي التيم، ويونس ابن الحرفوش. وكان الجميع على استعداد تام لمجابهة أي تحرّك شامي.

وفي أحد السبوت من منتصف شهر جمادي الثاني سنة 1015 (ت1/1606)، نزل المتحاربان إلى المعركة. ولكنها لم تسفر عن أيّ تفوق للواحد على الآخر. على أنه في صباح الأحد باكراً خرجت الجيوش الشامية للمعركة. وإذا بالقائد الأكبر يعلن في أحد الاجتماعات عن عدم جدواها. فعندئذٍ ولّت هذه الجيوش، وقال فيها ابن جانبولاد: «لم يأتِ الشاميّون لمحاربتنا، بل ليحيّونا بالسلام».

وبينما كان الدمشقيون هاربين كان ابن جانبولاد يلاحقهم حتى وصل إلى قرية المزّة حيث أقام معسكره ونصب خيامه. أما فخر الدين الذي أَلَمَّت به وعكة صحية في هذين اليومين فقد أقام قيادة عساكره في جامع المزّة.

وفي اليوم التالي كانت أبواب المدينة لم تزل مقفلة، عندما ترك ابن سيفا دمشق ليلاً مع رجاله، ومن بينهم الأمير موسى ابن الحرفوش، بعد أن وافاه قاضي قضاة المدينة إبراهيم ابن علي الأزنيقي، وحافظ الخزينة حسن

باشا، ولم يتركاه يذهب إلا بعد أن حصّلا منه كمية من المال تقدّر بمئة ألف قرش كانا يبغيان تقديمها لابن جانبولاد حتى لا يدخل المدينة فينهبها.

وعندما عرف هذا الأخير أن ابن سيفا ترك المدينة اغتاظ من ذلك وقال: «لو كان سكان دمشق يريدون السلام حقيقةً لما تركوه يذهب لأنهم يعرفون أنني لم آتِ من أجل مدينتهم، ولكن من أجل ابن سيفا فقط».

وأسرع في طلب السكمان الذين أصدر إليهم الأوامر بالتوجُّه إلى دمشق مع الدروز وهم جيش فخر الدين، لكي ينهبوها ويخربوها. ابتدأ السكمان والدروز في تتميم الأوامر إنما ابتداء بالأحياء الواقعة خارج أسوار المدينة. على أنه، عندما ابتدأ الخوف يتعاظم والمعركة تزيد تأجُّجاً وتأخذ اتساعاً في تلك الأحياء، دبّ الرعب في قلوب الوجهاء في المدينة، فخرج عدد كبير منهم إلى ابن جانبولاد، وأعلموه أن ابن سيفا قد سلّم قاضي القضاة في المدينة مئة ألف قرش لكي يوصلها إليه؛ ثم أظهروا له أنهم على استعداد لكي يقدّموا له أيضاً خمساً وعشرين ألف قرش يأخذونها ممّا توفّر في بيت الأيتام ويضعونها في القلعة.

فبعد هذا العرض راحوا يتفاوضون بأمر السلام فقرّر ابن جانبولاد أن المال الذي سيوافق عليه لإحلال السلام، يُعطى لحافظ الخزينة، وبأنّه بالواقع سوف يسحب جيوشه إذا وضعت هذه الكمية في المكان المعين، حسب الاتفاق.

فبعد أن تسلّم ما قدره 125000 قرشاً، أصدر أوامره بالانسحاب من المزّة وكان ذلك في اليوم الرابع من إقامته معسكره هناك. إلّا أن التخريب والنهب في ضواحي المدينة دام ثلاثة أيام بعد رحيله، وفي نهايتها حمل جيشه معه كلّ الأمتعة الثمينة، واقتاد معه الشبّان، بينما لم يلحق أيّ ضرر بالنساء.

وعلى أثر انسحاب ابن جانبولاد توقفت أعمال النهب في المدينة، وفتحت الأبواب في اليوم الرابع. فهرع الناس للخروج منها جماعات جماعات. وأما الذين كانوا خارج الأسوار، والذين نُهبت كل امتعتهم، فقد دخلوا المدينة وأظهروا استياءهم الشديد عن كل ما

حصل لهم. ثم أن الجنود الذين كانوا قد هربوا في المعركة، ظهروا من جديد في المدينة دون أيّ خجل من الإهانات التي كانت تملأ آذانهم.

أخذ ابن جانبولاد وجهة سيره نحو البقاع حيث افترق عنه فخر الدين. ثم واصل طريقه حتى وصل إلى حصن الأكراد حيث نصب خيامه. ومن هناك أرسل إلى ابن سيفا يفاتحه بالسلام، ويعرض عليه المصاهرة. قبل هذا الأخير بالعرض، وأهدى إليه ما يقرب من ثلاث كرات (عشرة ملايين) قرش، ثم اتخذ شقيقة جانبولاد امرأة له وأزوج اخته من الأمير حسين جانبولاد.

وانتقل ابن جانبولاد من هناك إلى حلب، حيث التقاه مبعوثو السلطان ليكلّموه بشأن كل الذي جرى على يده في دمشق. أما هو فقد أنكر بعض أفعاله واعتذر عن بعضها إذ ألقى التبعة على جيش دمشق. ولما شعر جانبولاد بأن واحداً من الرجال قد قرّر التوجّه إلى السلطان لكي ينقل إليه الآلام التي قاساها منه، فعندئذٍ قطع عليه الطريق وقتله. خافه من أجل ذلك الناس واضطربوا.

امتدّ سلطانه من مدينة أدنة حتى منطقة غزة، وكان ابن سيفا يطيع أوامره في الوقت الذي كان يظهر خضوعه دائماً للباب العالي. ولقد اتفق الاثنان على أن تكون حمص تحت سيطرة ابن سيفا، بينما حماة وكل المنطقة التي تقع في الجهة الشمالية حتى مدينة أدنة يجب أن تخضع لسيطرة ابن جانبولاد.

وهكذا فصلت المناطق المذكورة، لمدة سنتين تقريباً، من سيطرة السلطان.

ب - نهاية علي باشا جانبولاد

ثم جرى قتال شديد بين جيش الصدر الأعظم العثماني الجديد مراد باشا، الذي بلغ عدده ثلاثمائة ألف من الخيالة والمشاة، وعلي باشا جانبولاد في جيش بلغ أربعين ألفاً. وأمام التفوّق العددي الكبير هُزم علي ابن جانبولاد في المعركة التي حصلت في مرعش ففرّ إلى مدينة ملطية بعد أن وضع عائلته وأمتعته الثمينة في قلعة حلب. لكن الوزير العثماني تمكن من احتلال حلب وقلعتها ومصادرة أموال ابن جانبولاد

لمصلحة خزينة السلطنة العثمانية.

اتجه علي بن جانبولاد إلى الاناضول قاصداً مدينة بروسه التي توسّط واليها له أمام السلطان العثماني الذي غفر له وعيّنه حاكماً على مدينة طحشوار الواقعة على حدود بلاد الروم. بعد ذلك قام السلطان أحمد بسجن علي بن جانبولاد وقتله داخل سجنه.

وهكذا انتهت انتفاضة الثائر الكبير علي باشا جانبولاد والي حلب.

رابعاً ـ قدوم جانبولاد إلى لبنان

بعد ذلك أخذ الأمير فخر الدين على عاتقه متابعة الحروب فانتصر على ابن سيفا واستولى على قلاع جزين والشقيف وبانياس، وسيطر شيئاً فشيئاً على المناطق الواقعة بين بيروت وجبل الكرمل ومنابع نهر الأردن. وكان خلال انتصاراته العسكرية يُرضي السلطان العثمان بما يدفع له من أموال طائلة.

كتب الشدياق عن مرحلة ما بعد علي باشا جانبولاد[1]:

«وسنة 1611 توفي علي جانبولاد في بلغراد... أما أقاربه فاختفى بعض أولادهم في بلاد حلب وكلّس. وسنة 1630 حضر جانبولاد بن سعيد بولده رباح من بلاد حلب إلى بيروت، لما بينهم وبين آل معن من الصداقة والوداد. ولما عمّ خبره، قدم إليه أكابر جبل لبنان ودعوه إلى الإقامة في بلادهم، فأجاب وأتى معهم وأقام في مزرعة الشوف، فاعتبره الأمير فخر الدين، حتى كان يعتمد عليه في مهمات أموره. وكان الشيخ أبو نادر الخازن مدبّر الأمير فخر الدين، فاتحد مع جانبولاد وصار بينهما محبة وثيقة».

وبحضور جانبولاد إلى لبنان وتحالفه مع الأمير فخر الدين أمير الدروز يبدأ تاريخ الأسرة الجنبلاطية في لبنان. ففي الشوف تزوج علي، حفيد جانبولاد، من ابنة قبلان القاضي كبير مشايخ الشوف التنوخيين.

(1) الشيخ طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، مكتبة العرفان، بيروت، 1954، الجزء الأول، ص 151.

ولما توفي القاضي سنة 1712 دون عقب ذكر، اتفق أركان الشوف وأكابره على أن يكون صهره علي جانبولاد في مرتبة قبلان القاضي أي رئيساً عليهم. وعُرض الموضوع على الأمير حيدر الشهابي المنتصر في معركة عين دارة سنة 1711، فقبل بذلك واقطع علي مقاطعات الشوف فأحسن إدارتها وضبط الأمن فيها فاحبّه الناس ومالوا إليه وأصبح شيخ المشايخ[1].

وهكذا أصبح الشوف من إقطاع الجنبلاطيين الذين اتّبعوا دين الأكثرية في مناطقهم أي الدرزية.

خامساً ـ معركة عين دارة

وشارك الجنبلاطيون القيسيون في معركة عين دارة سنة 1711 التي جرت بين الحزب القيسي بقيادة الأمير حيدر الشهابي والحزب اليمني بقيادة محمد أبو هرموش. انتصر في هذه المعركة الحزب القيسي وتمّ طرد اليمنيين من لبنان فانتهى بذلك الحزب اليمني في لبنان.

شارك في معركة عين دارة الشيخ جنبلاط عبد الملك وأبلى فيها بلاءً حسناً، لذلك أقطعه الأمير حيدر مقاطعة الجرد. كتب الشدياق عن تسمية جنبلاط شيخاً ما يأتي[2]:

«وأقطع الشيخ جنبلاط عبد الملك مقاطعة الجرد وشيّخه ليجعل أهلها اليمنيين قيسيين. ورفع مراتب هؤلاء المشايخ بكتابته لهم الأخ العزيز...».

سادساً ـ الصراع الجنبلاطي ـ اليزبكي

وكان آل جنبلاط أرفع «المشايخ الكبار» مقاماً بين الدروز، وكانت لهم في الشوف زعامة قديمة. وكان للشيخ جنبلاط في الشوف خصم سياسي هو الشيخ يزبك بن عبد العفيف (من آل عماد)، فانقسم الدروز آنذاك بين الفريق الجنبلاطي والفريق اليزبكي.

(1) الشدياق، المرجع نفسه.

(2) الشدياق، المرجع نفسه، جزء 2، ص 21 ـ 22.

وحين تولّى الأمير حيدر الشهابي تدعيم النظام الاقطاعي في لبنان، اعترف بآل جنبلاط مشايخ على الشوف، فاستطاعوا توسيع نطاق نفوذهم إلى جزين وما جاورها من المناطق كإقليم التفاح وجبل الريحان ونافسوا الشهابيين بالثروة والجاه. وهذا ما حرّك حسد المشيخات الدرزية الأخرى الذين اعتبروا أنفسهم انداداً لآل جنبلاط، فقام آل عماد بتزعّم حلفٍ منهم نادى بتأييد الفريق اليزبكي، فانتقل الصراع في الشوف من قيسي - يمني إلى صراع جنبلاطي - يزبكي[1].

وفي عهد الأمير ملحم رأس الحزب الجنبلاطي الشيخ علي جنبلاط، فيما قاد الحزب اليزبكي الشيخ يزبك العماد. وقد دخل الأمراء الشهابيون في هذا الانقسام فدعم بعضهم الحزب الجنبلاطي وبعضهم الحزب اليزبكي[2]. وقد رأى كمال الصليبي أن الانقسام الجنبلاطي - اليزبكي زاد في إضعاف الدروز[3].

وعندما تنازع شقيقا الأمير ملحم، الأميران منصور وأحمد الإمارة بعده، دعم الجنبلاطيّون الأول واليزبكيون الثاني.

تلا ذلك فترة عشر سنوات في جبل لبنان (بين 1778 و1788) تعدّد خلالها الأمراء الشهابيون وتصارعوا مع بعضهم البعض للمطالبة بالإمارة. فثار أمير إثر أمير ضد الأمير يوسف يؤيدهم الجنبلاطيّون فوقعت حرب أهلية بين الدروز استغلّها والي عكا أحمد باشا الجزار لتدعيم مركزه داخل الإمارة الشهابية. انهزم الأمير يوسف وعيّن الجزّار نسيبه بشير الشهابي أميراً على الجبل، فعرف بعد ذلك بالأمير بشير الثاني.

سابعاً - صراع البشيرين

لما تسلّم الأمير بشير الثاني الإمارة كان سلفه الأمير يوسف قد ولّى الشيخ

(1) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، 1967، ص 38 - 39.
(2) سعيد الصغير، بنو معروف في التاريخ، مطبعة الاتقان، بيروت، 1374 هـ، ص 52.
(3) الصليبي، مرجع سابق، ص 40.

بشير النكدي مقاطعة مرجعيون اعترافاً بفضله في مؤازرته في حروبه ضد أنسبائه الأمراء، وصادر بعض أرزاق الجنبلاطيين والشهابيين[1].

كتب الشدياق[2]:

«وكان الأمير يوسف قد ولّى الشيخ بشير النكدي مقاطعة مرجعيون.. وصادر بعض أرزاق الجنبلاطية، وبعض الشهابيين، واضطهد بني العيد وأبي شقرا وحمدان وأبي هرموش والعقبلي، وسمل عيني الشيخ محمد القاضي وقطع لسانه...».

أما الأمير بشير الثاني فقد خاض صراعاً طويلاً للوصول إلى الإمارة عنوة، ساعده في ذلك الشيخ بشير جنبلاط وأنصاره، وكان يومذاك حليفاً له. وقد اضطر الحليفان إلى الصراع ضد الجزار، الأمر الذي أدّى إلى قيام هذا الأخير باسرهما ووضعهما في سجن عكا وتوليه ولدي الأمي يوسف، حيدراً وقعدان، إمارة الشوف. وهذا الأمر أدى إلى ازدياد الهجرة الدرزية إلى حوران[3].

ولما أفرج الجزار عن الأمير والشيخ عادا إلى منطقة الشوف التي فرّ منها أبناء الأمير يوسف نهائياً، فصادر الأمير بشير أملاك النكدية وعبد الله القاضي.

تلا ذلك حملة من قبل الأمير بشير لإضعاف المشايخ الدروز وخاصة آل نكد. لكنه كان مايزال على وفاق مع الشيخ بشير جنبلاط كحليف له[4].

بعد ذلك جرى الصلح بين آل جنبلاط وآل نكد وعماد وغيرهم من الأسر الدرزية. ولما أرسل الجزّار جيشاً إلى دير القمر لاحتلالها وإعادة ولدي الأمير يوسف إلى الإمارة، قابله خمسمائة درزي بقيادة الشيخ بشير جنبلاط وانتصروا عليه فعاد جيش الجزار مهزوماً. ثم أعلن الجنبلاطيون تأييدهم للأمير بشير الثاني الذي دفع أموالاً

(1) الشدياق، مرجع سابق، جزء 2، ص 132.
(2) المرجع نفسه.
(3) الصليبي، مرجع سابق، ص 50.
(4) سعيد الصغير، مرجع سابق، ص 60.

للجزار فعاد إلى إمارة جبل لبنان.

وبوفاة الجزار سنة 1804، استتبّ الحكم في الشوف للأمير بشير يشاركه بالسلطة الشيخ بشير جنبلاط لأنه أعانه بالمال والرجال على تثبيت ولايته. وأصبح رأي الشيخ الجنبلاطي مسموعاً عند غالبية الأسر الدرزية. كتب حسين أبو شقرا عن هذه المرحلة[1]:

«وحتى إن الجنبلاطية واليزبكية الذين قلّما اتفقوا أو كانوا يداً واحدة في الشؤون الأهلية آونة السلم، قد اتفقوا على يد الشيخ الذي تمكن من تمتين العلاقات مع الشيخ عبد السلام عماد زعيم اليزبكية، فتضاعفت بالإتحاد صولة الدروز وسطوتهم في لبنان وسوريا. وبقي حاكم لبنان (الأمير بشير) يعرض البريد الرسمي على الشيخ بشير جنبلاط مدة سبعة وعشرين عاماً، ويوقّع له الأوراق على بياض..».

هكذا كان الوضع بين البشيرين.

فماذا حصل حتى قام الصراع بينهما؟

يردّ المؤرخون أسباب الصراع إلى رغبة الأمير بشير، بعد أن استتبّ الأمر له، في القضاء على الشيخ بشير جنبلاط ليتخلّص من نفوذه. وهكذا، وحّد الشهابي بين عائلات نكد وتلحوق وعبد الملك واستدعى الشيخ علي عماد من مصر، وذلك بهدف القضاء على الشيخ بشير سنة 1818[2]. وتقول رواية الشدياق أن الشيخ الجنبلاطي عرف بالمؤامرة قبل تنفيذها، وعاتب الأمير عليها، فنفاها هذا الأخير وقتل الشيخ القاضي الساعي بالمؤامرة «ليزيل الشك من نفس الجنبلاطي» وفق المؤرخ سعيد الصغير[3].

أما الدكتور أسد رستم فيروي قصة الخلاف كالآتي[4]:

(1) حسين أبو شقرا، الحركات في لبنان، منشورات عارف أبو شقرا، بيروت، 1952، ص 3 ـ 4.

(2) الشدياق، مرجع سابق، ج 1، ص 158.

(3) سعيد الصغير، مرجع سابق، ص 66 ـ 67.

(4) الدكتور أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1966، ص 7.

«وأدرك الأمير (بشير) أن الأمراء والأشياخ يشتغلون كل لمصلحته ولو أدّى تحقيقها إلى خراب عام، وأن مصلحته ومصلحة لبنان تقضيان بتحطيم الرؤوس الكبيرة وبتوطيد السلطة المركزية، وبالتالي بربط الشعب اللبناني بشخص حاكمه مباشرة...

... وبدأ بتحطيم النكديين....

ومنذ السنة 1799 بدأ الأمير بمناوأة العماديين متّكلاً على معونة الجنبلاطيين. وما فتئ حتى أفقرهم وأبعدهم عن البلاد إلى وادي التيم وحوران وعكا ومصر...

وبعد أن أضعف الأمير العماديين عاد إلى الجنبلاطيين فاتّهم كبيرهم الشيخ بشير جنبلاط بأنّه أشار على الأمير حسن الشهابي أن يقتل عمه الأمير حيدراً ويتظاهر بالإسلامية فيتولى عوض الأمير بشير الشهابي نفسه...

فبدأ الأمير بإضعافه مالياً وطلب منه سنة 1822 سبع مائة وخمسين ألف غرش إسعافاً».

أما تفاصيل الصراع وصولاً إلى مقتل الشيخ بشير جنبلاط في سجن عكا، فيرويها الدكتور اسد رستم نقلاً عن الشدياق كالآتي[1]:

«ولما اعتُقل الأمير حسن وأُرسل إلى عكة فالاستانة سنة 1818، خشي الشيخ بشير العاقبة وشرع يحتاط للأمر فتظاهر بالإسلام وبنى جامعاً له في المختارة حتى إذا قضت الظروف بوفوده على الأمير قدم إليه برجال كثيرين. فبدأ الأمير بإضعافه مالياً وطلب منه سنة 1822 سبع مئة وخمسين ألف غرش إسعافاً. فاعتذر الشيخ بشير. ولما لم يقبل الأمير اعتذاره ادّاها وجلاً. ثم رحل الشيخ من المختارة إلى جباع متظاهراً بأنه يريد الصيد وأرسل رسلاً إلى الأمير يستعطفه برجوعه كما كان. فأجابه الأمير إلى سؤاله وطلب منه ألف ألف غرش. فارتضى الشيخ بدفع نصفها. وبعد دفعه هذا النصف طلب الأمير الباقي. فالتمس الشيخ تركه فلم يُجب إلى ذلك. فقام الشيخ إلى جباع ثانية وأقام فيها ثلاثة أشهر. ولما يئس

(1) المرجع نفسه، ص 8 ـ 9.

قام إلى البقاع فراشيًا واجتمع إليه فيها بعض عناصر المعارضة من الوجوه اللمعيين والارسلانيين والشهابيين وقرّ قرارهم أن يطلبوا تولية الأمير عباس أسعد الشهابي. فتوسّل الشيخ بذلك إلى عبدالله باشا والي صيدا ولكنه لم يفلح. وعندئذٍ توسّل إليه أن يأمر برجوعه ومن معه إلى بلادهم آمنين. فأجابه الباشا إلى ذلك. ولدى عودة الشيخ إلى مقرّه في المختارة سنة 1823 أرسل إلى الأمير في بتدين يستأذنه بالحضور ويطلب منه صفاء الخاطر عليه. فاجابه إلى ذلك. فحضر الشيخ بنحو ألفي رجل أبقاهم خارج بتدين ودخل إلى القصر بشرذمة منهم. فأمر الأمير أعوانه ومماليكه وعبيده أن يصطفوا له في صحن الدار. فمرّ الشيخ بينهم وجلاً خايفاً من الغدر به. ثم دخل على الأمير مسترحماً طالباً العفو. فطيَّب الأمير قلبه وخلع عليه. ثم استأذن الشيخ وعاد إلى المختارة فبلغه أن الأمير تكدّر من كثرة الرجال الذين أصطحبهم معه إلى بتدين. فحضر مرة ثانية بنفرٍ قليل. فطيّب الأمير قلبه ووعده بالعود كما كان. ثم كتب إعلاماً برجوع أصحاب الشيخ إلى أوطانهم وإلا فيقعون تحت الغضب، فانفضّوا عنه. ولما فارقته أحلافه خاف ونهض إلى البقاع ليلاً بمايتي نفر ومعه الأمراء الإرسلانيون، ثم انطلق إلى حوران ونزل عند العرب الفحلية والمسلوط. فضبط الأمير أرزاقه. وبعد ذلك بقليل عاد الشيخ بشير إلى إقليم البلّان فبعلبك وعكار. وأرسل يسترضي العماديين فارتضوا واتفقوا مع الجنبلاطيين على إرجاع الشيخ إلى المختارة. وحزّبوا معهم جماعة من الأمراء الشهابيين واللمعيين. وكتبوا إلى الشيخ بشير يستدعونه. فنهض من عكار إلى كسروان فالمتن فالشوف ومعه عدد كبير من الرجال من الحزبين الجنبلاطي واليزبكي. ووصل إلى المختارة في أوائل السنة 1824. ثم هجم برجاله على بعقلين فبتدين واقتتل مع عسكر الأمير ثلاثاً أهمها موقعة السمقانية. ولما لم يفز بطايل انهزم بمن معه إلى إقليم البلان. ولدى وصوله إلى قرية مجدل شمس افترق الشهابيون عنه إلى حمص. أما هو وأعوانه الجنبلاطيون واليزبكيون فانهم ذهبوا إلى حوران. فادركهم عسكر دمشق وأخذ قائده يخادعهم بأن يسلّموا لوالي دمشق فانخدعوا. ولدى وصولهم

إلى دمشق أمر واليها بتقطيع الشيخ علي العماد بالسيوف وطرح الباقين في السجن. وعندئذ طلبهم والي صيدا عبد الله باشا من والي دمشق فأرسلهم هذا إلى عكة وأمر وزيرها بحبسهم. ثم رأى أن يهدّد بشيراً بهم، فأخرج الشيخ بشيراً من الحبس وأرسل له حلّة وطيّب قلبه. فبلغ الأمير بشيراً ذلك. فكتب إلى العزيز يخبره بواقع الأمر. فكتب العزيز إلى عبد الله باشا أن يقتل الشيخ بشيراً ففعل ثم قتل الشيخ أمين العماد أيضاً. وتوفي ولدا الشيخ بشير قاسم وسليم في الحبس في عكة. وهكذا تشتّت الجنبلاطيون وضبط الأمير جميع محاصيلهم».

من جهته، المؤرخ الدرزي سعيد الصغير كتب عن هذه الكارثة الآتي[1]:

«فكان لهذه النكبة أسوأ وقع في نفوس أحزاب الشيخ بشير، وأكثر الدروز الذين كان له عندهم أسمى مقام، إذ كان زعيم أكبر حزب في البلاد، وأعرض أرباب الأقطاع جاهاً، وأكثرهم ثروة ورجالاً. فكان يحكم مباشرة مقاطعات الشوف وإقليم الخروب وإقليم التفاح وإقليم جزين وجبل الريحان. وكان يملك أكثر قرى هذه المقاطعات ومعظم قرى البقاع، فيما كان لديه من المال والرجال، كان عاملاً فعّالاً في تكييف سياسة الجبل وفي تولية الحكّام وعزلهم...».

وبوفاة الشيخ بشير جنبلاط وتشتّت الارسلانيين وإجلاء الأسرة الجنبلاطية من الشوف واضطهاد الموالين لها ضعفت القوة الدرزية في لبنان إلى حد كبير[2].

أما المؤرخ كمال الصليبي فقد كتب عنها الآتي[3]:

«كان (سقوط الشيخ بشير) حدثاً ذا أثر في تاريخ لبنان. فبقضاء الأمير بشير على منافسه القوي، الواسع الثراء، أصبح هو وحده السيد المطاع في لبنان...».

إلا أن الأمير بشير ارتبط، بعد أن

(1) سعيد الصغير، مرجع سابق، ص 72.
(2) حسين أبو شقرا، مرجع سابق، ص 15.
(3) كمال الصليبي، مرجع سابق، ص 57.

أصبح السيد المطاع، بمحمد علي باشا والي مصر وحالفه مما شجّع هذا الأخير على إرسال جيش مصري قوي اجتاح بلاد الشام وسيطر عليها طوال عشر سنوات خاض خلالها، بالتحالف مع الأمير بشير، صراعاً طويلاً ضد الدروز في لبنان وسوريا تميّز بمعارك عنيفة قاد غمارها الزعماء الدروز وخاصة شبلي العريان الذي أنزل بالجيش المصري هزائم متتالية.

إلّا أن تحالف الأمير بشير مع والي مصر أخرجه في سنة 1840 من الإمارة وانهى عهد الإمارة عام 1842 فتلاه عهد القائمقاميتين فالمتصرفية. وبسقوط بشير الثاني ومجيء الأمير بشير الثالث أميراً، بدأ زعماء الدروز الاقطاعيون بالعودة إلى البلاد بزعامة ولدي الشيخ بشير جنبلاط: نعمان وسعيد، وذلك رغم تدابير بشير الثالث، المستند إلى البريطانيين، في محاربتهم. فقد استصدر البعض منهم فرامانات من السلطان العثماني باستعادة الأملاك المصادرة منهم.

وهكذا عادت الزعامة الجنبلاطية إلى جبل لبنان وما زالت منذ ذلك التاريخ.

* * *

الفصل الثاني

نبذة عن كمال جنبلاط[1]

«ولد كمال جنبلاط في السادس من كانون الأول عام 1917 في بلدة المختارة - الشوف.

والده فؤاد بك جنبلاط قائمقام الشوف أيام الانتداب الفرنسي، اغتيل في وادي عينبال بتاريخ 6/ 8/ 1921.

والدته السيدة نظيرة جنبلاط.

شقيقتاه: ليلى (توفيت بمرض الحمى وهي في الرابعة من العمر)، وليندا (اغتيلت في منزلها في بيروت قبل أقل من سنة من اغتيال كمال جنبلاط).

تلقّى أول مبادئ العلم عام 1921 على يد معلمة من الدامور، خرّيجة الفرنسيسكان، تدعى ماري غريب.

في تشرين الأول 1926 بدأ دراسته في معهد الأباء اللعازاريين في عينطورة - كسروان وذلك بناء لمشورة المطران أوغسطين البستاني صديق العائلة الخاص، وبرعاية خادم يهتم بشؤونه الخاصة ومرافقته الدائمة، وظلّ فيها حتى العام 1937.

في حزيران 1928 نال الشهادة الابتدائية بفرعيها العربي والفرنسي.

(1) نشرة الانترنت الصادرة عن الدار التقدمية.

بالرغم من كرهه للسياسة، منذ صغره إلا أن ذلك لم يمنعه من المشاركة في مناسبات وطنية عديدة في عينطورة. ففي العام 1933 شكّل وفداً من ضمنه رفاقه فؤاد رزق، كميل أبو صوان وإميل طربيه، قابل الأب سارلوت وطلب منه وضع العلم اللبناني على برج معهد عينطورة بدلاً من العادة التي كانت متبعة في الدير يومذاك في أن يرفع العلم الفرنسي أيام الآحاد والأعياد على برج المدرسة، وهكذا ارتفع العلم اللبناني.

بدأ ينظم الشعر باللغتين العربية والفرنسية وهو في السادسة عشرة.

كان يبدي عطفاً خاصاً وتعلّقاً بالقضايا العربية. فهو شديد الإعجاب والحماس لسعد زغلول، ومن مواقفه في هذا الصدد، ذهابه في العام 1934 عند استقلال مصر، إلى رئيس الرهبان في مدرسة عينطورة وطلب منه أن يعلن ذلك اليوم عطلة احتفاءً باستقلال أول دولة عربية، وقد استجاب رئيس الرهبان لهذا الطلب. وكان موقف كمال جنبلاط هذا أول تعبير سياسي له في ما يتعلق بالقضايا الوطنية والعربية.

في عام 1934 نال شهادته التكميلية. أيار 1934 نال شهادة الكشّاف - البدج La Badge وأصبح عضواً فعالاً في مؤسسة Les Scouts de France.

في حزيران 1936 نال شهادة البكالوريا اللبنانية والفرنسية بجزءيها الأدبي والعلمي، وقد جاء الأول بين طلاب لبنان في الفرع العلمي.

تأثّر بمدّرس الفلسفة في معهد عينطورة الأب هنري دالمه، هذا المدّرس المطّلع على الفلسفة اليونانية، والذي أصبح فيما بعد أمين سر المجمع المسكوني في معهد البابا بولس السادس.

في عام 1937 نال شهادة الفلسفة.

كان ميالاً للرياضيات والعلوم التطبيقية كالجبر والهندسة والفيزياء، وكان ينوي التخصص في الهندسة والسفر إلى البلدان المتخلفة، كي يساهم في أعمارها. غير أن والدته الست نظيرة طلبت من المطران بستاني (مطران دير القمر) أن يحاول إقناعه بالعدول عن الدراسة الهندسية والاستعاضة عنها

بالمحاماة، وقد تمّ ما أرادت.

في أيلول 1937 سافر إلى فرنسا وانتسب إلى جامعة السوربون لدراسة الآداب والحقوق حيث نال شهادات في علم الاجتماع وعلم النفس والتربية المدنية والحقوق.

في تشرين أول 1937 أصدر مجلة فرنسية أطلق عليها اسم La Revue مقلّداً المجلة الفرنسية الشهيرة La Revue Du Monde بالاشتراك مع رفاق صباه إميل طربيه، انطوان بارود وكميل أبو صوان.

خلال إقامته في فرنسا تتلمذ على يد العالم الاجتماعي غورفيتش الذي حضّر معه شهادته في الأخلاق.

في أيلول 1939 غادر باريس عائداً إلى لبنان حيث تابع دراسة الحقوق في جامعة القديس يوسف، ونال الإجازة في الحقوق في تشرين الأول 1940.

مارس مهنة المحاماة ما بين 1941 و1942 في مكتب المحامي كميل إده في بيروت وعينته الدولة محام لها. غير أن عمله في المحاماة لم يستمر أكثر من سنة إذ توفي ابن عمه حكمت جنبلاط (نائب جبل لبنان)، حينها اضطر كمال جنبلاط إلى دخول المعترك السياسي.

في أيلول 1942 انشأ معملاً للكيمياء في المختارة لاستخراج القطرون والأسيد وغيرها من المواد لا سيما السودكوستيك. وصبّ آلات المعمل بنفسه في لبنان، وقام بتركيبها بنفسه أيضاً. كان يعمل 16 ساعة في اليوم. ويذكر عنه أنه اخترع آلة لتحويل غاز أسيد الكلوريد وتذويبه بالماء.

اقترن بالأميرة مي شكيب أرسلان في شهر أيار 1948 ورزق وحيده وليد في 7/ 8/ 1949.

حصل على وسام لينين للسلام عام 1972.

كان حلمه منذ الصغر أن يكون طبيباً وأن يمارس مهنة الطب في إفريقيا. وهذا الحلم الذي لم يتسن له تحقيقه، جعله فميا بعد يستكشف طريق الطب بمنحى آخر، وذلك بالاطلاع على المداواة بالنبات وبعشبة القمح بخاصة.

كان يُجيد ثلاث لغات: العربية، الفرنسية، الإنكليزية وكان ملماً باللغات:

الهندية، اللاتينية، الإسبانية والإيطالية.

قرأ القرآن، الإنجيل، التوراة، كتب التوحيد، والفيدا فيدانتا الهندية.

كان متصوّفاً ويوغيّاً.

أسّس ورفيقه كميل أبو صوان نادي القلم (PEN) في لبنان، ليكون هذا البلد حاضراً بين كتّاب العالم.

أولاً ـ حياته السياسية

في أيلول 1943 انتُخب نائباً عن جبل لبنان، وبدأ حياته السياسية معارضاً للحزب الدستوري الحاكم، قبيل الاستقلال وخلاله.

في الثاني عشر من تشرين الثاني عام 1943 شارك في الحكومة الاستقلالية الاحتياطية التي ألّفها الرئيس صائب سلام.

16/ 12/ 1946: تولّى وزارة الاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية في وزارة رياض الصلح الثانية.

في عام 1947 انتُخب نائباً للمرة الثانية.

في أيار 1947 استقال من الحكومة احتجاجاً على تزوير حاصل في الانتخابات النيابية.

أسّس جبهة الاتحاد الوطني مع عبد الحميد كرامي وألفرد نقاش.

في عام 1948 شارك بقيادة التيّار الداعي لإسقاط الشيخ بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية.

17/ 3/ 1949: أسّس الحزب التقدمي الاشتراكي رسمياً، وفي الأول من أيار 1949 أعلن ورفاقه: ألبير أديب، فريد جبران، الشيخ عبد الله العلايلي، فؤاد رزق، د. جورج حنا، ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي.

في نيسان 1951 أسّس الجبهة الاشتراكية الوطنية لمحاربة الفساد الداخلي في لبنان.

في أيار 1951 اشترك في مؤتمر الأحزاب الاشتراكية العربية المنعقد في بيروت بناء على دعوة الحزب التقدمي الاشتراكي.

في حزيران 1951 فاز في المقعد النيابي للمرة الثالثة.

في حزيران 1952 سافر إلى سويسرا

ممثلاً لبنان في مؤتمر حرية الثقافة.

في آب 1952 عقد مؤتمراً وطنياً في دير القمر بإسم الجبهة الاشتراكية الوطنية، مطالباً رئيس الجمهورية بشارة الخوري بالاستقالة. وفي أيلول 1952 استقال رئيس الجمهورية وجرى انتخاب السيد كميل شمعون عضو الجبهة رئيساً للجمهورية.

في أيلول 1952 دعا باسم الجبهة الاشتراكية إلى إضراب عام في كل لبنان لإجبار الرئيس بشارة الخوري على الاستقالة.

في نيسان 1953 اختلف مع الرئيس كميل شمعون بسبب خطابه أمام الأمير سعود في قصر نجيب جنبلاط.

في آب 1953 انتخب نائباً للمرة الرابعة، واختلف مع الرئيس كميل شمعون الذي لم يلتزم بمقررات المؤتمر الوطني ولا ببرنامج الجبهة الاشتراكية الوطنية.

في أيلول 1954 أسّس الجبهة الشعبية الاشتراكية المعارضة لعهد الرئيس كميل شمعون وشارك في مؤتمر الأحزاب المعارضة المنعقد في بيروت.

في عام 1956 ساند كفاح مصر ضد العدوان الثلاثي عليها.

في حزيران 1957 ولأول مرة، وبسبب التزوير والفساد، لم يفُز في الانتخابات النيابية.

في عامي 1957 ـ 1958 قاد الانتفاضة الوطنية العارمة ضد عهد كميل شمعون سياسياً وعسكرياً.

في أيلول 1958 أيّد انتخاب اللواء فؤاد شهاب، قائد الجيش، رئيساً للجمهورية.

في 18/ 7/ 1960 فاز حزبه بأحد عشر مقعداً نيابياً من أصل 99 في انتخابات 1960 وأسّس جبهة النضال الوطني البرلمانية.

في 1960 ـ 1961 تولّى وزارة التربية الوطنية.

في 1961 تولّى وزارة الأشغال العامة والتصميم، وأُسندت إليه حقيبة وزير دولة للشؤون الداخلية والعلاقات مع بعثة أرفد.

في 1961 - 1964 تولّى وزارة الداخلية.

في 1964 لعب دوراً كبيراً في انتخاب الرئيس شارل حلو.

في 8/ 5/ 1964 فاز بالانتخابات النيابية للمرة السادسة.

بدأت علاقاته بالشهابية تفتر في العام 1965، إذ أن تدخّل المكتب الثاني في الحياة السياسية والمدنيّة قد دفع كمال جنبلاط إلى سلوك طريق المعارضة وحملِ لواء القضايا المطلبية الشعبية الديمقراطية، وإلى قيادة التيار الوطني التقدمي الذي وضع له نواة جبهة الأحزاب والقوى التقدمية والشخصيات الوطنية.

بين 10/ 4/ 1966 و2/ 12/ 1966 تولّى وزارتي الأشغال العامة والبريد والبرق والهاتف.

في 1966 اشترك في مؤتمر التضامن الآسيوي - الإفريقي.

في 5/ 6/ 1967 أيّد مصر وسوريا والأردن في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

في عام 1968 أيّد بدون تحفظ قضية النضال العربي الفلسطيني.

في 9/ 5/ 1970 انتخب نائباً عن جبل لبنان - قضاء الشوف.

في 1968 - 1969 تفجّر الصراع بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية كان نقطة تحوّل في علاقته مع الشهابيين.

في عامي 1969 - 1970 تولّى وزارة الداخلية في حكومة كرامي ليشرف بنفسه على تطبيق اتفاق القاهرة بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وتميّزت فترة توليه الداخلية بعودة الهدوء إلى لبنان.

في عام 1970 تكرّست القطيعة بين كمال جنبلاط والشهابيين في انتخابات رئاسة الجمهورية للعام 1970، إذ أيد الرئيس سليمان فرنجيه الذي كان ينافسه حاكم مصرف لبنان آنذاك إلياس سركيس.

في حزيران 1971 وقف ضد رفع الحصانة عن الموظفين المرتشين معتبراً أنّ النظام مسؤول عن هذه الرشاوى.

في 3/ 5/ 1972 انتخب نائباً للمرة الثامنة (آخر انتخابات تشريعية في لبنان).

في عام 1973 انتخب بالإجماع أميناً عاماً للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية.

في أيار 1973 عارض بشدّة ضرب الجيش للمقاومة معتبراً ذلك خرقاً فاضحاً لاتفاقية القاهرة.

في تشرين الثاني 1975 كان عضواً في هيئة الحوار الوطني ولجنة الإصلاح السياسي التي انبثقت عنها.

بين 1975 و1977 تصدّى للمؤامرة الإسرائيلية الإنعزالية على لبنان، وقاد نضال الحركة الوطنية اللبنانية، معلناً برنامج الإصلاح المرحلي للنظام السياسي (آب 1975) وتأسيس المجلس السياسي المركزي للأحزاب التقدمية، الذي ظلّ على رأسه حتى استشهاده في 16/ 3/ 1977.

ثانياً - زياراته وصداقاته

بين 1937 و1939 خلال إقامته في فرنسا، أقام علاقات اجتماعية ومعرفية مع الآباء اليسوعيين، وقد تعرّف من خلال صديقه الدكتور غوديل على الأب تيلار دي شاردان، وأقام معه علاقة فكرية استمرّت حتى بعد مجيئة إلى لبنان.

في حزيران 1950 زار الولايات المتحدة الأميركية وتعرّف بالسيد HARIS HAW FOAD صاحب النظريات الاشتراكية المتطورة، والذي أصبح المساعد الرئيسي للرئيس الراحل جون كينيدي. كما تعرّف على رئيس الحزب الاشتراكي الهندي RAHOMAWAR LOHYA.

في 1951 سافر إلى نيودلهي لمقابلة حكماء الهند.

في آب 1952 سافر إلى الهند للاجتماع بحكمائها وقادتها.

في عام 1966 زار جمهورية الصين الشعبية على رأس وفد برلماني وشعبي.

نيسان 1973 قام بزيارة إلى مصر.

في كانون الثاني 1975 زار الهند.

له صداقات عالمية وعربية على مستوى رؤساء ومفكرين.. نذكر منهم (تيتو، نهرو، جمال عبد الناصر، نيكروما...).

قام بزيارات عديدة دولية وعربية منها إلى الاتحاد السوفياتي حيث أرسى علاقات متينة بين حزبه والحزب الشيوعي السوفياتي، والصين الشعبية وفرنسا والهند حيث كانت منابع الفلسفة الشرقية تستهوي كمال جنبلاط. زار السعودية، العراق، سوريا، الجزائر، رومانيا، ألمانيا الشرقية، مصر والعديد من الدول، والتقى رؤساء وملوك هذه الدول وكبار مسؤوليها. وكانت لكمال جنبلاط سمعة عربية وعالمية باعتباره أحد رجال الفكر ومن قادة حركات التحرر في العالم.

ثالثاً ـ كتاباته

كتب عن القوة الثالثة منذ عام 1943.

ترك عدة مخطوطات ومقالات حول الحكمة والتاريخ والعرفان واليوغا والديالكتيك والعلم الموضوعي والفلسفة...

كتب أكثر من 1200 افتتاحية صحفية بالعربية والفرنسية، في الصحف والمجالات (أسبوعية، شهرية، فصلية).

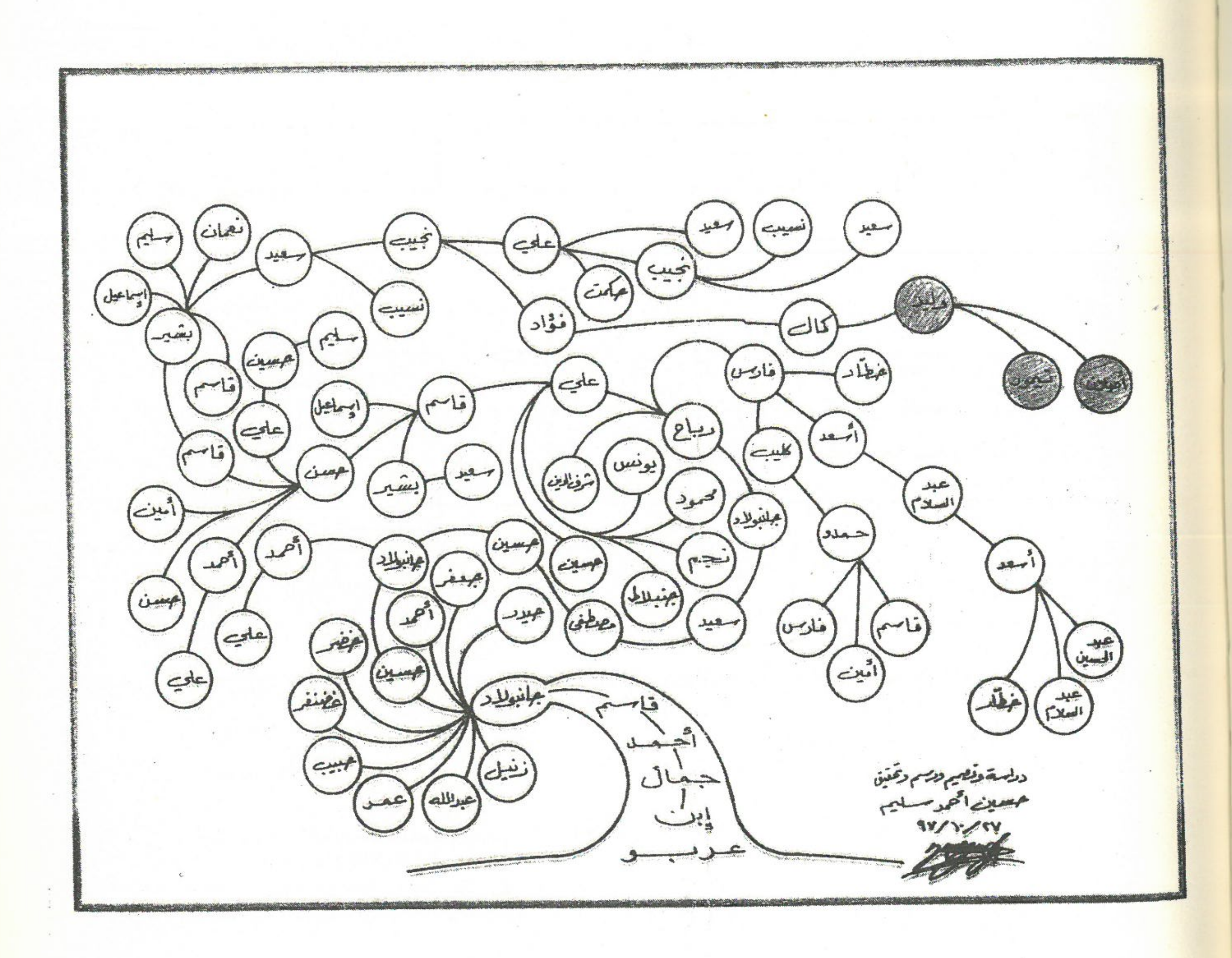
تشعّبت نشاطاته وتوجيهاته الفكرية بين إلقاء محاضرات وعقد ندوات وتلاوة تصريحات ونظم أشعار...

عقد مئات المؤتمرات الصحافية، وألقى مئات الخطابات السياسية في مؤتمرات وطنية وعربية وعالمية، وفي المجلس النيابي اللبناني.

* * *

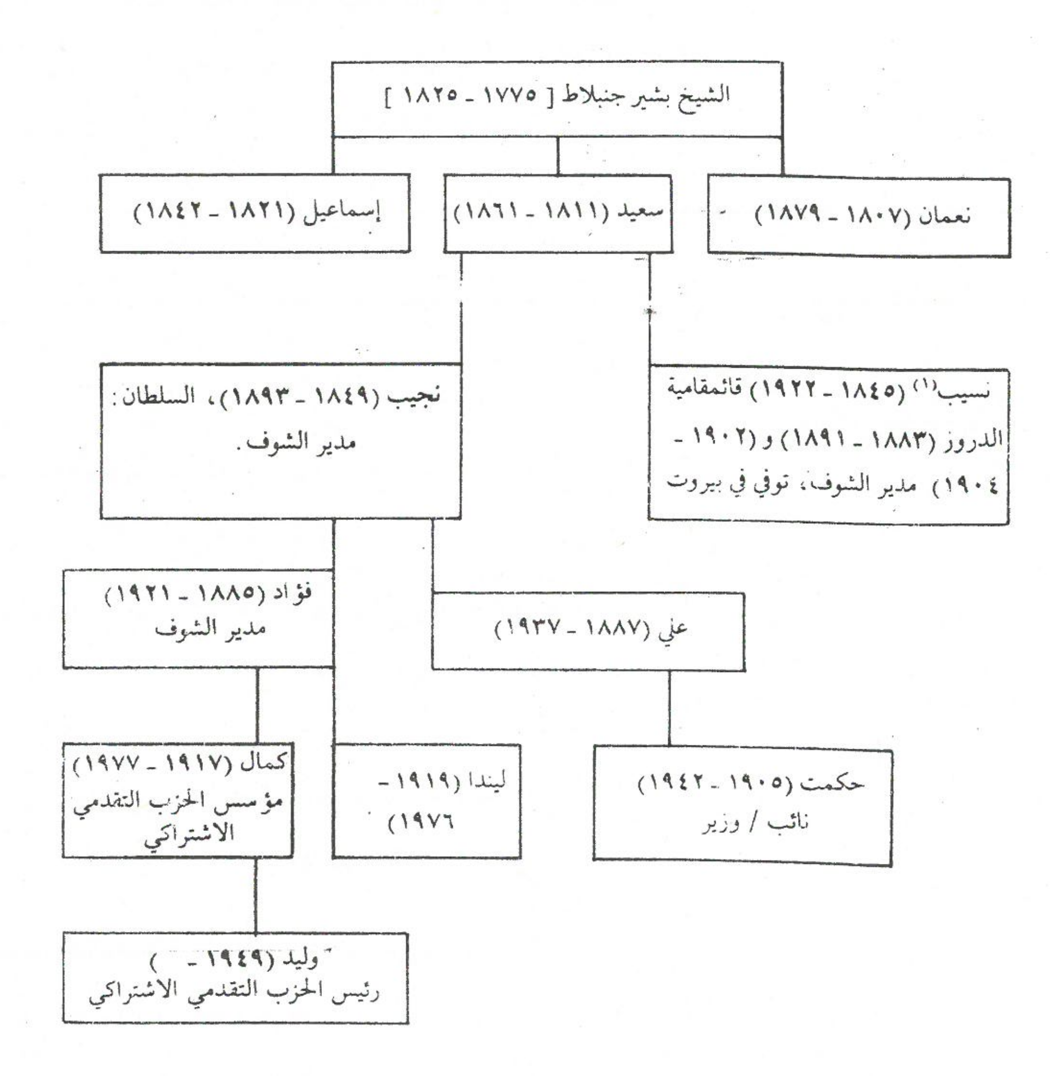
ملحق رقم 1

شجرة العائلة الجنبلاطية



ملحق رقم 2

من الشيخ بشير جنبلاط إلى وليد جنبلاط



الفصل الثالث

تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي

تأسّس الحزب التقدمي الاشتراكي في 17 آذار السنة 1949 بموجب علم وخبر صدر عن وزير الداخلية غابريال المرّ تحت رقم 789 بناءً على المرسوم رقم 12599 تاريخ 26 تموز سنة 1948 في بيروت.

بلغ عدد أعضاء الهيئة الإدارية التأسيسية ستة هم:

كمال جنبلاط، ألبير أديب، فريد جبران، الشيخ عبد الله العلايلي، فؤاد رزق والدكتور جورج حنا، على أن يمثّل الحزب تجاه الحكومة كمال جنبلاط وفؤاد رزق.

أولاً: إعلان تأسيس الحزب وتعليقات الصحافة عليه:

منذ شهر شباط 1949 راحت الصحافة اللبنانية تتناول أخبار تأسيس حزب جديد إذ جاء فيها التعليقات الآتية والتي تعكس رؤية هذه الصحف للحزب الديمقراطي الجديد:

جريدة النداء[1]:

«إن الحزب التقدمي الاشتراكي يستهدف إيجاد حل نهائي وتطبيقي لمشكلة العمال وأرباب العمل يتفق مع فكرة الأخوّة والعدالة البشرية، وأن الحزب سيتمسك بتنفيذ مبادئه الاجتماعية والاقتصادية على إطلاقها».

جريدة الديار[2]:

أشارت إلى «بعض أسماء المؤسسين والمشتركين في هذا المشروع السياسي كالشاعر سعيد عقل ورئيف أبي اللمع، فضلاً عن الأسماء التي ورد ذكرها في قرار التأسيس الرسمي».

جريدة الأوريان لوجور[3]:

«في يوم الأول في أيار 1949، عقد مؤسسو الحزب، برئاسة الرفيق كمال جنبلاط، مؤتمراً صحفياً عرضوا فيه نبذات من ميثاق الحزب، وشرحوا الخطة السياسية الأولى التي سينهجها الحزب. ويمكننا استعراض ذلك الحدث المهم الذي سيترك بصماته على تاريخ لبنان المعاصر، من خلال التعليقات والأخبار الصحفية البالغة الأهمية».

جريدة الحياة[4]:

أوردت جريدة الحياة صورة أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب، وتحت عنوان «مشروع الحزب الجديد بدأ يتبلور. هذا ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي»، كتبت: «ألقى صاحب الدعوة كلمة ذكر فيها أول أيار، يوم العمال، وكيف تحوّل هذا اليوم من رمز لجهد العامل وضرورة العامل لإصلاح حاله إلى ذكرى تعاسة العامل وبؤسه وأرهاقه لفقدان العدل. ثم أشار إلى ضرورة تقدم البشر. وقال: إن الحزب التقدمي الاشتراكي ينزع إلى هذا التقدم، مؤمناً به، داعياً إلى العمل لوقف الصراع بين الطبقات وتأليفها لتسير جميعاً نحو التطور».

(1) النداء، 3 أيار 1949.
(2) الديار، 24 شباط 1949، ص 2.
(3) جريدة الأوريون لوجور، 24/ 5/ 1949.
(4) الحياة، 3 أيار 1949، ص 22.

ومما جاء في مقال الحياة أيضاً أن الحزب التقدمي الاشتراكي ينادي بالأمور الآتية:

- اللامركزية.
- توسيع الصلاحيات وحصر المسؤوليات.
- علمانية الدولة مع احترام المعتقدات.
- إلغاء نظام الطائفية السياسية.
- محاربة الأنظمة الجماعية الدكتاتورية.

جريدة التلغراف[1]:

أبرزت خبر تأسيس الحزب على صفحتها الأولى تحت عنوان «كمال جنبلاط يعلن ميثاق الحزب الاشتراكي بحفلة شاي للصحافيين. حدث عالمي وانقلاب وجيل جديد. التأميم وتقسيم الملكيات الكبرى».

جريدة الهدف[2]:

تحت عنوان «ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي» كتبت مقالاً جاء فيه أن «الأستاذ جنبلاط ألقى كلمة أعلن فيها استعداده للمضي إلى النهاية في النضال من أجل قضية الاستقلال والحرية والاصلاح الاجتماعي».

جريدة النهار[3]:

أوردت جريدة النهار خبر إعلان انطلاقة الحزب التقدمي الاشتراكي بعنوان انتقادي: «مولد حزب اشتراكي في حفلة شاي بورجوازية. كمال جنبلاط يبسط للصحافيين مبادئ الحزب التقدمي الإشتراكي».

وممّا جاء في مقال النهار الانتقادي:

«من مفارقات السياسة اللبنانية أن يعتمد الأستاذ كمال جنبلاط يوم أول أيار، يوم العمال، لإعلان مولد حزب اشتراكي تقدمي، لم تنجبه مصالح الطبقة العاملة

(1) التلغراف، 2 ـ 3 أيار 1949، ص 1و 8.
(2) الهدف، 3 أيار 1949.
(3) النهار، 3 أيار 1949.

ومنظماتها، بل أنجبته أدمغة جماعة من المثقفين. ومن مفارقات السياسة اللبنانية كذلك أن تعلن ولادة الحزب في حفلة شاي أنيقة. غير أن هذه المفارقات لن تغيّر الحزب الجديد إذا عرف مؤسسوه كيف يخرجون من نطاق النظريات والتحليلات الفلسفية وشبه الفلسفية إلى نطاق التنظيم الشعبي العملي، وإلى نطاق صراع المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تشرحه وتقود خطاه النظريات ولا تحلّ محله.

وفي تاريخ الاشتراكية، بل في فلسفتها شواهد على أن الطبقة العاملة التي هي الطبقة الاشتراكية بالدرجة الأولى. تجنّد لقيادتها المثقفين البورجوازيين، أمثال كمال جنبلاط وألبير أديب وعبد الله العلايلي وجورج فيليبدس ورفاقهم. فهل شهدنا أمس الأول[1] طلائع عمل اشتراكي صحيح؟ وهل شهدنا، بالرغم من المفارقات، ولادة حزب يُعمّر ويكون أبقى على الزمن من ذكرى تأسيسه ونشر مبادئه؟».

جريدة الجبل[2]:

تحت عنوان «ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي: إذا استطاع الحزب تنفيذه يجعل البلاد جنة» كتبت جريدة الجبل:

«ولما كانت العبرة في تطبيق ما يعلنه الإنسان لا في ما يعلنه، فإننا نرجو للحزب الجديد تمام الثبات والقوة والتجرّد ليتمكن من تطبيق ميثاقه المعلن. وهو إذا استطاع أن يحقق ذلك جاز لنا أن نقول إنه الحزب الأفضل بين الأحزاب الكثيرة التي قامت في لبنان وفي سائر البلاد العربية في زمن هذا الجيل».

جريدة الاتحاد اللبناني[3]:

تحت عنوان: «حركة اشتراكية عملية في لبنان يقودها كمال جنبلاط والحزب الاشتراكي، وتهدف إلى حياة

(1) 1 أيار 1949.

(2) الجبل، الجمعة 20 أيار 1949.

(3) الاتحاد اللبناني، 2 تموز 1949.

العمال والفلاحين وتعويدهم التعاون في العمل»، أوردت جريدة الاتحاد اللبناني مقالاً حول الحدث.

جريدة المقطم:

تحت عنوان «ثورة اشتراكية تعاونية في لبنان تعتمد العمل الإيجابي وتباشره. حدث خطير إذا نجح أحدث انقلاباً في البيئة اللبنانية»، كتبت المقطم:

«الآن أتحدث ليس عن حزب جديد مثل الأحزاب، حزب كلامي، حزب تمنيات وآراء ونظريات، بل حزب شرع يخرج إلى الميدان خروج العامل المنقِذ، ألا وهو الحزب التقدمي الاشتراكي».

صحيفة «واشنطن» من الولايات المتحدة الأميركية:

حتى في الولايات المتحدة الأميركية، نقلت صحيفة واشنطن الناطقة باللغة العربية الخبر بإعلان تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي، الأمر الذي يؤكد أهمية الحدث عالمياً. كتبت الصحيفة[1]:

«ومما يدعو إلى الاعجاب والتقدير أن كمال جنبلاط، العريق في إقطاعية عائلته، هو أول من يخرج عليها، ويؤلف حزباً لمحاربتها ودعوة الشعب للانعتاق من شرورها! ولو أن كثيراً من شباب العرب المثقفين أمثال كمال جنبلاط يتحرّرون من عبودية نفوسهم وعنعناتهم وحزبياتهم القروية والإقليمية الضيقة، لما انفتح أمام الحكام باباً للسيطرة وشراء ضمائر الناس».

ثانياً: خطاب رئيس الحزب:

بمناسبة إطلاق الحزب التقدمي الاشتراكي ألقى السيد الرئيس كمال جنبلاط كلمة نوردها فيما يأتي كما أوردتها صحيفتي النهار والاتحاد اللبناني[2]:

«سادتي،

في يوم أول أيار المبارك الذي شئنا أن نبرز فيه إلى الناس والذي تنفتح له

(1) صحيفة واشنطن، 10 أيلول 1949.

(2) النهار، 4 أيار 1949، والاتحاد اللبناني، 4 أيار 1949.

في كل نفس كوّة مطلة على فسحة من الأمل وعلى هدى الطريق الصاعدة وعلى قداسة الجهد البشري المستمر منذ مئات الألوف من السنين أي منذ فجر الإنسانية الأولى والمتحول ـ وهو تمرّس وتكييف وابتكار للواقع ـ إلى اتصال مباشر بأسباب الخليقة وبنبضة الحياة كما لو أننا منها الأداة والصيرورة والشعلة.

في يوم العمال ـ وبينهم الفلاحون الذين يستقبلون بصدورهم شمس الحياة، وبينهم الصنّاع وأرباب الحرف القابضون بأيديهم والمسيطرون على القوى الهائلة الكامنة في صميم الكون بحيث تتحوّل وتتمدّد بمشيئتهم حتى لتضحي وكأنها جزء منهم ومن أعضائهم أو كأنهم منها الحركة والأعضاء.

في هذا اليوم الذي أصبح يوم ذكرى التعاسة والبؤس والارهاق نتيجة أنّ الإنسان لم يعدل بأخيه الإنسان، واستحال في نظر مئات الملايين من البشر وكأنه مصدر للتفرقة والضغينة ورمز للفجيعة الكبرى واستقطاب للألم المادي والأسى النفساني العميق وصورة للتخوّف من الغد المجهول وذعر من المرض والتخلي المتنكّر والموت.

في هذه الساعة الكبيرة من حياتنا التي اتّفق لنا فيه شرف قيادة حركة التحرير والسعي في سبيل هذه العدالة وهذه الأخوّة وهذه المساواة الجوهرية بين البشر، نرحّب بكم بإسم الحزب التقدمي الاشتراكي الذي أولانا فضل تمثيله: أعلاناً للحركة وأذكاء للصراع العقائدي المرتقب وإيذانا ببدء انتظام جماهير رجال الفكر والعمال والفلاحين في سيرورته.

سيقرأ البعض هذا الميثاق المرتكزة جذوره على نظرة شاملة في الحياة، أسّسها العلم والاختيار الإنساني المتراكم على التاريخ الذي أوضحناه وأعطيناه فعالية التحقق. هذا البعض يقرأه بحذر، ويقرأه بعض آخر بتخوّف أو يقرأه بقليل أو كثير من الإيمان. ونحن مغتبطون بهذا كله لأنه دائماً شأن اقتحام الطريق. وأن كلّ مانتمنى ليس إلا التوفر عليه بإخلاص. أما نحن فبكل اطمئنان وبثقة وادعة نعلن بأن الحزب التقدمي قد أصبح قطب حياة نفر ليس بالقليل وأنه أيضاً تمثيل وتجسيد لآرائه.

بأنفسنا نحن نبدأ من حيث أن الحزب مدرسة في الواقع لإعداد الفرد والجماهير ولتنظيم الجماعة وهي تتطلب القدوة.

والجماعة لن تَصفى ولن تنتظم إلّا إذا تحقّق فيها الفرد وآمن بنفسه ولا سيما وسط موجة الخوف المسيطرة هنا في لبنان وفي أنحاء الشرق العربي وفي سائر أنحاء الدنيا، وأنه ليصح لنا أن نقرّر بأن المعضلة البشرية الكبرى هي في التخلّص من الخوف.

إن مشكلة المجتمع الحاضر والمدنيّة القائمة والمتحوّلة ومشكلة السلم والحرب على السواء ماثلة في أنّ نصف الكرة الأرضية يتخوّف من التقدم ويسعى لتأخير صيرورة التطور والحد من عمله في مضمار العدالة والأخوة... بينما يتحرك النصف الآخر نازعاً للصيرورة متطلباً للحركة ناهضاً مع الحياة. ونحن نريد أن نكون من هذا النصف الشعبي الذي يتوق للتطوّر والصيرورة والحياة.

ليس هذا مجالاً لتوضيح المبادئ وأهداف الحزب، ولكن حسبنا أن نعلن بأن لا باطنية في الحزب، نقول ما نضمر.

فالحزب هو هذا التوافق الضمني الداخلي الذي يكفل اتصال الحزب وأفراده بتيار الحياة وبتطورها، وبالتالي يضمن لنا الانتصار.

إن الصراع التاريخي بين الطبقات الذي استنفد قوى المجتمع البشري وإمكانياته واستنزف جهوده في خلافات ونهزاعات داخلية مستمرة يجب أن يزول وأن تتحوّل هذه القوى والجهود والإمكانيات، وتعمل متآزرة لتفهم أسرار الطبيعة والنفس، وبالتالي لاستكمال مجرى التطور في تحقيق وتتميم الكائن البشري. وهذا لا يتم إلا إذا صهرنا الأفراد والجماعات في وحدة اجتماعية مستقرة واعية لمصيرها ـ والحزب صورة عنها ـ تسندها قوى المحبة والتقارب أي قوى التطور الجامع.

في حلبة النضال العقائدي قد يكون لنا أعداء ولكنهم في الوقت نفسه سيكونون أعداء التطور والتقدم والحياة.

إنّ يوم العمال هؤلاء هو يومنا أيضاً. وشرف أن نطبع في تذكارات هذا اليوم تذكاراتنا، تذكارات الأعلان عن هذا الحزب».

ملحق رقم 3

رسالة كمال جنبلاط[1] حول الحزب التقدمي الإشتراكي

أيها الصديق،

بعد أن تكرّمتم بفتح صفحات جريدتكم لي[2]، سوف أغتنم الفرصة المتاحة أمامي للتعليق على المقال الوجيه الذي خصّصتم به الحزب التقدمي الاشتراكي، والذي كان عنوانه: «المعول والقلم».

تاريخ فكرة وحركة

كانت بذور الحزب التقدمي الاشتراكي موجودة في فكرة قديمة راودتني منذ أكثر من عشر سنوات، وعبّرت عنها في العديد من الخطب والرسائل (الكلمة التي ألقيتها لمناسبة نهاية السنة الجامعية في كلية الحقوق، الرسالة إلى الجنرال كاترو Catroux، إلخ...) وخاصة في التمنيات التي وجّهتها لمناسبة السنة الجديدة في مقال نشر في مجلة «الريفو دي ليبان» Revue du Liban بتاريخ 31 كانون الأول 1944 حيث قلت بالتحديد:

---

(1) كمال جنبلاط، نحو إشتراكية أكثر إنسانية، الدار التقدمية، المختارة، 1987، ص 24 - 29.

(2) جريدة الأوريان.

«إنني أتمنى أن نكتشف (بعد هذا الفشل المروّع الذي أصاب الأنظمة البرلمانية هنا، كما في فرنسا، أو إيطاليا، أو ألمانيا Weimarienne الغيماوية وفي العديد من البلدان الأخرى) أتمنى أن نكتشف هذه الصيغة الجديدة للديمقراطية التي يتوق العالم إليها وهي صيغة (ربما اجتماعية) من شأنها أن توفّق بين: الانضباط والحرية، النظام و التطور، التقليد والتقدم، الدين وعملية فصله عن المستوى الزمني، الاشتراكية والملكية الخاصة، كما يمكنها أن توفق ـ على مستوى أرفع ـ بين المثالية والواقعية وبين الروحانية والسياسة».

ولقد تم تعميق هذه الفكرة المتعلقة «بصيغة جديدة للديمقراطية» في مقالات تم نشرها في «دفاتر الشرق» وفي محاضرات ألقيت في «الجامعة الأميركية» وفي «الندوة اللبنانية».

ولقد عادت هذه الفكرة لتصبح مدار بحث جماعي قام به بعض الأصدقاء (من موظفين وعمال ومثقفين) على امتداد بضعة أشهر متتالية (صيف 1946)... ولقد شارك أستاذان جامعيّان في هذا العمل: السيد سعيد حمادة الذي كان له الفضل في إيجاد بعض الصيغ الموفقة ذات الاتجاه الاشتراكي، والسيد جوزف نجار الذي قدّم مساهمة واسعة في القسم الاقتصادي والثقافي من الميثاق.

ولقد شارك العديد من المثقفين اللبنانيين ومن مختلف الاتجاهات والجماعات في بلورة الفكرة. ثم كانت مرحلة من التوقف لتعميق الفكرة وللقيام بالنقد الذاتي.

حزب الانصهار

لقد تمّ في بادئ الأمر فصل الفكرة عن قشرتها (وهي قشرة قومية بالطبع...) في بلد لا كلام فيه طوال اليوم إلا عن العروبة و«اللبنانية».

ثم تمّ ربط أطراف الفكرة ببعضها، وتحويلها إلى عقيدة مترابطة في جسم متماسك تنصهر فيه الأجزاء متناسقة في تركيبة عضوية حية، وذلك رغم الأصول المختلفة لهذه الأجزاء وانتمائها إلى

ثقافات متعددة وإلى تجارب تاريخية متعارضة في مظاهرها.

وفي عرض علمي استبق العقيدة نفسها تم ربط «الفكرة بأكثر نظريات التطور البيولوجي والاجتماعي عصريّة وتقدماً، كما تم إلحاقها بالعناصر الأخرى الأساسية المستمدّة في العلوم الوضعية في حقول المادة والروح، والتي اعتمدنا مبدئياً نتائجها وتطوراتها النهائية» (البند الأول ـ الفقرة 3 من الميثاق).

إنّ فكرة الحزب التقدمي الاشتراكي هي، في نموها وتطورها وتبدلاتها وتكوينها المتنوع والكادح، هي محاولة صهر الفكر والتجربة الإنسانيين. إنّ الحزب التقدمي الاشتراكي هو حزب الانصهار، إذا ما عدنا إلى المصطلحات الهيغلية...

صحيح إن حزبنا قد ولد تحت علامة انشطار العالم المشؤومة، إلى كتلتين إيديولوجيتين متصارعتين ـ رغم تكاملهما الفعلي ـ لكنه يطمح لكي يكون فكرة كاملة. لا نريد أن نكون شموليين لكننا لن ننكر أو نرفض أي عنصر من عناصر التراث الثقافي والفكري أو أية تجربة بشرية.

طور التجمع البشري والانحرافات الكلية

إذا نظرنا إلى الظواهر الكلية من زاوية أخرى (زاوية نمو الجنس البشري التسلسلي ـ التطوري) يتبين لنا أن هذه الظواهر (على عيوبها) ليست سوى إشارات ومراحل محدّدة في إطار الخط الأساسي للحركة الكونية. وهي تجسد لأول مرّة على الصعيد البشري مرحلة التجمع والتكتل الجماعي التي يبدو أن الجنس البشري قد بلغها.

وبعد تكاثره بما فيه الكفاية ألا ينزع الإنسان إلى الانضمام إلى أمثاله ليشكّل معهم كلّا عضوياً متميزاً إلى هذا الحد أو ذاك؟ أوليس هذا التكتل على المستوى الإنساني نوعاً من التكرار لتجربة المرجان والأزج والمنملة والقفير؟

يقول دو شاردان De Chardin «تبدو الإنسانية تقترب فينا من نقطة التجمع البشري الحاسمة».

ومن هذه الوجهة (أي من وجهة التطور) فإن التجارب الكليّة ـ الشيوعية أو الفاشية ـ التي لعبت دورا إيجابياً في سبيل تقدم التاريخ باتجاهنا، تصبح انحرافات تذبذبية، متطرّفة وهائجة، وبالتالي ليست سوى مراحل من التطور، تخطّاها ويتخطاها الزمن أكثر فأكثر. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الزمن قد تخطّى أيضاً، وبالطبع، مراحل الرأسمالية الغربية أو الأميركية، والمحاولات السان سيمونية (St. Simonisme) أو الاشتراكية البورجوازية وكل ما إلى ذلك من صيغ الديمقراطية الإصلاحية أو ذات الطابع الأبوي.

إن الصراعات الطبقية والعقائد العرقية أو القومية أو الطبقية ليست سوى حقبات أو مراحل من التطور التاريخي التذبذبي، التعددي، المتباعد. وهو تطوّر ينزع أكثر فأكثر الآن ولأسباب بيولوجية وعوامل تقنية معروفة، إلى الاستقامة والتوارد والتركيز على نفسه بشكل حزمة ليأخذ طابع وأحدية قد تتطور عمقاً واغتناء إلى ما لا نهاية. وليس في ذلك شيء يدعو إلى الاستغراب لأن الحقيقية هي في النهاية واحدة رغم أشكالها المتعددة والمتنوعة.

قوة ثالثة توشك على الولادة

نحن نطمح أن نكون هنا السبّاقين لتحقيق وصنع هذه القوة الثالثة العالمية الإيديولوجية والسياسية، وذلك على غرار بعض الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا وأميركا أو بعض الأحزاب العمّالية في الشرق الأقصى. وهذه القوة الثالثة سوف تقوم بالضرورى على أنقاض الأعمال الهدّامة والانقسامات والأحقاد والأوهام التي يتحمّل مسؤوليتها التيار العقلي المحض.

أما على أصعدة أخرى ـ كالصعيد الاجتماعي مثلاً ـ فنحن نريد أن ندفع إلى إعادة التوفيق والتوحيد في المجالين الاجتماعي والإنساني على قاعدة الإخاء والعدالة والتعاون والمساواة الوظيفية. وفي هذا الإطار سوف يتحوّل المجتمع، والدولة إلى نوع من «الجسم الحي» يكون لكل مواطن فيه وظيفته على

أساس قدراته الذاتية وعقله ودماغه وقلبه وليس بفضل امتيازات عائلية أو بفضل ثروته أو انتمائه الطبقي. أي إنّ المجتمع سوف يكون مجتمعاً بلا طبقات، سوف يكون مجتمعاً تعاونياً بين المواطنين والتكتلات الجماعية وليس مجتمعاً مزدوج الرأس تكون سمته الأساسية الصراع بين المصالح والتجمعات.

نحن نريد أن نكون حزب التجمع والصهر والتوحيد الاجتماعي والإنساني تحت عنوان الإيمان بالتطور (أي الإيمان بالحياة والإنسان) والقوة المعنوية والمحبة.

لدى آسيا ما تعطيه

إنني أعتقد شخصياً أن لدى آسيا ـ أرض المسيح ومحمد وكونفوشيوس وبوذا ـ شيئاً تعطيه للعالم. وهذا الشيء يختلف عن المادية البورجوازية أو عن المادة الجدلية، يختلف عن الديكتاتورية العرقية أو القاريّة أو الطبقية. وليس هذا الشيء أيضاً بصيغة تسوية بسيطة لن تكون سوى خدعة وظلم مستمر وفضيحة. أمّا المطلوب تحقيقه فهو انسجام وتوافق اجتماعي وبشري كامل، وفي هذا المشروع مخاطرة.

أما نحن، فبتبنينا لنظرية التطور والاستيطان الكامل للإنسان، أردنا أن نعالج الكائن بكليته التامة من الناحية البيولوجية والاجتماعية والروحية.

«ليس اللون الأحمر سوى لون أملنا»

يتبين من كل ما سبق أننا لسنا من «الأسياد الحمر» وإننا بعيدون كل البعد عن مراكيز القرن الثامن عشر، «الفلاسفة» أو عن «الدوقيات الرومنطيقية في الجمهورية الثالثة».

إن عقدة نقص تدفع العناصر الضعيفة وغير المستقرة نحو العقائد المتطرفة. أما نحن بصفتنا طليعة، لسنا مصابين بهذه العقدة. هذا لا يعني أننا لا نفضّل هذه العقائد على «الانحلال والتفسّخ البورجوازي». لكننا نعود لنؤكد أنّ بالواقع ليس اللون الأحمر سوى لون رايتنا ولون آمالنا.

قلنا إن مشروعنا هذا هو نوع من المخاطرة! من هنا يمكننا فهم هذه

الأهمية التي نوليها لإنشاء بيوت للشبيبة وتعاونيات للعمل والإنتاج. إننا نفهم هذه المؤسسات على أنها مراكز تجديد النسل على الأصعدة الأخلاقية والروحية والجسدية. كما أننا نفهمها مدرسة للأجيال القادمة ونوعاً من المصانع. تعيد للفلّاح إيمانه بالأرض وتعطي العامل مسؤولية العمل والأمل، ولربّ العمل الشرف والشعور بسعادة «اقتسام الخبز». كما من شأنها إعطاء المثقف فرصة التدريب وإغناء النفس بواسطة التعاون الملائم على صعيد العمل اليدوي أو غير اليدوي، خاصة وأنّ هؤلاء المثقفين يخشون الجماهير بصورة عامة، بسبب نقص في الشخصية وافتقارهم لهذا الإحساس بالوقائع الإنسانية النهائية، ولهذا الحس بوجودية تطورية اجتماعية وبشرية. أما معظم الشباب، فلم يلمس بعد، وبسبب الوقوع تحت تأثير هواجس مركزها الذات (رومنطيقية كانت أم نفعية)، إنّ الحياة يمكن ردّها في النهاية إلى ما يلي: «الله والغير هما الشيء نفسه، والأساس هو الخروج من الذات»...

المطلوب هو التوفيق

فيما عدا ذلك، وكما تلاحظون بصواب، فلا نعتقد أننا على هامش الوقائع التي تحيط بنا وهي:

- عملية التصنيع المتنامي في لبنان.

- تصلّب و«قصر نظر» بوورجوازية رأسمالية ومالية مكوّنة بمعظمها من «حديثي النعمة» وأثرياء الحرب.

- الغياب الكامل (إلّا في ما يتعلق بالشيوعية والشبيبة المسيحية) لأي نوع من العقيدة الاجتماعية في البلاد، بعد أن توقف نمو تشكيلات الشبيبة عند حدود المرحلة الطائفية، أي عند مرحلة ما قبل القومية.

وأمام هذا الخليط من الأشياء القديمة المتنوعة المكوّنة للبنان، لبنان الذي يزيد انقسامه على نفسه بقدر ما يتقدم، نحن نعتقد، وبحق، أن المجال ربما الوحيد للالتقاء هو الانصهار والتعاون على الصعيد الاجتماعي.

أيها الصديق العزيز، أنت على صواب عندما تنصحنا بالحذر والعمل

بروّية في هذا البلد الذي يخاف التطور.

إن ملاحظاتكم صحيحة ودقيقة. خاصة وأن في خلاصة الأمور يمكننا القول إن عملنا شاق ودؤوب، كأعمال العديد من الشبان.

ذلك أنّ المطلوب في الحقيقة هو إعادة التوفيق بين الأخلاق والدولة، بين الجماهير والنخبة، بين المواطن والجماعة، بين القومية وتيّار التكور البشري، بين الديانة الشعبية والروحانية بين الفرد والأرض، بين الإنسان والعمل، وبين التقنية والثقافة.

إننا كعلامة ورمز لهذه الأزمنة، أردنا ونحن نستقبل ألف سنة جديدة من السلام أن نكون هذا الشاب المؤمن والباحث عن إتمام الحلم الكبير والمغامرة الكبرى.

كمال جنبلاط

(الأوريان - 21 كانون الثاني، 1950)

ملحق رقم 4

عوامل قيام الحزب التقدمي الاشتراكي وفق تصوّر المؤسس كمال جنبلاط[1]

أجرت مجلة الأنباء حديثاً مع المؤسس الرئيس كمال جنبلاط حول الأسباب والعوامل التي دفعته إلى تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي نورده في هذا الملحق بهدف الاسهام في فهم الأسباب التي دفعت المؤسس إلى هذه الخطوة الجريئة.

* رداً على السؤال:

«ما هي مبرّرات قيام الحزب التقدمي الاشتراكي؟»

أجاب السيد جنبلاط:

«هي المبرّرات ذاتها التي تفرض في هذا المنعطف من التاريخ ومن صيرورة الحضارة أن نجمع بين القيم التقليدية السليمة التي بناها التراث المتصل للإنسان ولحضارته على وجه الأرض منذ آلاف السنين، وبين أفضل ما يمكن أن نستوعبه وأن نتبيّنه وأن نحقّق من قيم التجديد وأساليبه وعناصره... إذ لا يمكن للإنسان. أي إنسان.. أن يهدم كل شيء بناه سواه ليبني شيئاً جديداً بشكل تام.. وإلّا يكون قد عاد بهذا الإنسان إلى مستوى تفكير الفئات المتوحشة من البشر في غابر الأزمان. إنما يتقدّم الإنسان ويتطوّر إذا عرف بقدرته على التمييز الصحيح أن يبقي من الماضي أفضل ما برز أو ظهر فيه: من قيم ومن نظم. لكي يضيف عليها

(1) مجلة الأنباء، 14/ 1/ 1970.

أفضل ما تتوجه به الحضارة ويميّزه العلم. وفي كلمة من الميثاق إذا لاحظتم.. نرى هذه الفكرة الجامعة بين أسّس مختلفة يريد الحزب أن يجعل بينها تأليفاً بشكل جديد: بين أفضل ما أبرزته الديمقراطية السياسية الغربية التي ارتكزت في تطورها على مفهوم للحرية لا يمكن أن ينفصل عن حقيقة الإنسان وعن نزعته الأصيلة للوجود... إذ أنه لا يتصوّر عقل الإنسان ولا يكون له فكر في المعنى الصحيح للكلمة... ولا يكون للإنسان ذاته قيمة إلّا باستطاعته أن يمارس الحرية بشكل مسؤول..

والإنسان في النهاية لا ينفصل عن هذه الحرية، إذ ما يميّز الإنسان عن الحيوان هو في الحقيقة أن الحيوان يخضع للغريزة، وأنّ الإنسان يخضع لسلطان عقله، أي لحريته في التصرف، وحريته في المبادرة، وحريته في الاختيار بين هذا التأليف الذي يجب أن يقوم بين أفضل ما أبرزته قيم الحضارة الغربية الديمقراطية، التي هي حضارة الإنسان الأبيض، حضارة الكون في النهاية... وبين أفضل ما أبرزته في الناحية الأخرى للأنظمة والمؤسسات التي قامت، أكان في العالم الغربي.. في التجربات الاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا أو في شمال أوروبا بشكل عام... وبين التجربات الجماعية التي قامت في الدول الاشتراكية الماركسية.. وكلا العالمين لا يمكن إلّا أن يكون في اختيار الأفضل دائماً وأبداً، أفضل ما يجب أن نتنبه من الماضي لنحافظ عليه، وأفضل ما يجب أن نتنبّاه ممّا هو مقبل علينا في الحاضر وفي المستقبل من أنظمة جديدة وأفكار جديدة، وأساليب جديدة. ومن لا يعرف أن يختار لا يكون إنساناً في المعنى الصحيح للكلمة إذ إنّه يكون مجرداً عن الغيرة الأساسية التي تشكل جوهر الإنسان... هذه الميزة التي هي العقل... لهذا السبب سمّي الحزب حزباً تقدمياً لأنه تبنّى هذا الاختيار، الاختيار بين السليم في كل شيء... ما هو السليم؟... هو الذي يتوافق في النهاية مع حقيقتنا الإنسانية.. إذن النشاط الأخير لكل نظام، لكل دستور لكل نهج للحضارة ذاتها هو الإنسان... فإذا توافقت هذه النظم مع النوازع الحقيقية للإنسان كانت حضارة سليمة،

وإلا إذا لم تتوافق فلا بد يوماً من الأيام أن ينتقض عليها هذا الإنسان ذاته وإن يعزلها أو يحكمها من جديد».

*** ورداً على السؤال عن أسباب تسمية الحزب بالتقدمي الاشتراكي، أجاب السيد جنبلاط:**

«لأن الاشتراكية كما أوضحتها بعض المفاهيم المحدودة كانت تحدث تغييراً في الاقتصاد لا أكثر، ومن خلال الاقتصاد في حياة الإنسان الاجتماعية والسياسية والنفسية.

فالتقدمية أشمل بمفهومها من الاشتراكية، وأنها تعني التقدّم... والتقدم يمثّل وجهاً من وجوه الحقيقة الأخيرة للإنسان.. ولا بد من تأليف مقبل جامع يجمع بين شتات هذه الحقيقة، بين صفة الإنسان الملازمة له صفة العقل الحر... صفة الحرية، وبين الصفة الملازمة الأخرى للإنسان أي صفة الاجتماعية التي بدونها لا يمكن أن يتصوّر بشكل سليم وخاصة في العصر الذي نعيشه، وفي هذه المرحلة من التطور الإنساني الجامع، النازع إلى جعل الأفراد ينصهرون أكثر فأكثر في كثافة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية أقوى فأقوى وألزم فألزم... هذا التأليف يريد الحزب كسواه من الأحزاب أو التيارات الفكرية المعاصرة الجديدة أن يقدّمه كحلّ للمشكلة التي يقع فيها الإنسان المعاصر... التأليف بين مختلف النشاطات التي تجعل من الإنسان إنساناً... النشاطات الاقتصادية والنشاطات الاجتماعية والنشاطات النفسية والنشاطات الروحية... فالإنسان كله لا يصح تجزئته... وفي هذه النظرة المتكاملة نصل في الحزب التقدمي الاشتراكي إلى مفهوم الإنسان الكامل الشامل الذي أوضحته بشكل خاص الفلسفات اليونانية القديمة وسواها من الحضارات».

*** ورداً على السؤال عن هل إن الحزب التقدمي الاشتراكي يتعارض في مبادئه مع الديانات السماوية؟ أجاب:**

«الدين مظهر من مظاهر الجماعة البشرية، فقد تبدلت وتنوعت الديانات والمعتقدات الروحية. ولكن أظهر واقع التجربة البشرية على وجه الأرض أنّ الإنسان يفرز عقله الدين كما تفرز الحياة

الإنسان، فهو ضرورة لحياة الإنسان، وهو من الضرورة لأن كل ما لا يستطيع الإنسان أن يفسّره بواسطة علمه واختباره، لا بد أن يلجأ إلى تفسيره بواسطة نظرة أخرى للكون، هذه النظرة المكملة لنظرته العلمية ولاختباره يسميها ديناً. فمن جهة أخرى يوصف الإنسان كائناً عاقلاً، أي في النهاية كائن متكامل يفرض تقليداً أخلاقياً عليه. فلا بد من عقيدة دينية تنظّم شروط الإنسان بالنسبة لأخيه الإنسان.. لا بد لقيم الحق والخير والجمال أن تبرز في نطاق الدين كما تبرز في نطاق الفن في جميع فروعه، كما يحاول في نطاق خاص القانون أن ينظم لوناً من هذه الفروض الأخلاقية. قد يتصوّر الدين ويتخذ أشكالاً مختلفة وفق العقول، ولكن طالما أن العلم لا يستطيع أن يعطي تفسيراً كاملاً لتعرّف الإنسان على المجهول فلا بد من أن يلبّي الدين هذه الحاجة الملحّة في صميم الإنسان لمعرفة حقيقة شخصيته ومصيره الأخير».

* * *

الفصل الرابع

ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي[1]

عمل مؤسسو الحزب منذ عام 1949 على وضع البنية التنظيمية العامة للحزب وهيكله التنظيمي بحيث ضم[1]:

- الجمعية العامة.
- الفروع.
- المعتمديات.
- الوكالات.
- المفوضيات.
- مجلس الإدارة.

وكان هذا التنظيم موضع اختبار بحيث أجريت عليه تعديلات متتالية في نظام المفوضين والأمناء وغيرهما.

وفي العام التالي (1950) بدأ مؤسّسو الحزب القيام بمشاريع عمل سياسي ونضالي تمهيداً للمراحل المقبلة[2].

(1) التفاصيل عن ميثاق الحزب، من العقيدة إلى العمل والسياسة الخارجية والداخلية مأخوذة عن كتاب «الحزب التقدمي الاشتراكي ـ الميثاق»، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الثالثة، 2002.

(2) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، الدار التقدمية، المختارة، طبعة ثانية، 1987، ص 133.

(3) موضوع انتشار الحزب ومشاريعه تفصّل في فصل لاحق.

العنوان الأول - العقيدة:

يعتزم الحزب أن يركّز الكيانات والمؤسسات البشرية على المثل الإنساني الأكمل الذي ينتج عنه في الحقل الزمني: إن الغاية الوحيدة لكل عمل ومؤسسة بشريّين هي تفتّح كامل متناسق لمقدور الفرد. وأنّ المجتمع في كل مؤسساته ومنها السياسية - ليس في ذاته غاية، بل وسيلة إلى بناء الإنسان؛ فالدولة تُقدّس أو تُلعن، تخصب مؤسساتها أو تعقم، بقدر ما تخدم أو لا تخدم هذا الإنسان.

وبالتالي يهدف الحزب عمليًا:

* إلى بناء مجتمع على أساس الديمقراطية الصحيحة تسود فيه الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء والسلم والحريّة، ويؤمّن حقوق الإنسان التي أقرّتها الأمم المتحدة.

* إلى توفير أكبر قسط عملي من العدل الإنساني وتحقيق أعلى حضارة ممكنة للمجتمع البشري الحاضر.

من أجل ذلك:

* يتبنى الحزب الاختبار الإنساني التقدمي الكامل في حقول العلم والاجتماع والاقتصاد والسياسة، ومن ضمنها مبادئ الاشتراكية العالمية وبعض مستلزماتها العملية، في توزيع وسائل الملكية والانتاج وفي استثمارها بما يتفق مع مقتضيات الزمن وتطوّر الجماعة وحاجات كل بلد.

* يعتمد الحزب أساليب العمل المباشر ومبدأ التضحية بالذات للوصول إلى أهدافه، وبالتالي فكرة الانقلاب الشامل.

يتجلى هذا المثل الإنساني:

(أ) في الاجتماع والسياسة والإدارة:

* بالمساواة جوهرياً في الحقوق والواجبات.

* بالعدالة المستوحاة من الإخاء والتعاون والتضامن.

* باحترام جميع حريات الفرد المحدودة بحريات الآخرين وبمقتضيات الخير العام.

* بالمساواة السياسية بين المواطنين، على أن تؤخذ بعين الاعتبار

قيمتهم وإمكانية انتفاع المجتمع بهم.

* بوضع معتدل متوازن آخذ بالتنوع في الوحدة وبالفردية النازعة إلى تحقيق الشخصية.

* بتضامن أخوي يكون نتيجة للتخصص الوظيفي ولمرتبية مرتكزة على تفاوت المواهب في المواطنين بضرورة الشخصية القائدة الخلّاقة المسؤولة.

(ب) في الحياة الدولية:

* باستهداف التعاون الأوثق مع الأمم التي تشاركنا المثل الأعلى، ابتغاء فهم وتضامن كونيين يحققان من خلال العائلة والأمة اتحاد المخلصين جميعاً.

* بدخول الأمة، كعضو فعّال، في حركة تطور الإنسانية النازعة إلى التضامن البشري والحضارة الكاملة.

* تكون قيمة الشخص المنبثقة عن المعرفة مرتكز جميع أنواع النشاط الفردي والقومي والحكومي.

* حق الفكر ومستلزماته مؤمنة في مطلق الأحوال.

* * *

العنوان الثاني - العمل

أولاً - السياسة الخارجية

ينشد الحزب السلام العالمي، ويساهم في كل تعاون دولي مخلص ويؤيد كل عمل دولي يرمي إلى تنظيم السلامة الاجماعية على أساس التساوي بين الأمم واحترام حقوقها المشروعة.

يؤيد الحزب التعاون الوثيق مع الدول العربية.

1 - رأي الحزب في القومية العربية والوحدة

القومية هي وعي المتحد الاجتماعي البشري لوحدة تفاعله ووحدة تراثه وتميزه ومصيره. فالقومية هي بالنسبة للمتّحد الاجتماعي كماهية الشخصية بالنسبة للإنسان الفرد.

تكون الدولة تعبيراً تاريخياً عن هذا المتحد إذا تشخصت فيها نزعات وحدة التفاعل، ووحدة التراث، والتميز، ووحدة المصير.

على أنه حيث لا يوجد مثل هذا الانطباق والتوافق بين المتحد وبين

عناصر تكوينه وتحريكه واستقطابه، ينزع الشعب إلى تحقيق الدولة التي تتشخص فيها هذه العناصر. مع الاعتبار أنه لا بد للإطارات الدولية القائمة وللعوامل الجغراسية Gégpolitique أن يكون لها أثر في شكل هذه الدولة - يضاف إلى ذلك ما يفرضه مبدأ اللامركزية الطبيعي والعلمي في إنشاء كيان ومؤسسات الدولة وتقاطيعها الإدارية والسياسية.

وفي العصور الحديثة التي شاهدت تكثّف العلاقات الديموغرافية (السكانية) والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والثقافية، كان لا بد أن يتّخذ تيّار التحقق الاجتماعي وجهاً جديداً هو:

ظاهرة المشاركة الجماعية النامية والمتكاملة في الحقل الداخلي (والاشتراكية والتضامنية والتعاونية من نتائجها) وفي مستوى الدولة وأساليب تكوينها الديمقراطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمعنوي المشخّص للوعي الإنساني الشامل.

وفي الحقل الدولي الخارجي، في نزعة الشعوب والأمم إلى التلاقي وتحقيق بعض مظاهر ومفاهيم وحدة الإنسانية وتكورها Planètisation.

وهذا التيار الأخير المعبّر عن أحد اتجاهات التطور الحياتي الكوني الكبير - مع الوعي والحرية والجماعية - والذي باشر فعله في جميع المجتمعات المعاصرة، ومنها المجتمع التراثي العربي، يقرّر:

1 - قيام مؤسسات للتعاون الدولي على النطاق العالمي الشامل، كانت الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة في جميع الحقول من بواكير هذا التحقيق.

2 - قيام اتحادات إقليمية وشبه قاريّة وقارية، ومؤسسات للتعاون في هذه المجالات، ترتكز إلى المصلحة الاقتصادية (الوحدات الجمركية والأسواق المشتركة إلخ...) أو المصلحة الجغراسية والتفاعل الثقافي، أو ترتكز إلى نزعة القومية العربية لبعث كيانها السياسي والدولي المتوضّح من خلال تفاعلها وتراثها ومصيرها وضرورات إنماء مجتمعها.

وانطلاقاً من هذه الأسس الموضوعية الواضحة واستناداً إلى واقع تحرّك الجماهير العربية بمفاهيم القومية العربية النامية والمندفعة بمستلزمات المصلحة الوطنية والاقتصادية المشتركة، وارتكازاً إلى التحليل التاريخي للمدارات والمحاور التي يمكن تحقيق الوحدة فيها، واعتماداً لما تتضمّنه هذه المدارات من تنوّع ناجم عن التجزئة السياسة والانفراد في العيش الدولي المستقل فترة من الزمن، وضرورات اللامركزية الديمقراطية، واعتباراً بتجربة الوحدة السورية المصرية الأخيرة وأسباب انفصالها، يوضح الحزب رأيه بما يلي:

- إنّ الشعوب العربية، ومنها شعب لبنان، تنزع بطبيعة تكوينها الاجتماعي واحتمالات اتجاهات التطور إلى تحقيق الوحدة فيما بينها.

- إن شكل هذه الوحدة السياسية، نظراً لأوضاع الشعوب التي حلّلناها، يقوم في الاتحاد الديمقراطي الفدرالي اللامركزي الحافظ لما أبرزته الحقبات القديمة والحديثة والأخيرة من تنوّع في الشخصية القومية العربية.

- إنّ أحد الاطارات الجغرافية المباشرة والتاريخية المحتملة لتحقيق أولى خطوات هذا الاتحاد الديمقراطي الفدرالي اللامركزي العربي يشمل الكيانات السياسية العربية القائمة، وذلك وفقاً لإرادة الشعوب بتقرير وتحديد مصيرها.

- يعتبر من المبادرات الرئيسية الأولى في تحقيق هذا التعاون العربي:

1 - إنشاء السوق العربية الاقتصادية المشتركة.

2 - تحقيق الاتحاد العسكري (أي إنشاء جيش دفاع موحّد عربي، مع الاحتفاظ لكل قطر بجيشه الوطني الخاص).

3 - تحقيق طرق المواصلات البريّة الكبرى الرابطة بين الأقطار العربية.

4 - تحقيق لون من التقارب التعليمي والتبدّل الثقافي النشيط.

- إنّ قيام مثل هذا الاتحاد الديمقراطي

الفدرالي اللامركزي العربي يوجب الالتزام بالمبادئ والمناهج التالية:

1 ـ اعتبار الوحدة الوطنية الداخلية الحقيقية وضرورة تنميتها منطلقاً لتحقيق هذا الاتحاد العربي، بحيث تضعف أو تزول التناقضات والنزعات الداخلية.

2 ـ فصل الدين عن الدولة فصلاً تاماً واعتبار العلمانية اسًّا جوهريًا في قيام المجتمع العربي المقبل، وفي تكوين الدولة وأنظمتها. فلا عصبية دينية ولا طائفية سياسية ولا تمييز ولا تفرقة، وذلك في القضاء على النزعات والاطارات التقليدية وتطويرها، ومنها العشائرية والقبلية والقوى المعيقة للتحرّر الوطني.

3 ـ إشراك الأقليات الأثنية Minorités Ethniques على أوسع نطاق ممكن دون اعتبار عددها في الإدارة السياسية والاقتصادية، وفي التوجيه العام في الدولة، وذلك للإفادة من مواهبها المتنوعة التراثية والمكتسبة، وبغية تنمية تضامنها وشعورها بالمشاركة.

4 ـ إن أسلوب العمل لبلوغ هذه الأهداف، يعتمد النضال الحزبي التقدمي والكفاح الشعبي الوطني اللذين يشكّلان في التزامهما ضماناً عملياً لتحقيق الاتحاد العربي السليم.

إن الاعتمال بالمنهج القومي والتقدمي يستلزم مسالكته وأساليب تكوينه وعمله مع المبدأ الرئيسي للتطور وللإبداع العام الذي أوحى بميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي: «التنوع ضمن الوحدة».

5 ـ يعتبر الكفاح الشعبي في سبيل تحرير فلسطين من الصهيونية حافزاً رئيسياً لحركة التجمّع العربي النازع إلى الوحدة. ويرى الحزب أنّ قيام الاتحاد العربي العلماني الديمقراطي اللامركزي يشكّل نطاق ضمان للتعايش اليهودي

داخل الكيان الفلسطيني الديمقراطي، لصهر الفئات اليهودية في المجتمع العربي ضمن تنوّع متناسق وخلاق.

* * *

ثانياً: السياسة الداخلية

1 ـ الدولة

11 ـ وضع وثيقة تعلن حقوق وواجبات الإنسان والمواطن تكون مقدمة للدستور.

12 ـ تنظيم الجماعة بقدر المستطاع وفاقاً لهيكلها الطبيعي، أي باحترام التكتلات العفوية للناس حول مصلحتهم، أو نشاطهم، بغية نظمهم في الدولة. فلا تكون الدولة سوى تمثيل للجماعة بواسطة المؤسسات الكافلة بتحقيق غاياتها الاجتماعية، وتكون الحكومة تاج البناء الذي انبثق عن الجماعة المنظمة هذا التنظيم.

13 ـ سَن دستور يتفق ومبادئ الحزب ومقتضيات الزمان والمكان ويؤمّن الحقوق والواجبات المعلنة في الوثيقة ويرتكز على:

* تفريق السلطات.
* تقوية السلطة التنفيذية.
* تأمين دستورية القوانين بواسطة القضاء.
* مساواة الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية.
* تامين تمثيل النخبة والهيئات المهنية والاقتصادية والمعنوية تمثيلاً موافقاً في المجالس تمكيناً للاكتفاء من تولّي الحكم.

14 ـ جعل القضاء أقدس ملاذ للحقوق والحريات الشخصية: مسؤولية، كفاءة علمية، سرعة إنجاز، تحرر من التأثير السياسي ومن العوز المادي، تنظيم قضائي مرن تيسيراً على المتداعين:

أ ـ تعيين حقوق وواجبات القاضي:

* اعتبار القضاء أعلى وظيفة في الدولة لا يختار لها إلا الأكفاء.

* جعل القاضي في مأمن من العوز.
* صيانة القاضي من تأثيرات السلطة الإدارية، لا يعزل ولا ينقل دون مبرر خطير.
* إمكان ترقية القاضي دون الاعتداد بدرجة المحكمة التي يتولّى فيها القضاء (يمكن للقاضي البدائي أن يرقّى إلى درجة رئيس استئناف مع بقائه في منصبه البدائي).
* جعل القاضي مسؤولاً عن خطأه القانوني الجسيم المعتبر قرينة على سوء القصد.

ب ـ ضمان تفتيش دائم: إنشاء تفتيش دائم، يتناول:

* سلوك القاضي.
* مواظبته على العمل.
* مقدرته الحقوقية.

ج ـ تقسيم المحاكم:

* لا مركزية في القضاء.
* في كل ناحية قضاة منفردون.
* سلطة قضائية عليا لتوحيد الاجتهاد.

د ـ تأمين العدل في الاجراءات القضائية:

* لا معارك قضائية يستغل فيها القانون. القاضي يدير المحاكمة وينبّه إلى الطرق التي تثبت الحق. فالقانون أداة للعدل.
* لا مهل طويلة للمرافعات والالتجاءات.
* معاقبة من يسيء استعمال حق التداعي.

هـ ـ تأمين السرعة في التنفيذ

* دوائر الإجراء تنفّذ التعهّدات الخطية دون حكم، مع قيود معينة.
* لا اعتراض على قرارات التنفيذ.

15 ـ سن تشريع انتخابي يضمن بخاصة:

* الاقتراع الاجباري.
* تضييق مدى الدائرة الانتخابية.

* الإكثار من مراكز الاقتراع توفيراً على المقترع.
* البتّ في صحة الانتخاب بواسطة قضائية.

16 ـ جعل الإدارة مرتكزة على:

* التبسيط.
* اللامركزية.
* توسيع الصلاحيات.
* حصر المسؤوليات.
* استخدام ذوي الاختصاص والأهلية.
* التفتيش الدائم المستقل.
* قدر الاستحقاق واحترام استقلال الموظف بوضع نظام يضمنه.

17 ـ علمانية في الدولة تحترم حرية المعتقدات وإلغاء نظام الطائفية السياسية.

18 ـ لا أنظمة كليّة ولا فوضوية، بل شورى ديمقراطية عليها واجب الإشراف التوجيهي غير المتحكّم ولا المستأثر في كل النشاط الشعبي العملي.

19 ـ تثقيف الشعب سياسياً واجتماعياً بغية التوصل إلى وضع ديمقراطي استقراري بفضل تنمية رابطة Discipline في المواطن تكون محض اختيارية.

2 ـ المجتمع

21 ـ تقوم فكرة الأسرة بتشجيع وتمكين الزواج الباكر واحترام قدسيته ووحدته، ورعاية الأمومة والطفولة.

22 ـ المحافظة على سلامة النسل وإبقاء وازدياد حيوية العنصر البشري وقوّته ونبوغه المتنوّع المتناهي، بخاصة بواسطة شرط الزواج بوثيقة صحية ومكافحة منظّمة للمرض والانحلال الخلقي.

23 ـ صهر الشعب في وحدة اجتماعية تامة. اعتبار الدين اسًّا جوهرياً في قيام المجتمع الأسمى، والترحيب بعمل رجاله في نشر مبادئ الكمال الإنساني.

24 ـ اعتبار المجتمع ليس مجموعة أفراد فقط، بل كلًّا عضوياً حيويته في تنوّعه، لكل عمل فيه كرامته، ولا

تفضّل مهنة على مهنة، إلا في تأمين انتظام المجتمع واستمراره وترقيه نحو الكمال.

25 ـ مكافحة الطبقية والاقطاعية والتمهيد لقيام القيادات الصحيحة، وإيقاظ الشعور بالتضامن والمسؤولية الاجتماعيين.

26 ـ اعتماد نظام الخدمة الاجتماعية الاجبارية.

27 ـ إعادة التوازن بين سكنى القرية وسكنى المدينة محافظة على قداسة ارتباط الإنسان بالأرض.

28 ـ نهضة منهجية بالقرية تتحقق بوضع نظام للهجرة بين القرية والمدينة، وبتشجيع وتنمية الحرف القروية وبعثها مورداً اقتصادياً مهماً، وبسن تشريع لانعاش الأرياف؛ فيكون لكل قرية طريق، وماء شفة، وكهرباء، ومجارير، ومدرسة، ودار للكتب، ونادٍ رياضي، ومواصلات بريدية.

29 ـ بعث الحياة في المجتمع بإحياء التراث الإقليمي المتجلّي في المواسم والأعياد والشمائل والتقاليد والحكايات والألحان، وبعث الحرف القروية.

30 ـ اعتماد وتنفيذ المبدأ القائل: «يكون الوطن بلداً سعيداً»، فيكون للمواطن والمواطنة حق بالتعلّم، وحق بالعمل، وحق بالتأمين على الغد من الشيخوخة والتعطّل والمرض والتعب. يكفل ذلك، وبخاصة، ضمان للجميع اجتماعي.

3 ـ العناية الصحية والإسعاف العام

اعتبار العناية الصحية وسلامة الصحة العامة أساساً لحيوية المجتمع واعتماد التدابير اللازمة لذلك:

* المحافظة على صحة الأفراد وتعزيزها.
* إزالة الأمراض الوراثية.
* الوقاية من الأمراض المعدية ومن الأوبئة.
* مكافحة المرض مكافحة فعّالة بتأمين وسائل العلاج لجميع المواطنين.

31 ـ الصحة العامة:

* نشر مبادئ الوقاية والمناعة الصحية وطرق المحافظة على الصحة وتعزيزها في أوساط الشعب بالتعليم أو بالدعاية.
* السهر على تطبيق التدابير اللازمة للعناية الصحية في شتى الحقول.
* وضع تصاميم للمدن والقرى بما يضمن للسكان التوزع والشمس والهواء الطلق.
* وضع أنظمة تضمن الشروط الصحية في المكتب والمحترف والأمكنة العامة.
* الحرص على تطبيق تشريع صارم يقي الصحة العامة شر التزوير والغش والاستهتار، في ما يهم المواد الغذائية.
* تنظيم الوقاية الطبية الدائمة والإجبارية على الأولاد والشباب في مختلف درجات التعليم والتدرب المهني.

32 ـ الأمراض الوراثية:

* شرط الزواج بشهادة صحية.
* شرط دخول دور العلم والتدريب المهني والاستخدام في المؤسسات العامة أو الخاصة التي تضم أكثر من عشرة أشخاص، والمؤسسات الصناعية بشهادة طبية.
* الإجبار على التداوي من الأمراض الوراثية.

33 ـ الوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة.

* تنظيم دوائر صحية في جميع المناطق تكون ذات صلاحيات واسعة.
* توفير ماء الشفة لجميع المراكز الآهلة بالسكان، وتأمين الرقابة الصحية الدائمة عليها.
* تجفيف المستنقعات وتعقيم المياه الآسنة.
* تأمين تصريف المياه المستعملة وتطهيرها في المراكز الآهلة بالسكان.
* الاجبار على التصريح بالأمراض المعدية وضمان عزل

المرضى. فرض التدابير الواقية التي ثبتت جدواها العلمية.

* إقامة رقابة صحية على الحدود.

34 ـ الاعتناء الطبي بالمرضى

* توفير:
- مستشفيات متخصصة.
- مستوصفات في المناطق.
- جماعات طبية لتفقّد الحالة الصحية.

* تنظيم:
- الإسعاف الطبي الإجباري في الإدارة العامة والخاصة التي تضم أكثر من عشرة أشخاص.
- الإسعاف الطبي التعاوني أو النقابي بمساعدة الدولة.
- الإسعاف المجّاني للفقراء.

35 ـ المهنة الطبية:

- تنظيم المهنة الطبية على الأسس التالية:
- رفع مستوى الدروس الطبية.
- تربية خلقية متينة تكون أساس الدراسة الطبيّة.
- تقدير حقيقي للكفاءات.
- استثارة البحث العلمي بإنشاء معاهد للبحث ومختبرات.

4 ـ الاقتصاد والمالية

إنعاش وإنهاض الاقتصاد باعتماد سياسة في الاقتصاد والمال تصميمية وتوجيهية ترمي إلى الأهداف التالية:

41 ـ **توطيد وتحسين مستوى المعيشة والطمأنينة الاجتماعية بفضل تعزيز قوة الانتاج من حيث الجودة والكمية وخفض تكاليف المعيشة وتعادل ميزان الحسابات، وذلك بالوسائل التالية:**

(أ) **تحسين التقنية في الإنتاج:**

* عند الشغّيل، بتعليم يرمي إلى المهارة وإيقاظ الضمير المهني.
* عند مديري الأعمال والمنتجين، بتعليم تقني وإيجاد مختبرات بحث ومراكز تجربة.
* عند الموظفين، بالانتقاء والتعليم والخبرة.
* في الأساليب، بانطباقها على المحيط وعلى اليد العاملة

وبتوسيع استخدام الآلة وبتوحيد نماذج الإنتاج.

(ب) **تشجيع المبادرة الشخصية وروح الإقدام على العمل والابتكار في العلوم والفنون والتقنية:**

* نظام ضرائب موافق، سياسة تسليف وإرشاد من أجل الصناعة، واستغلال الثروات الطبيعية والأرض (نقب الأرض البور وغرس الشجر المثمر والتحريج).
* تأسيس معاهد درس وتنقيب.
* منح علمية ومساعدات لأهل المواهب.

(ج) **الإفادة المثلى من مواهب المواطنين والاستخدام المنهجي والعلمي للمرافق الطبيعية:**

* قوة مائية كهربائية منسجمة مع الري والأسمدة الطبيعية والكيماوية في الصناعة.
* ذوق ومهارة يدوية في الحرف.
* ميزات المناخ وتنوّعات الطبيعة ـ في السياحة والاصطياف والاشتاء.
* ميزات التربة والمناخ في الزراعة.
* الموقع الجغرافي والتقاليد في التجارة.

(د) **توجيه منسجم وتشجيع للفروع المفيدة في النشاط الاقتصادي القومي:**

* في الزراعة: تخصّص، جودة، وانطباق على حاجة الأسواق، وزيادة المنتوج بالتقنية.
* في السياحة والاصطياف والإشتاء: جودة السكنى والكياسة والتسلية والرياضة.
* في الصناعة: الحرف والصناعات الجديدة بالبقاء في الأسواق الداخلية والخارجية.

(هـ) **تخفيض كلفة المعيشة، وبالتالي تخفيض الأجور الأسمية مع توطيد ورفع الأجور الحقيقية لزيادة قوة الشراء:**

* تخفيض كلفة الإنتاج.
* تخفيض الضرائب غير المباشرة إلى أقصى حد.

* تخفيض واسع المدى حتى الإلغاء لرسوم الجمرك للسلع غير المنتجة الموجودة في البلد.
* سرعة ورخص وتعميم وسائل النقل.
* منع ومصادرة الأرباح الفاحشة وغير المبرّرة، بخاصة أرباح المضارب والمرابي والوسيط.
* فعاليّة قصوى للإدارة العاملة.

(و) **معادلة ميزان الحسابات:**

* في الداخل، بانتهاج سياسة رحبة تهدف إلى الطمأنينة الاقتصادية ورخص المعيشة.
* في الخارج، سياسة أسواق وانطباق الإنتاج على الطلب.
* في الحقل الدولي، إنسجام عالمي يهدف إلى سياسة توازن وعدل اقتصادي، ترحيب بالجهود والرساميل الأجنبية وباستثمارها، بشرط أن تنسجم في العمل المشترك وتستهدف مصلحة البلد ولا تتأثّر إلا بالسياسة الوطنية.

42 - **وضع وتطبيق مجموع قانوني عادل للملكية والرأسمال والعمل يؤمّن بينها التعاون المنسجم الرامي إلى الرخاء العام، ويستمد من وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية:**

(أ) في المرحلة الحالية من تطور الجماعة تعتبر الملكية مرتكز حرية الفرد وطمأنينته واستمراره، وبقاء الأسرة وعامل إنتاج وحافز للمبادرة الشخصية، على أن لا تكون علّة تجميد أو تعقيم لثروة، ولا أداة للطفيلية الاجتماعية والكسل، ولا عامل سلطة أو وسيلة ضغط، وأن لا تتعارض مع مقتضيات التملك العمومي.

(ب) العمل، شرعة الحياة البشرية ونبالتها، هو الشرط الجوهري لإمكانية الإنتاج والجدوى في المجتمع (فمن يقدر ولا يعمل لا يحق له أن يأكل).

(ج) يؤمن هذه المبادئ:

* التملّك العمومي: تأميم جميع المؤسسات التي لها صفة

عمومية أو لها أهمية خاصة في اقتصاديات البلاد، أو في حياتها الاجتماعية والسياسية.

* تصفية أملاك الدولة الخاصة ومصادرة الأملاك العقارية والزراعية المهملة وتوزيعها ووضع ضريبة إرث تصاعدية.
* تقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة وبيعها بالتقسيط للفلاحين المرابعين وعمال الزراعة، والقضاء على نظام المرابعة الذي يشبه إقطاعية القرون الوسطى، وتنشيط التعاون الزراعي وإيجاد نظام ملائم للتسليف الزراعي.
* الحد بواسطة الضرائب من الدخل الفاحش علّة التكديس الخطر، وتعقيم للرساميل والأموال غير المنقولة.
* تبنّي سياسة طمأنينة واستقرار نقدية تزيل الجدوى من المضاربة ومن تجميد المال العقيم وتشجّع توظيف وتداول الرساميل، وإنشاء مؤسسة إصدار قومية.
* التنافس الحر وحرية العمل والإنجاز في نطاق التوجيه الاقتصادي العام، من ضمن الأصول المهنية والخير الاجتماعي، ومنع تكتلات الرساميل، أو الأشخاص، الرامية إلى خنق أو إزالة هذه الحريات لمنفعة مصلحة خاصة.
* اعتماد النظام التعاوني حيث يمكن، في مختلف فروع الإنتاج والاستهلاك.
* جعل الشغيلة ذوي مصلحة في نجاح العمل، وبخاصة في المساهمة في الربح. فالعامل شريك صاحب العمل بحيث تكون له أجرته، أما الأرباح الصافية فتقسم وفقاً لنسبة عادلة بين الرأسمال واليد العاملة.
* تزويد العامل بالآلة أوسع ما يمكن، تعزيزاً لقوة الإنتاج وانقاصاً لساعات العمل على مجموع العمال.

43 ـ استخدام الضرائب والنفقات العامة كعوامل توجيه اقتصادي وأداة استقرار وعدل اجتماعي (استمرار وسلامة نقد، فعالية قصوى في النفقات العامة المرصودة وفقاً لتصميم اقتصادي).

من أجل ذلك:

- اعتماد نظام مالية وضرائب قائم على مبدأ «التكليف حسب مقدرة المكلّف والانفاق حسب الحاجة»، وتؤمنه التدابير التالية:

* إصلاح نظام الضرائب بجملته، بحيث تؤمّن الكفاءة المالية للقيام بالأعمال الحكومية العمرانية والاجتماعية.
* تركيز الميزانية في معظمها على التكليف المباشر، والاستغناء إلى أقصى حد عن الضرائب غير المباشرة.
* وقف القسم الأوفر على النفقات المنتجة.
* منع الميزانية غير الخاضعة للرقابة.
* إدارة مال الدولة على أسس الوفر وأصول الاقتصاد.
* إنشاء دار محاسبة وهيئة رقابة على الصرف مستقلة.
* إيجاد هيئة تفتيش دائمة.

44 ـ تعاون دولي رحب على أساس المقابلة والانصاف بغية الضبط والتنمية القصوى للتبادل الدولي، سواء في حقل المؤسسات الدولية أو باتفاقات ثنائية، أو متعددة الفرقاء.

5 ـ الحياة العقلية التربية، الفكر، العلوم والفنون

إعلان أهمية المعرفة وضمان احترام حقوقها، وتعزيز الحياة العقلية، وإيجاد وضع يضمن أقصى تفتّحها فيما يهم الفرد والجماعة الإنسانية.

51 ـ اعتبار الفكر قيمة بحد ذاته وموضوعاً لكرامة الإنسان ومرتكزاً لكل نشاط بشري، وقدر المعرفة مقياساً لكل عمل إنساني ومصدراً للحرية والغبطة:

* إطلاق حرية الفكر في البحث عن الحقيقة واكتناهها.
* اعتبار المعرفة شفاعية بطبيعتها، فلا حاجز في سبيل نشر الفكر.
* إعلان المعرفة حقاً لفرد وواجباً عليه.

وبالتالي تحقّق الأهداف التالية:

* تأمين التعليم الزاميًا ومجانياً في المرحلتين الابتدائية والثانوية ومجانية التعليم العالي.
* إنشاء المدارس الليلية للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي والمهني.
* توجيه التعليم إلى نشر الحقيقة ونواميس الأخلاق الطبيعية باستهداف تحرّر الفكر والنفع الاجتماعي، وتنشئة العقل، بحيث يستشرف في جميع مراحل الحياة تحقيق الإنسان الكامل فرداً ومواطناً، تنشئة تنصهر فيها قوى الذكاء والحكم والاحساس والخلق في تركيب منسجم متزن، ويتدرب فيها الجسم ليصبح آلة عمل مثلى.
* جعل المعرفة كلًا تأليفياً متحققاً في شخص وبالتالي:

(أ) بوضع نظام للمدرّسين يعيّن أصول المهنة:

* باعتماد تدابير ترمي إلى تنشئة المعلّمين تنشئة خلقية وفكرية متينة، بخاصة بإنشاء دار معلمين عليا تكون معقلاً لرسل الفكر.

(ب)تربية الحياة العقلية:

بتدرّج موافق يقوم على:

* الشعور بالاستفادة فردياً وقومياً.
* الشعور باعتزازية المساهمة في التقدّم العالمي.
* في التعليم الابتدائي، باعتماد البهجة أساساً للفهم وتحبيب المناقب وتذوّق الجمال.
* في التعليم الثانوي، بركز المعرفة على هوى الحقيقة وعلى الرضى الناجم عن تجلّيها التدريجي في الذهن.

* في التعليم العالي، باعتبار الغبطة بالفتح العقلي والاعتزاز بالمساهمة في الحضارة العالمية أساساً للحياة العقلية ولتقوية حرمة العلوم المنزّهة عن النفع.

(ج) جعل التربية قائمة:

على تفتيح المواهب لا على تكديس المعلومات وفاقاً لمبدأ «رأس منتظم خير من رأس مشحون»، وذلك يتم:

- في التعليم الابتدائي:

* بإيقاظ وعي الشخصية وروح المسؤولية.

* بتعريف الولد تدريجياً إلى التراث البشري.

بإنشاء وتعميم دور الحضانة للأطفال.

- في التعليم الثانوي:

* بتسليح الطالب بالذهن وتقوية حرمته عنده وحفزه إلى التعمّق بأسبابه وتدريجه باكتساب المعارف التي تؤلّف زبدة التراث العقلي والروحي كي يصبح آلة أخذ وإبداع معاً.

* بتنمية ذوقه باستثارة كوامن إعجابه بالجمال وحبه للحقيقة.

* باختتام هذه الدراسة بسنة حيوية غنية تصل العلم بالحياة وتحض بدورها على الملائمة التامة بشكل مزاج مشترك.

- في التعليم العالي:

* بتقوية الذهن جملة بثقافة عامة غنيّة، وبتخصيصه بغية أقصى الإفادة منه، وبتدريبه على وضع كل فرع من فروع العلم موضعه كجزء من البناية الفكرية الواحدة، تدريباً يكون بدونه التخصص آفة.

* بإنشاء جامعة نموذجية وبتأسيس وتشجيع معاهد عليا خاصة مستقلة للفلسفة والعلوم والفنون، وتزويدها بمستلزمات العمل:

- للفلسفة: مجلات ومختبرات لعلم النفس التجريبي.

- للعلوم: متاحف ومجموعات ومختبرات ومراكز بحث

واعتماد مراسلين في الخارج.

مؤسسات للبحث والتنقيب العلمي لتمكين المتفوّقين والمتخصصين بمناحي العلوم المختلفة من إظهار الكوامن خدمة للمجتمع والحضارة والعلم.

- للفنون: متاحف وقاعات عرض دائمة ودور للتمثيل واوبرا واستوديو للصناعة السينمائية.

(د) جعل تربية الشخصية المنهجية توازن قوى النفس نتيجة للعمل الواعي المسؤول، وبالتالي اعتماد نظام في التربية قائم على:

* تنمية المبادرة وروح المسؤولية في الولد بتوفير فرص له تجعله يتصرّف حرّاً واعياً ويتحمل المسؤوليات.

* تنمية حرمة الحرية والكرامة البشرية كمصدرين للمسؤولية.

- السيطرة على الذات وضرورة خضوعها بكليتها التأليفية لاتّزانٍ سليم.

(هـ) اعتماد مبدأ «العقل السليم في الجسم السليم». وبالتالي تنمية قوى الروح والجسم معاً:

* بتوضيح حرمة الجسد وترفيع القوى الحية وتحويلها إلى قوى نفسية واجتماعية خلّاقة وبنّاءة.

* بتعويد الولد ضروب الاعتناء بالجسد.

* بجعل علم الصحة والتربية البدنية مادتي درس وامتحان.

* بتحبيب النشء بالرياضة الطبيعية بما يؤمّن له تنمية منسجمة للأعضاء وينحت خلقه ويبعث فيه البهجة.

* بإعادة الرياضة إلى جو الطبيعة وإلى ما وجدت له وظائف الجسد القابلة للتكييف بغية تطهيرها وزيادة نموّها.

* بالتشديد على العلاقة الوثيقة القائمة بين الرياضة والبهجة.

* بإيضاح التفاعل بين الجسد والقوى النفسية بحيث يفيد

الواحد من تقدّم الآخر.

* بالتشديد على الإفادة فردياً وجماعياً من نمو الروح الخلقي الرياضي.

* بإبراز الناحية الجمالية من الرياضة.

* بجعل مواسم الرياضة موضوع اعتزاز للجماعة.

* بإجبار كل شابّ وشابة على الانتماء إلى نادٍ أو أكثر.

* إنشاء أندية رياضية بجميع فروعها ووضع مناهج خاصة للأندية.

52 ـ اعتماد المعرفة خميرة اجتماعية وقوة قومية:

(أ) اعتبار الشباب سن البطولة، أي المرحلة التي يمكن أن تستثار فيها همّة الإنسان فرداً وجماعة، وتعبئة هذه القوة نظامياً والإفادة منها منهجياً بالوسائل التالية:

* تنظيم يكفل أقصى التفتّح لفضائل الشباب.

* ترسيخ الشباب في المحبة وقيم الفروسية وروح الاستطلاع والإقبال على العمل.

* جعل الشباب قدوة للشعب حيال محن الأمة والحياة، وبالتالي طليعة كل مجهود يطلب من الفرد والجماعة.

* التشديد على ضرورة التعاون والمسؤولية الاجتماعيين.

* استخدام الفنون، وبخاصة الإذاعة والسينما والمسرح والموسيقى، في تهذيب الشعب وتنمية شعوره الفني.

(ب) تقوية الروح الاجتماعية في الشباب، فيكون في كل قرية وحيّ بيت عام يلتقي فيه الشعب على مختلف أسباب الثقافة، وعلى التعرّف بالواجبات الاجتماعية، والتشديد على ضرورة العمل المباشر في مختلف مراحل التعليم الإلزامي في الجزء الخاص بالمعارف

العملية من التعليم، بغية جعل الفرد أشد فعالية من أجل خيره وخير المجتمع. ويتم ذلك بخاصة:

* بتعليم زراعي وحرفي قروي في مدارس القرى الابتدائية.

* بتعليم مهني وحرفي في مدارس المدن الابتدائية.

* بتعليم مهني واختصاصي وتطبيقي في مدارس الصنائع والفنون، وفي غيرها من المعاهد المهنية التي يجب أن تخرّج للإنتاج الوطني رؤساء ورش.

* بتشجيع إعداد معاونين مهنيين إلى جنب المعلمين الصناعيين.

* بتشجيع طلاب التعليم الثانوي والعالي على تعلّم حرفة بغية التقريب بينهم وبين مواطنيهم المشتغلين بأيديهم.

* بجعل التثقيف المدني مادة امتحان، وتدريس مبادئ في حقوق وواجبات الإنسان والمواطن الاجتماعيين، والذوق العام.

* بتدريس تاريخ الوطن كقيمة غير معزولة عن تاريخ التقدم.

* بتدريس جغرافية الوطن، من حيث هي وقوف على قيم وإمكانيات يجب أن توجّه النشاط في حقول الفكر والتحقيق والاقتصاد.

(ج) استثارة وتنشيط أقصى للتفتّح الفكري:

* بإثارة وتوضيح حالة العلم ومشاكله في أذهان الجمهور بغية جعل الشعب واقفاً عليه، ولو عن بعد، وبالتالي، متفتحاً ومقدّراً لأهل البحث النظري.

* بإيفاد بعثات للتخصص بالعلوم والفنون، والانتفاع الأكيد من رجالها بواسطة إنشاء مؤسسات لجميع أنواع نشاطها.

* بإنشاء جوائز وإقامة معارض محليّة وعالمية للنتاج العقلي.

* بتوثيق الروابط بين رجال الفكر والعلم في الوطن وزملائهم في العالم، ولا سيما باشتراكهم في مؤسسات البحث والثقافة الخاصة والدولية، والدعوة لمؤتمرات علمية وثقافية ودولية.

6 ـ الصحافة

تحقيق إصلاح أساسي منهجي لنظام المطبوعات والإذاعة ينسجم مع أهميتها كحلقة اتصال فعّالة بين الرأي العام والحكومة، وكأداة لإذاعة الحقيقة.

* * *

ملحق رقم 5

شرح شعار الحزب التقدمي الاشتراكي

يرمز اللون الأبيض في الشعار والشارة إلى فكرة السلم الجماعي الداخلي والسلم الدولي العالمي اللذين يهدف إلى تحقيقهما وفقاً لما ورد في ميثاقه لدى شرح العقيدة والعمل.

ويرمز اللون الأزرق إلى أنّ الحزب لا يتنكّر للظاهرة الروحانية في حياة الكائن البشري وفي تفسير تطور الفرد والجماعة. وبالعكس فإنه يأخذ بعين الاعتبار هذه الظاهرة على اعتقاد كونها دائمة على مرّ العصور في حياة الفرد والجماعة.

وترمز الكرة الأرضية إلى مظهر وحدة الإنسان وتكوّرها في هذا التيّار الشعبي الشامل الهادف في النهاية إلى تكتّل دول العالم في اتحاد دولي يشمل الكرة الأرضية بأسرها، وإلى وحدة العنصر البشري، وإلى الإخاء والتعاون اللذين يجب أن يسودا جميع الشعوب مهما اختلفت ألوانها وأجناسها ومعتقداتها.

ويرمز ارتباط القلم بالمعول إلى العنصرين الأساسيين اللذين يفعلان في تطوير الأنظمة والحضارة والتاريخ «العمل المادّي وجهد الفكر». ففي اتحاد الفئات الاجتماعية التي تنتسب إليهما ضمان لانتصار قضية التقدمية الاشتراكية.

ويرمز اللون الأحمر إلى فكرة الانقلاب الشامل في الأنظمة والذهنيات كما ورد في ميثاق الحزب.

ويرمز المثلّث إلى اعتماد الحزب القوة المعنوية، أي العمل المباشر، ومبدأ التضحية نهجاً وهدفاً لنضاله.

المستند: كتاب الحزب التقدمي الاشتراكي، الميثاق، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الثالثة، 2002، الغلاف الخلفي.

* * *

الفصل الخامس

مبادىء الحزب التقدمي الاشتراكي وفق أفكار ومبادىء مؤسّسه الرئيس كمال جنبلاط

أجرت مجلة الأنباء حواراً مطوّلاً مع كمال جنبلاط تمحور حول مبادئ الحزب التقدمي الاشتراكي ونقلته عنها المحرّر، فورد أبرز ما جاء فيه[1]:

أولاً ـ مصادر مبادئ الحزب التقدمي الاشتراكي

رداً على السؤال التالي:

«ما هي التجارب الاشتراكية النظرية والعلمية التي استُمدّت منها مبادئ الحزب التقدمي الاشتراكي؟»

أجاب الرئيس كمال جنبلاط:

«استمدّينا قسماً من فكرنا العملي والمبدئي من رجل نعتبره ربما نبي القرن العشرين من الوجهة الإنسانية والاجتماعية وهو المهاتما غاندي الذي يظهر أثره أكثر في أوروبا وأميركا بالنسبة للأجيال الجديدة ودعوته المنسجمة مع الطبيعة، لأن الإنسان هو ابن الكون، والكون هو في الذرّات التي تتكون منها أغشية جسد الإنسان وعقله.

(1) المحرر، 25/ 9/ 1971.

كانت دعوى المهاتما غاندي هي بساطة العيش لمحاربة أفكار الجاه المالي والجاه الذي يصفه العرب بكلمة المجد وسواه من الخرافات التقليدية. وكانت دعوة للرفاقة الصحيحة بين البشر المؤسسة على الحب والتي تتجاوز حدود الأديان والأوطان والأجناس.

هذا من جهة. كما تأثّر الحزب بأفكار الدكتور الكسيس كاريل في نقده للحضارة الصناعية العصرية. ولا شك أنه كان على حق فيما ذهب إليه وفيما نراه اليوم من صحة لانتقاداته.

وفي رأينا في هذا المضمار أنّه في مجتمع اشتراكي صحيح يجب أن تكون المحبّة هي العنصر الأساسي الذي يتجاوز فيه الإنسان ويتعدّى جميع التناقضات.

هذه المحبة التي كانت على حد تعبير العرفان اليوناني هي القوة الجامعة المستقطبة منذ الذرّات حتى الخلايا والكائنات العضوية وحتى مستوى الكائنات الاجتماعية، وذلك في معاكسة فكرة الكراهية أو الحقد كما يسمّيها امبينوكل. كما هي القوى الممزّقة المهدّمة. فالحب يجب أن يكون قبل العدالة في المجتمع لأنه لا ينفصل في النهاية عن فعل تتميم هذه العدالة.

وطبعاً هناك بعض المصادر والدراسات الأخرى التاريخية أظهرت أنّ الدين هو ظاهرة اجتماعية تتبدل وفق الأزمنة ووفق تفكير الإنسان ووفق المعرفة العلمية. وكذلك هي مظهر ثابت لاجتماع البشر، وهي أيضاً يلحقها التطور ككل شيء آخر.

فعندما نعتبر أن القومية والدين أشياء يجب أن تتطوّر وإلّا فقدت مرتكزاتها في ذهنية الجماهير، يصبح المتدين ينظر إلى نفسه غير نظرة المتحجّر المتعلق بشيء ثابت، وما من ثابت تحت أشعة الشمس كما تقول التوراة. وإذ ذاك يصبح للدين وللقومية مركز صحيح وسليم، ليس فقط في المجتمع الاشتراكي، بل في المجتمع البشري إلى أي مذهب بشري انتسب».

ثانياً - رؤية الحزب للسياسة الدفاعية للدولة

رداً على السؤال الآتي:

«ما هي رؤية الحزب التقدمي

للسياسة الدفاعية المثالية للدولة اللبنانية في وجه إسرائيل».

أجاب:

«لا يمكن أن يتحقّق برنامج حزبي لسياسة دفاعية لبنانية لا أسمّيها مثالية بل أسمّيها جدية في ظل النظام الرأسمالي الاحتكاري القائم، وفي ظل حكم لا يمكنه أن يرتفع إلى مستوى المسؤولية الجديّة الفعلية حتى في حقل تحقيق الضرائب والمكوس أو التخطيط الاقتصادي أو حتى التصميم التربوي.

فالسياسة الدفاعية تأتي نتيجة لتقدم الدولة ولخطّتها في جميع الشؤون الأخرى، ولا تأتي سياسة دفاعية منفصلة عن الاقتصاد وعن المالية وعن النظام وعن بقاء الرجعية وعن سيطرة الاحتكار وعن ألف مصيبة ومصيبة ليس أقلّها أن للصهاينة كما هو معلوم عناصر وأحزاب لبنانية تتحدث باسمها في كل حين».

ثالثاً - مقارنة بين مبادئ الحزب التقدمي الاشتراكي ومفاهيم الناصرية.

رداً على السؤال الآتي:

«هل تطوّرت المفاهيم الاشتراكية والقومية لحزبكم مع نمو التجربة الاشتراكية الناصرية؟

أجاب:

«حصل تطوّر في المفاهيم القومية للحزب بالرغم من أن الأساس الفكري كان موجوداً في ميثاق الحزب التقدمي. أما الأفكار والمفاهيم الاشتراكية فقد تأكدت أكثر ببعض ألوان التجربة الناصرية وخصوصاً فكرة التعاون وفكرة إشراك العامل في الأرباح والإدارة، تلك الفكرة التي وردت في ميثاق الحزب منذ عام 1948. على أنه يجب الاعتراف أنّنا نصبح يوماً بعد يوم أكثر ديناً من ناحية الفكر للجدليّة الماركسية المتمّمة لنظريات التطوّر للأب تيلاردي شاردان، خصوصاً عندما اعتمدنا إعادة الجدليّة إلى المفاهيم والتصورات اليونانية للفلسفة اليونانية الجدلية التي انبثقت عنها الماركسية. فلا تعود الفلسفة الماركسية قيداً وتصنّماً بالنسبة إلينا ومعتقداً متحجراً، بل تصبح حية مندفعة متوافقة مع العلم الحديث كما شاءها مؤسسوها انجلز وماركس.

أما الوجه الآخر الذي تطورت في سياقه أفكار الحزب فهو هذا العلم الجديد الذي يعنى بما يمكن تسميته بالثوابت التراثية والتاريخية للإنسان كإنسان وللشعوب كتشخيص لهذا الإنسان في حيّز المكان والزمان. ومن أفضل الدراسات التي وضعت في هذا العلم الذي يسمو بالجغرافيا السياسية هي التحليلات التي وضعها المؤرخ البلجيكي الشهير جاك بيرين في كتابه عن الحضارة المصرية القديمة، وكذلك الأبحاث القيّمة للمؤرخ توينبي وسواهما.

ونحن نأمل أن يتطوّر الفكر الاشتراكي في مصر وفي البلدان العربية إلى تبني مفهوم الجدلية كاملة في ضوء الفلسفة الحكمية اليونانية الأصيلة. أو حتى في ضوء الفلسفة الحكمية المصرية القديمة التي كانت في الأساس جدلية اليونان والتي تمثلت مثلاً في كتابات (ذي منحوتب) باني هرم سقارة والطبيب والمهندس الشهير، وفي غيرهما ممّا خلّفة التراث المصري لنا من تراث جدلي».

رابعاً - بين السياسة الحكومية التقليدية ومفاهيم الحزب

رداً على السؤال:

«كيف توفّقون بين ضرورات الالتزام الحزبي وضرورات اللعبة السياسية اللبنانية التقليدية؟»

أجاب:

«من الطبيعي أنه يتوجب علينا أن نوفّق بين ضرورات الالتزام الحزبي وضرورات اللعبة السياسية. ومن خلال تطبيق الجدلية والتحليل العلمي للمجتمع اللبناني يمكننا تحقيق مثل هذا التوفيق مع بعض الأخطاء من آنٍ لآخر، لأنه يصعب جداً تقييم المجتمع اللبناني في كل مرحلة لعدم وجود أدمغة تفكّر التفكير الجدلي الصحيح، وتتوفر لها الإحصاءات وتستطيع القيام بالتحليلات النفسية في هذا المضمار. فالمجتمع اللبناني مجتمع معقّد جداً، له تراث قديم ينبع منه. ويكفي أن نقول أن لبنان مؤلّف مما يقرب من 16 طائفة دينية رسمية عدا ثلاث أو أربع طوائف جديدة. وجميع هذه المذاهب الدينية طبعت اللبناني، كل فيما يتعلق بجماعتها البشرية، بطابع

فكري يعود أحياناً إلى آلاف السنين لأنّ جميع المذاهب الدينية التي قامت في الشرق العربي اضطرّت فلولها أخيراً إلى اللجوء إلى لبنان، فتكوّن لبنان من مجموعات الهرطقات والعقائد الدينية التي قامت في الشرق.

ولا تزال هذه قاعدة اللجوء السياسي الفكري إلى لبنان حيث نرى أنّ كل عقيدة تنطوي صفحتها في العالم العربي تلجأ إلى لبنان ثم تعود فتنشد منه، وقد طمست أثاره أو أوشكت في العالم العربي المحيط. وهذا الواقع يؤدي إلى التكوين الجغرافي والتراثي والاجتماعي اللبناني الذي يتقبّل الشرذمة الفكرية بسهولة».

خامساً - رؤية كمال جنبلاط للدستور وقانون الانتخابات (قانون 1960)

رداً على السؤال:

«ما هو رأي حزبكم في الدستور وقانون الانتخاب الحالي»؟

أجاب:

«رأينا بالدستور معروف، كما ورد في ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي، ونظن أنه يحب تعديل الدستور على الوجه التالي:

أ - إلغاء الطائفية السياسية.

ب - جعل رئاسة الجمهورية ينتخبها الشعب مباشرة، فتبتعد إذ ذاك هذه الرئاسة عن مناورات النواب، ويستطيع رئيس الجمهورية فعلاً أن يقول إنه يمثّل الشعب.

ج - أن تتقوّى السلطة التنفيذية بحيث توضع قيود على إسقاط الحكومة أمام المجلس وعلى طريقة طرح الثقة بالحكومة، وتحوّل بعض الصلاحيات التشريعية في الشؤون التنظيمية إلى السلطة التنفيذية لأنه، واقعاً وفعلاً، لم يعد للمجلس لا الوقت الكافي ولا الكفاءة التشريعية ليقوم بمهمة التشريع المطلوبة منه.

د - أن يُستحدث مجلس آخر يتمثل فيه تجمّع الناس على مختلف فئاتهم الاقتصادية والثقافية والمعنوية والطلابية بحيث تشعر هذه الفئات فعلاً بالمشاركة

العقلية في التأثير على الحكم وفي التشريع.

هـ - أن تُستحدث مجالس إقليمية تتولّى بعض السلطات التنفيذية في بعض شؤون العمران في المناطق اللبنانية وفي كل قائمقامية. وتمثّل أيضاً مختلف النشاطات القائمة في المنطقة بما في ذلك النشاطات البلدية والتعاونية.

و - إحداث محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين فينتخب أعضاؤها من قبل المجلسين المجتمعين ومن لائحة يتقدم بها رئيس الجمهورية، ويتمتعون بمهماتهم مدى الحياة. وكذلك جعل العدلية في الدولة مرتبطة مباشرة برئاسة الجمهورية أو بنيابةٍ لرئاسة الجمهورية تُستحدث لهذا الغرض بحيث تصبح العدالة مستقلة تمام الاستقلال وسلطة ثالثة حقيقية. ويكون طبعاً لهذه السلطة استقلالها الذاتي الكامل من هيمنة الرئاسة الأولى.

إن مثل هذا الوضع طبعاً لا يمكن أن نتصوّره بدون إصلاح جذري لأجهزة الإعلام في هذا البلد، كتلك التي طالبنا وما زلنا نطالب بهاوتتلخص:

1 - توزيع الإعلام التجاري بالمساواة بين جميع الصحف وبواسطة هيئة مشتركة تضم ممثلين عن الحكومة وعن نقابة الصحف.

2 - السهر على نزاهة صندوق الصحف بحيث يتوجّب على كل صحيفة أن تخضع لديوان المحاسبة وللتفتيش المالي، خصوصاً بعد أن يكون قد مرّ على تأسيسها سنتين، وذلك لمنع ارتباط الإعلام من جهة أخرى بنفوذ بعض الدول الخارجية.

3 - رفع مستوى صاحب الجريدة ومحرّري الصحف. وفي رأيي أنه يجب أن تكون الصحف في هذا البلد تمتلكها مؤسسات لها مهمتها الاجتماعية أو السياسية لكي نبتعد بالصحافة اللبنانية عن الأجواء التي لا يرغب بها أحد كالأحزاب السياسية والنقابات والتعاونيات والاتحادات الجامعية والطلابية، ويكون لها دور في المجتمع اللبناني.

أما بشأن قانون الانتخابات فقد تقدمنا بمشروع من الرأي العام

والصحافة، أهم نصوصه اعتماد التمثيل النسبي واعتماد الترشيح على أساس الأحزاب، وكذلك تخفيض سن الناخب إلى الثامنة عشرة وجعل الطعن الانتخابي بواسطة القضاء وإقامة أقلام اقتراع في المدن لمنتخبي المناطق ووضع حدٍ أعلى لسنّ الترشيح. ورغبنا أن يكون بين سن 60 - 65 على الأكثر، ولكن لأسباب خارجة عن رأيي، لكي تتجدد العناصر المسؤولة في هذا البلد. وأخيراً تدابير لمنع الرشوة وصرف المال كما أخذ يجري عادة، ويا للأسف، ورفع عدد النواب إلى 120.

وفي رأينا أيضاً أنه يتوجّب تعيين خبراء في جميع الشؤون العلمية في كل لجنة من لجان المجلس النيابي. فلا يعقل أن تكون هناك لجنة للعدلية ولا يوجد فيها خبراء متشرّعين، ولا لجنة للاقتصاد ولا يوجد فيها عالم اقتصادي واحد ولا لجنة للدفاع ولا يوجد فيها خبير عسكري واحد، ولا لجنة للصحة ولا يوجد فيها طبيب خبير فعلا في الصحة العامة. وهكذا بالنسبة لسواها من اللجان».

سادساً - تاثير الإرث السياسي العائلي على العمل الحزبي

رداً على السؤال:

«إلى أي مدى نجحتم في صهر إرثكم السياسي العائلي ضمن بوتقة العمل الحزبي والمبدئي الملتزم؟»

أجاب:

«على غيري أن يحكم في هذا المضمار، لأنّ الحكم من الخارج أنجح من الحكم من الداخل. ولكن نظن أننا توصلنا إلى جعل الحزب قوة قادرة على التحرّك بحد ذاتها لا ينقصها شيء، إذا نحن شخصياً انسحبنا من قيادة الحزب، شرط أن تلتزم القيادة الجديدة بمفاهيم الفلسفة الجدلية كنظرة شاملة للكون في ضوء الحكمة القديمة اليونانية وفي ضوء العلم الحديث.

واعتقد أن مجرد مثابرة أي رجل سياسي أو حزبي على طرح قضايا مبدئية معيّنة والنضال لأجلها يجعل من هذه الأفكار قوة بحد ذاتها لأنها تكون قد أسهمت في تبديل البنى العليا للمجتمع، أي بنى الفكر، والفكر يصبح بدوره

محرّكاً أساسياً للتطور.

وربما في هذا الحقل أي في الحقل الفكري عملنا أكثر من أي حقل آخر».

سابعاً ـ الحزب والطائفية:

رداً على السؤال:

«إلى أي مدى نجح عملكم الحزبي في ضرب الإطارات الطائفية للعمل السياسي والحزبي في لبنان؟»

أجاب:

«كان نجاحنا محدوداً في الحقيقة لأننا ووجهنا بإطارات تقليدية وطائفية قوية جداً ومتكتّلة ضمناً. ولم تسطع دعايتنا أن تصل إلى الكثرة الساحقة من اللبنانيين بواسطة الصحف لأن معظم اللبنانيين لا يقرؤون الصحف، ولأننا في الحقيقة لم نقُم باتصالات شخصية مع جماهير المناطق بشكل منتظم. فلا تزال هنالك حلقة مفقودة يجب أن نقوم بتعبئتها لكي يكون تأثيرنا على النطاق اللبناني لا على نطاق المناطق أو بعض الفئات الاجتماعية، لأن الفئات العمالية آخذة في الازدياد، ونمو وقيام الاتحاد العمالي العام، وانتشار الثقافة الجامعية والثانوية والأفكار الجديدة للكنيسة المسيحية والضعف التدريجي الذي طرأ على سلطة رجال الدين في أوساط الجيل الجديد، كل ذلك أسهم ويُسهم أكثر فأكثر في نجاح تجربتنا الحزبية، ولكن في المستقبل.

ولا شك أن إطلاق الحريات السياسية والحزبية في لبنان والذي تحمّلنا مسؤوليته يوم كنا في وزارة الداخلية، كان له أثره في تطوير المفاهيم السياسية نحو تحقيق لون من ألوان الديمقراطية، ودفع الكبت عن الأفكار لأننا نؤمن أن الفكر لا يقارع إلا بالفكر».

ثامناً ـ رأي كمال جنبلاط في المعركة الانتخابية لعام 1968

رداً على سؤال:

«هل تعتقدون أن نتائج المعركة الانتخابية الأخيرة التي جرت في الشوف قد أعطتكم نتيجة مسبقة للمعركة المقبلة؟»

أجاب:

«نتيجة الانتخابات السابقة أعطتنا بعض الدلالات على قيام عناصر جديدة

تؤثّر على مصير أية معركة انتخابية. فقد أصبحت الجماهير تتحسس بشكل واسع بالتيار الوطني الحقيقي الذي يمثّله الحزب التقدمي الاشتراكي وبالفكرة الاشتراكية. ثم إن الفئات الشابة أو الأجيال الصاعدة أصبحت لها قيمتها الفعّالة في أية معركة لأنها تشعر بالحرمان من المشاركة السياسية وتنزع بطبيعة الحال إلى تبديل النظام القائم. وكذلك الفئات المثقّفة التي لا تعني الديمقراطية السياسية بالنسبة إليها شيئاً، إلّا إذا اقترنت بديمقراطية اقتصادية واجتماعية تؤمّن لها الكرامة البشرية وشرف العمل.

ونشعر أنّ التيّار الطائفي الذي كانوا يهيّجونه في وجهنا في كل معركة انتخابية، أخذت تتضاءل قيمته، لأنّ أهدافه انفضحت وظهر جلياً أنّ العصبية الطائفية كان يستخدمها بعض رجال السياسة وبعض رجال الدين في تضليل الجماهير للوقوف في وجه التيار التحرري الاجتماعي والوطني.

وأستطيع أن أقول إنه أضحى بين رجال الدين أنفسهم قسم وافر يؤمن إيماننا ويعمل كسعينا لأجل إيصال الفئات الشعبية إلى حقوقها المشروعة في الحياة، لأنه في الحقيقة نحن نمثّل الدين الحقيقي الذي ليس هو محض كلام وصلوات وادّعاءات ورهون تعطى أو تؤخذ من السموات العليا. ولكن هو جعل العدالة على جميع أصعدتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية تشمل جميع المواطنين وتوفّر جميع فرص الحياة للذين يريدون الحياة».

تاسعاً ـ دور جبهة الأحزاب والقوى الوطنية:

رداً على سؤال:

«ما هو الوضع الحالي لجبهة الأحزاب والشخصيات والقوى الوطنية التي لعبتم دوراً أساسياً فيها؟»

أجاب:

«إن هذه الجبهة قد جمّدتها الظروف التي فرضتها مصلحة الحزب التقدمي الاشتراكي ومصلحة الأحزاب الاشتراكية والمصلحة السليمة لبعض الأحزاب اليسارية. ونظن أنّ كل جبهة يجب أن

تقوم عندما تصبح الأحزاب المنتسبة إليها ذات قوة نسبية تستطيع بواسطتها أن تجذب الجماهير على نطاق واسع، وإلا فتكون الجبهة إذا كانت لا تزال الأحزاب اليسارية المنتسبة إليها ضعيفة، تكون هذه الجبهة عقبة في سبيل تطور الفكر اليساري ونشره في البلاد. فيجب بادئ ذي بدء أن يؤكّد كل حزب شخصيته السياسية والتراثية والفكرية فيصبح إذ ذاك تعاونه مع بقية الأحزاب ذات فائدة بالنسبة لتطوير المجتمع».

عاشراً ـ أسئلة متنوعة:عدة أسئلة أخرى وجّهت إلى كمال بك جنبلاط نوردها بالآتي:

1 ـ س: **لماذا لا تخوضون المعركة الانتخابية على أساس حزبي صرف، مع أنكم من المطالبين بمثل هذا الأسلوب؟ وإلى أي مدى يكون التزام النواب غير الحزبيين بمبادئ حزبكم؟**

ج: حيث يمكننا أن نخوض معارك حزبية فإننا نخوضها عادة. فنحن واقعيون لا نستطيع طبعاً أن نتقدم بمرشحين في مناطق لا يكون الحزب فيها قوياً إلى درجة تمكنّنا من ترشيح بعض رفاقنا الحزبيين.

2 ـ س: **هل لديكم فكرة منذ الآن عن الانتخابات القادمة؟ عن تحالفكم؟ انتماءات وأسماء الأشخاص؟ وهل لديكم مانعاً في التحالف مع الحزب القومي الاجتماعي الذي يبدي دائماً التعاطف معكم؟**

ج: إننا على استعداد لأن نتحالف مع جميع الأحزاب التي تؤيد مبدأ التجديد في لبنان، وإنقاذ الوضع القائم من هذا الاهتراء التقليدي الذي لا يرجى للبنان منه أي خير.

3 ـ س: **هل تنوون خوض المعركة الانخابية في جبل لبنان رغم التجربة السابقة غير الموفقة؟ وعلى أي أساس خضتم تلك المعركة، رغم أنكم كنتم تتوقعون نتائجها سلفاً؟**

ج: سنخوض المعركة حيث تتوفّر لنا إمكانيات تكفل لنا رصيداً

محترماً حتى ولو هُزمنا في مثل هذه الانتخابات

4 ـ س: **يقال أنكم تنوون خوض المعركة الانتخابية القادمة في أكثر من منطقة ، وأنكم تستعدون للبدء بجولة انتخابية واسعة من أجل ذلك. هل هذا صحيح؟ وإلى أي مدى تتوقعون النجاح؟**

ج: يقولون ذلك ويدّعون، ولا أدري ما هي قيمة هذه الأقوال من الصحة.

5 ـ س: **موقفكم من كميل شمعون لم يتغيّر منذ عام 1958. هل ثباتكم على هذا الموقف بدوافع انتخابية أم سياسية؟**

ج: إن الدوافع الانتخابية لا تنفصل عن الدوافع السياسة، والدوافع السياسية لا تنفصل عن المبادئ الوطنية والتقدمية.

6 ـ س: **هل تحالفكم مع الشيوعيين على الصعيد السياسي له انعكاس على الصعيد الانتخابي؟**

ج: نعم سيكون لهذا التحالف بالطبع انعكاس على جميع الأصعدة، حيث نرى من مصلحة البلد أن نتعاون مع جميع الأحزاب التقدمية من أجل تبديل الوضع القائم ما أمكن.

7 ـ س: **ما هي الصورة الحالية لعلاقاتكم مع العهد؟**[1]

ج: علاقاتنا طيبة مع العهد إذ كان المقصود بالعهد رئيس الجمهورية، ونحن نتمنى له كل نجاح في مهمته.

نحن نطالب ببعض الإصلاحات الأساسية التي تتناول حياة الشعب اللبناني، ونتقد بعض تصرّفات الحكومة بهذا الشأن.

* * *

(1) عهد الرئيس سليمان فرنجية.

الفصل السادس

فلسفة الحزب

جاء في مجلة الأنباء عن فلسفة الحزب التقدمي الاشتراكي وفق مفهوم مؤسسه كمال جنبلاط المقال الآتي[1]:

«يصعب تحديد فلسفة حزب بهذا الإيجاز... ولكنّ هذه الفلسفة تقوم على نظرة صحيحة وسليمة لواقع تطوّر الإنسان ذاته. فهي تتبنّى أو توضح فعل ما نسميه بجدلية التناقضات في حياة الإنسان النفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفق ما تبرزه الماركسية إلى حد معين... ولكن نعيد هذه الماركسية إلى نطاقها الحقيقي الذي نتبع منه وهو الفلسفة اليونانية القديمة... أي إلى فلسفة التناقضات كما أبرزتها مناهج الحكمة في جميع الحضارات القديمة من مصرية وهندية وصينية ويونانية.. وإنّ كارل ماركس أخذ من هذه الفلسفة ما توافق مع نظريته في التناقضات الاجتماعية الناجمة عن بعض التفاعلات الاقتصادية.. فإذا ما عدنا إلى الينبوع، ويجب أن نعود إليه، إلى الينبوع الذي استقى منه كبار المفكّرين الحديثين الذين كانوا مصدراً للنظرية الماركسية، وعدنا إلى الينبوع

(1) مجلة الأنباء، 21 شباط 1970.

الأول، إلى هرقليطس وسقراط اليونان، تمكنّا على ضوء تفكيرهم السليم وتحليلهم لحقيقة الإنسان المجتمعية من فهم هذه التناقضات (الشيء وضدّه) في كل مستوى من حياة الإنسان. وأنّ هذه الجدلية لا تفعل فقط في المستوى الخارجي ولا في المستوى الاقتصادي فحسب، بل تفعل أيضاً داخل الإنسان ذاته. فلولا هذه التناقضات لما كان في كينونة الإنسان هذه النزعة النفسية المتحركة. فيجب أن نجمع في نظرتنا بين العلم النفساني الحديث كما أوضحه بون بشكل خاص والنظرة الضيّقة المحدودة للماركسية الحديثة. هذه النظرة التي أخذت تنفسخ اليوم وبفضل انتشار العلم وتفضيل بلوغ الدول والشعوب الاشتراكية في العالم الماركسي مستوى من العيش والتفكير يمكّنها من أن لا تحصر همها فقط في لون من ألوان هذه التناقضات. فهذه الجدلية الشاملة المدركة لحقيقة الإنسان هي التي توجّهنا.. ولا يمكن أن نطرحها هنا بشكل كامل لأنها تقتضي بحثاً طويلاً جداً.

يكفي القول أن التناقض موجود في جميع مستويات الإنسان، في مدى حياته الاقتصادية، في مدى حياته الاجتماعية، في مدى حياته النفسية. وأنّ هذه التناقضات ليست ناجمة عن التناقض الاقتصاي فقط، أو عن وجود أضداد أو تناقضات في حياتنا الاقتصادية، بل عن وجود الإنسان كإنسان هو في الداخل وفي الخارج، في داخل الإنسان وفي خارجه تفاعل مشترك دائم. ومن جهة أخرى نرى أنّ في الإنسان شيئاً لا يتغيّر ولا يتبدل هو حقيقته الأخيرة. فلو كنا نتغير ونتبدل ونتغير، مع التغير الطارئ على جسدنا وعلى فكرنا وعلى ما يحيط بنا من أنظمة اجتماعية واقتصادية وما يطرأ على الإنسان من تغير، لما استطعنا أن ندرك هذا التغير الحاصل في داخلنا وفي خارجنا. ففي الإنسان حقيقة تتعدّى هذا التغيير وهذه الحقيقة، ولنسمّها ما شئنا.. ولكنها هي حقيقة الإنسان الخالدة.. سواء الحقيقة التي تجمع بين جميع البشر في مفهوم واحد للإنسانية الأخيرة، والحقيقة التي تبرز من القِيَم: قيم الإنسان، قيم الدين، قيم الاختبار الصوفي، قيم العلم في النهاية قيم ما يجعل الإنسان ليس فقط محض شحنة طاقة مادية بل يتعدى ذلك إلى كونه شيئاً آخر..».

الفصل السابع

الهيكل التنظيمي للحزب(1)

كما سبق القول يتنظم الحزب في:

1 ـ الرئاسة.

2 ـ الجمعية العامة.

3 ـ الفروع.

4 ـ المعتمديات.

5 ـ الوكالات.

6 ـ المفوضيات.

7 ـ مجلس الإدارة.

8 ـ المفتشية العامة.

9 ـ أمانة السر العامة.

10 ـ مجلس الشرف.

أولاً: الرئاسة:

يتولّى رئاسة الحزب رئيس يمثّله ويرأس منفذيته ويكون مسؤولاً أمام الدولة والسلطات عنه. يسهر الرئيس على حسن التقيد بميثاق الحزب وقوانينه، ويعتمد في عمله هذا على مفوضين

(1) معلومات مستقاة من دستور الحزب التقدمي الاشتراكي وميثاقه وقوانينه.

ومستشارين، ويشرف على أعمال الفروع والمعتمديات والوكالات والمفوضيات، ويرأس مجلس الإدارة.

الرئيس مسؤول فقط أمام الجمعية العامة.

وينتخب الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، كذلك معاونوه. يعاون الرئيس نائب له يؤمّن ديمومة الرئاسة في حال غيابه. وفي عام 1955 عدّل الهيكل التنظيمي للحزب بحيث أصبح للرئيس ثلاثة نواب، يمارس أحدهما السلطة القضائية فيما ينوب الاثنان الباقيان عن الرئيس في حال شغور المركز، إضافة إلى اضطلاع النائب الثالث بمهمة معالجة القضايا العربية والخارجية.

ثانياً: الجمعية العامة

تتشكّل الجمعية العامة من مجلس قيادة المفوضين ووكلائهم والمستشارين والمعتمدين والمرشدين مديري الفروع ورؤساء هيئات النقابات العمّالية واللجان العمّالية والتعاونيات الزراعية والاستهلاكية والانتاجية ورابطات المعلمين والأساتذة والفنانين ورؤساء الاتحادات والرابطات الطلابية.

تنتخب الجمعية العامة الهيئة التنفيذية للحزب بما فيهم رئيس الحزب ونوابه وأعضاء مجلس الإدارة. لكن تعديل 1955 أعطى حصر انتخاب نصف الأعداد بالجمعية العامة والنصف الآخر بجمعية المرشدين. وفي عام 1960 عدّل القانون أيضاً بحيث أصبحت الجمعية العامة تنتخب الرئيس ونوّابه وخمسة أعضاء من مجلس القيادة الذي يختار بنفسه الأعضاء الثلاثة الباقين إضافة إلى أربعة أعضاء من المرشدين.

من جهة أخرى يمكن للجمعية العامة تعديل دستور الحزب. إنما، وبعد توسع عضويتها، أُولج هذا الأمر بجمعية المرشدين.

سياسياً، يمكن للجمعية العامة التدخّل في قرارات الرئاسة بحيث تصبح تدخّلاتها ملزمة لهذه الأخيرة.

ثالثاً: الفروع:

أنشأ الحزب التقدمي الاشتراكي فروعاً في البلدات والقرى والمدن

والإحياء، اعتبر كل منها وحدة قائمة بذاتها. يتألف الفرع عامة من عشرة أعضاء. وفي حال انخفض العدد عن العشرة دعي الفرع خلية.

وكان من الممكن قيام أكثر من فرع في البلدة أو انضمام أعضاء منها إلى فرع في بلدة أخرى.

يؤسّس الفرع بمذكرة من رئيس الحزب إثر طلب موجّه من الراغبين بالتأسيس بالاتفاق مع معتمد المنطقة التي تتبع لها القرية. ويمكن لرئيس الحزب إلغاء فرع لأسباب تتعدد بين الإهمال والعصيان وعدم الكفاءة والسلوك السيء للأعضاء.

يدير الفرع إدارة تتألف من مدير ونائبه وأمين سر وأمين صندوق يعيّنون بقرار من رئيس الحزب. ويمكن إضافة أمين معتقد وأمين تعاونية وأمين طلبة وشباب ورياضة إلى إدارة الفرع. مدة مسؤولية هيئة الفرع غير محددة، إنما يمكن لرئيس الحزب إجراء تغييرات داخلها.

اجتماعات الفرع تحدد كالآتي:

* اجتماع أسبوعي في مكان يحدّده المدير أو هيئة الإدارة قد يكون مركز الفرع. ويعتبر الاجتماع قانونياً عند حضور الأكثرية المطلقة في المرّة الأولى، وربع عدد الاعضاء في المرة الثانية التي لا يمكن أخذ قرارات خلالها. القرارات تتخذ بالأكثرية ويعتبر صوت الرئيس مرجّحاً.

* اجتماع سنوي للجمعية العامة للفرع يحضره جميع الأعضاء ويدعو إليه المدير في أول أحد من شهر تشرين الأول في كل عام.

خلال هذا الاجتماع يقدّم مدير الفرع جردة بالمنجزات المحقّقة خلال العام المنصرم ويجري التدقيق في الحسابات والتصديق على الموازنة، كما يحدد فيه برنامج عمل الفرع للسنة المقبلة.

وفي مجال المرجعيات الحزبية اعتمد الحزب التقدمي الاشتراكي النظام التراتبي عامودياً وافقياً. فالفرع يتبع معتمديّة المنطقة، ويمكنه الاتصال عبرها بهيئات الحزب الأخرى ضمن مفهوم التبعية العامودية. وأفقياً يتبع كل مسؤول في الفرع للمسؤول عن إطار عمله نفسه

في المعتمدية. فأمين صندوق الفرع، على سبيل المثال، مسؤول أمام محاسب المعتمدية، وأمين الطلبة أمام مفوض الطلبة، وأمين المعتقد أمام مفوض التربية في المعتمدية.

رابعاً: المعتمديّات:

في سلّم التراتبية الحزبية، تأتي المعتمدية فوق الفرع مباشرة. ويتم إنشاء المعتمدية بأمر من رئيس الحزب بشكل تضم على الأقل عشرة فروع. أمّا التقسيم المناطقي للمعتمديات فيتبع عامة التقسيم الإداري للأقضية والمحافظات والمدن الكبرى. يدير المعتمدية معتمد يعيّنه رئيس الحزب بتوجيه من مفوض الداخلية، يعاونه معاونون منهم أمناء سر وعقيدة وتعاونية وشباب ورياضة وطلبة. ويشرف المعتمد مع معاونيه على سير العمل في الفروع التي تتبع سلطته المباشرة في جميع الشؤون الحزبية والدعائية والثقافية والمالية. كما يعتبر الأمناء المساعدون رؤساء لمن يماثلهم في الوظائف داخل جميع الفروع التي تتبع للمعتمدية.

المرجعية الحزبية للمعتمد هو مفوض الداخلية في الحزب الذي يراقب عمل المعتمديات ويعمل على تحسين أدائها وغرس الروح الحزبية والسلوك الحسن، وعلى بث روح الألفة والمحبة بين جميع أعضاء الفروع والمعتمديات. كما يحرص المعتمد أيضاً على تشجيع الشؤون الثقافية والتعاونية والعمرانية والحضارية والثقافية والعلمية داخل فروع معتمديته، لهذه الغاية، يدعو إلى عقد اجتماع أسبوعي يحضره أكبر عدد ممكن من أعضاء فروع معتمديته، علاوه على الاجتماعات الشهرية والسنوية التي يتم خلالها درس الأمور الحزبية والثقافية وحل المشاكل المعترضة للعمل.

أما اجتماعات الجمعية العامة للحزب فيحضرها المعتمد والأعضاء المرشدون في الفروع التابعة له ومدراء هذه الفروع.

خامساً: المفوضية:

يعتمد الحزب في تنظيمه على مفوضيات متنوعة تهتم كل منها بشأن معيّن في الحزب وتختص باختصاص محدد، وهي التالية:

الشؤون الداخلية ـ الشؤون المالية ـ التعمير ـ التربية والمعارف ـ الشؤون الاجتماعية ـ الشباب والرياضة ـ التعبئة الشعبية ـ الشؤون الانتخابية ـ العدل ـ العمل ـ الصحة والإسعاف ـ الدعاية والنشر ـ التشريع ـ الشؤون العربية ـ الخطة والإحصاء ـ الشؤون الذاتية.

يمثّل كل مفوض رئيس الحزب في اختصاصه ويعتبر السلطة التنفيذية في ميدان اهتمامه. لذلك يقوم بدراسات عامة لتحسين الإداء ضمن إطار مسؤوليته، ويقترح الحلول والمشاريع على رئيس الحزب، ويسهر على تنفيذها بعد أخذ القرار الحزبي بشأنها.

اجتماعات المفوضين أسبوعية وتعتبر قراراتهم استشارية لمصلحة رئيس الحزب، وليست تقريرية. إنما، ورغم ذلك، يمثّل كل مفوض رئيس الحزب في اختصاصه ويعتبر رئيس السلطة التنفيذية بالأمور العائدة لمفوضيته والتي حدّدت كالآتي:

أ ـ الشؤون الداخلية:

رئاسة المعتمدين والفروع ووكلاء المفوضين واقتراح تعيينهم، قبول وتوزيع الأعضاء والعمل على تحسين الأداء الحزبي والفكري والنقابي لهم. وهذا الدور يمكن تشبيهه بدور مدير الموارد البشرية في الشركات الكبرى.

ب ـ المالية:

إدارة أموال الحزب ومشاريعه المالية.

ج ـ التعمير:

مسؤولية العمران والاقتصاد والقيام بدور استشاري في الشؤون الزراعية والصناعية.

د ـ التربية والمعارف:

التنشئة التربوية والفكرية والمناقبية ونشر المعرفة والثقافة ومكافحة الأميّة ونشر الفكر الاشتراكي العالمي واختيار النخبة الحزبية من الأعضاء وتنمية مواهبها وإمكاناتها.

هـ ـ الشؤون الاجتماعية:

الاهتمام بالشأن الاجتماعي للأعضاء وتخطيط وتنفيذ مشاريع زراعية وصناعية ومهنية وتعاونيات استهلاكية.

و ـ الشباب والرياضية:

معالجة الشأن الرياضي، وإقامة الأندية والمشاريع الرياضية والجمعيات، والعمل على تحضير الشباب رياضياً ومناقبياً وحزبياً وتحفيزهم وتحضيرهم للقيام بأدوار طليعية وقيادية على صعيد الحزب.

ز ـ التعبئة الشعبية:

القيام بدور الإعلام العام للحزب، وتحريك الجماهير غير الحزبية وتحفيزها، ودرس شؤون المناطق ومدى انسجامها مع مبادئ الحزب، ودعم الحركات الشعبية التعبوية، وتحضير النشاطات في المناسبات الحزبية، وتأمين الاتصال بباقي الأحزاب والجمعيات.

ح ـ الشؤون الانتخابية

درس واقتراح الحلول والقوانين والأعمال الواجب القيام بها تمهيداً للانتخابات النيابية والبلدية.

ط ـ العدل:

السهر على حسن تطبيق نظام الحزب، ومحاسبة المخالفين، والقيام بالتحقيقات اللازمة تمهيداً لاتخاذ التدابير التأديبية المناسبة.

ي ـ العمل:

الاهتمام بشؤون الطبقة العاملة وملاحقة مطالباتها وحقوقها والتنسيق بينها وبين أرباب العمل، ومساعدة الحركات النقابية ودعم العمل الحزبي داخلها. بصورة عامة يعتبر تحقيق نهضة العمال من أهم مبادئ الحزب التقدمي الاشتراكي، وهذه المهمة منوطة بمفوضية العمل.

ك ـ الصحة والإسعاف:

السهر على تأمين الصحة والإسعاف لأعضاء الحزب وحمايتهم من الأمراض، والاعتناء بالأمومة والطفولة، ومكافحة الامراض السارية. ومن أهم اهتمامات هذه المفوضية تأمين الضمان الصحي للجميع.

ل ـ الدعاية والنشر:

تقوم بدور مديرية الإعلام والتوجيه، وتعمل على بث الدعاية للحزب داخل الصفوف الشعبية، وتشرف على وسائل أعلام الحزب، وتهدف إلى تأمين التنشئة

الإعلامية وتدريب نخبة من دعاة الحزب على الأساليب الدعائية الحديثة.

م ـ التشريع:

دراسة القوانين اللبنانية والعمل على موافقة الأنظمة الحزبية لها، وتحضير القوانين والأنظمة الخاصة بالحزب وتعديلاتها ورفعها إلى رئاسة الحزب لاعتمادها.

ن ـ الشؤون العربية:

دراسة أوضاع الدول العربية وإبقاء الحزب على إطلاع دائم عليها وعلى التغييرات داخلها وتطوراتها واقتراح مواقف الحزب منها وخاصة من القضايا التي تشغل الرأي العام العربي.

تحقيق الاتصالات مع حكومات الدول العربية ومنظماتها غير الحكومية وأحزابها وهيئاتها ونقاباتها. وتحضير اجتماعات معها لتبادل الخبرات والمعلومات والمنشورات والمحاضرات، خاصة مع الأحزاب.

دعم القضية الفلسطينية وصراع الشعب الفلسطيني من أجل هذه القضية.

س ـ الخطة والإحصاء:

تضع الخطط لتحسين وتطوير شؤون البلاد والحزب.

ع ـ الشؤون الذاتية:

مسك جميع المستندات التنظيمية للحزب وإضبارات المنتسبين إليه. وتهتم بأمور الانتساب إليه والترفيع داخل صفوفه.

سادساً: وكالة الداخلية:

الوكالة هي هيئة إقليمية تأتي في سلم التراتبية الحزبية بعد الفرع والمعتمدية، وتمثل المفوضية، وتشرف إشرافاً فعلياً ومباشراً على المعتمديات والفروع.

يعيّن الوكيل رئيس الحزب بناءً لاقتراح مفوض الداخلية، ويختار من بين المعتمدين، ويمكنه الجمع بين الوكالة والمعتمدية.

وللوكيل وظيفتان، وظيفة خارجية تهدف إلى الاتصال بالسلطات المحلية في كل منطقة وملاحقة القضايا القانونية للعناصر الحزبية لدى هذه السلطات. كما يلاحق المشاريع الحزبية ويعمل على

و ـ الشباب والرياضية:

معالجة الشأن الرياضي، وإقامة الأندية والمشاريع الرياضية والجمعيات، والعمل على تحضير الشباب رياضياً ومناقبياً وحزبياً وتحفيزهم وتحضيرهم للقيام بأدوار طليعية وقيادية على صعيد الحزب.

ز ـ التعبئة الشعبية:

القيام بدور الإعلام العام للحزب، وتحريك الجماهير غير الحزبية وتحفيزها، ودرس شؤون المناطق ومدى انسجامها مع مبادئ الحزب، ودعم الحركات الشعبية التعبوية، وتحضير النشاطات في المناسبات الحزبية، وتأمين الاتصال بباقي الأحزاب والجمعيات.

ح ـ الشؤون الانتخابية

درس واقتراح الحلول والقوانين والأعمال الواجب القيام بها تمهيداً للانتخابات النيابية والبلدية.

ط ـ العدل:

السهر على حسن تطبيق نظام الحزب، ومحاسبة المخالفين، والقيام بالتحقيقات اللازمة تمهيداً لاتخاذ التدابير التأديبية المناسبة.

ي ـ العمل:

الاهتمام بشؤون الطبقة العاملة وملاحقة مطالباتها وحقوقها والتنسيق بينها وبين أرباب العمل، ومساعدة الحركات النقابية ودعم العمل الحزبي داخلها. بصورة عامة يعتبر تحقيق نهضة العمال من أهم مبادئ الحزب التقدمي الاشتراكي، وهذه المهمة منوطة بمفوضية العمل.

ك ـ الصحة والإسعاف:

السهر على تأمين الصحة والإسعاف لأعضاء الحزب وحمايتهم من الأمراض، والاعتناء بالأمومة والطفولة، ومكافحة الامراض السارية. ومن أهم اهتمامات هذه المفوضية تأمين الضمان الصحي للجميع.

ل ـ الدعاية والنشر:

تقوم بدور مديرية الإعلام والتوجيه، وتعمل على بث الدعاية للحزب داخل الصفوف الشعبية، وتشرف على وسائل أعلام الحزب، وتهدف إلى تأمين التنشئة

الإعلامية وتدريب نخبة من دعاة الحزب على الأساليب الدعائية الحديثة.

م ـ التشريع:

دراسة القوانين اللبنانية والعمل على موافقة الأنظمة الحزبية لها، وتحضير القوانين والأنظمة الخاصة بالحزب وتعديلاتها ورفعها إلى رئاسة الحزب لاعتمادها.

ن ـ الشؤون العربية:

دراسة أوضاع الدول العربية وإبقاء الحزب على إطلاع دائم عليها وعلى التغييرات داخلها وتطوراتها واقتراح مواقف الحزب منها وخاصة من القضايا التي تشغل الرأي العام العربي.

تحقيق الاتصالات مع حكومات الدول العربية ومنظماتها غير الحكومية وأحزابها وهيئاتها ونقاباتها. وتحضير اجتماعات معها لتبادل الخبرات والمعلومات والمنشورات والمحاضرات، خاصة مع الأحزاب.

دعم القضية الفلسطينية وصراع الشعب الفلسطيني من أجل هذه القضية.

س ـ الخطة والإحصاء:

تضع الخطط لتحسين وتطوير شؤون البلاد والحزب.

ع ـ الشؤون الذاتية:

مسك جميع المستندات التنظيمية للحزب وإضبارات المنتسبين إليه. وتهتم بأمور الانتساب إليه والترفيع داخل صفوفه.

سادساً: وكالة الداخلية:

الوكالة هي هيئة إقليمية تأتي في سلم التراتبية الحزبية بعد الفرع والمعتمدية، وتمثل المفوضية، وتشرف إشرافاً فعلياً ومباشراً على المعتمديات والفروع.

يعيّن الوكيل رئيس الحزب بناءً لاقتراح مفوض الداخلية، ويختار من بين المعتمدين، ويمكنه الجمع بين الوكالة والمعتمدية.

وللوكيل وظيفتان، وظيفة خارجية تهدف إلى الاتصال بالسلطات المحلية في كل منطقة وملاحقة القضايا القانونية للعناصر الحزبية لدى هذه السلطات. كما يلاحق المشاريع الحزبية ويعمل على

تسويقها إعلامياً وقانونياً.

أما وظيفته الداخلية فتتضمن زيارات الفروع والعمل على ازدهارها، ونشر مبادئ الحزب في البلدات والقرى وتقديم الاقتراحات اللازمة لذلك إلى مفوض الداخلية بهدف تحسين الأوضاع الحزبية. لهذه الغاية يعقد اجتماعات شهرية يحضرها المعتمدون، ويرفع تقارير دائمة إلى مفوضية الداخلية.

سابعاً: مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة هو مجلس قيادة الحزب وأعلى سلطة فيه يعتبر الرأس الأعلى للحزب، يسّن قوانينه وأنظمته ويحدّد دستوره ويدير أعماله ويراقب إدارته وإنجازاته.

تراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة بين الخمسة (1949) والاثني عشرة (1955) والعشرة (1960) والسبعة (1962) ليصل في العام 1970 إلى ستة عشر مرشداً، منهم رئيس الحزب ونوّابه الثلاثة وأربعة أعضاء يستبدلون كل أربعة أشهر، أضيف إليهم اثنان في العام 1972.

الجمعية العامة للحزب تنتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة أربع سنوات من بين المرشدين.

صلاحيات مجلس الإدارة تشمل:

- تحديد النهج العام للحزب وتحديد الأطر العامة لسياسته وسنّ قوانينه وأنظمته غير الواردة في الميثاق والدستور.

- تعيين المرشدين في الحزب ومفوض العدل فيه وعزلهم.

- استحداث مهام جديدة في الحزب.

- مراقبة عمل الحزب وتشكيل مرجعية بالنسبة لتفسير القوانين والميثاق والدستور.

- تقديم اقتراحات لرئيس الحزب حول طريقة إدارته له.

- درس موازنة الحزب وإقرارها.

يحق لمجلس الإدارة فصل عناصر من أعضاء الحزب والتحقيق مع المفوضين ودعوة الجمعية العامة لاجتماعات طارئة.

ثامناً: المفتشية العامة:

اسوة بمؤسسات الدولة وخاصة الجيش اللبناني الذي يعتمد في تنظيمه مفتشية عامة، يضم التنظيم الحزبي للحزب التقدمي الاشتراكي مفتشية عامة. وتهدف إلى مراقبة المعتمديات والفروع وتقديم المقترحات والملاحظات المؤدية لتحسين سير الأعمال، ومراقبة المفوضيات، وتقبّل الشكاوي والتحقيق فيها وإحالتها للمراجع ذات الشأن ومراقبة التدريب الرياضي.

يتلقّى المفتش العام أو أحد مساعديه شكاوى المعتمديات والفروع والأعضاء ويحقق فيها. كما يمكنه إجراء تحقيقات على عاتقه في جميع الأحداث والأمور التي يتبلّغ إخبارها.

تقوم أيضاً المفتشية العامة، وبناءً لتفويض من رئاسة الحزب، بتفتيشات مفاجئة على المفوضيات والمعتمديات والفروع والتحقيق مع المسؤولين فيها ورفع التقارير حولها إلى رئاسة الحزب.

تراقب المفتشية أيضاً سير الإدارة في المعتمديات والفروع وتطّلع على النشاط الحزبي وتصرّف الأعضاء ومدى تقيّدهم بقوانين وأنظمة الحزب وعلى مدى قوة معنوياتهم وحوافزهم. كذلك تراقب الشؤون المالية وتدقق في سجلاتها ومستنداتها وتطّلع على مصادر مداخيلها ومصاريفها وطرق تحصيل الأموال ودفع الرسوم المفروضة للفروع.

إرتباط المفتشية العامة المباشر يكون مع رئيس الحزب الذي يزوّدها بتوجيهاته وأوامره. وتكون مسؤولة أمامه من خلال تقارير مفصلة ترفعها إليه حول المواضيع التي تعالجها بحيث يدرسها الرئيس ويحيلها إلى المراجع المختصة بها لمعالجتها. وقد يعمد رئيس الحزب أو دوائره إلى عقد اجتماع خاص مع المفتش لاستيضاحه عن بعض التفاصيل الواردة في تقارير التفتيش التي سبق ورفعها إلى الرئاسة إثر تفتيشاته الدورية أو الطارئة.

تاسعاً: أمانة السر العامة:

يعتبر مركز أمانة السر العامة من المراكز البارزة في الحزب نظراً لأهمية موقعه ومتطلّباته. فأمانة السر هي منصب

مركزي ذو صبغة تنفيذية يتولاه أحد أعضاء مجلس القيادة بقرار من المجلس، ويعاونه مساعد أو أكثر من بين المرشدين.

يتبع أمين السر العام لسلطة رئيس الحزب ومجلس القيادة ويشارك في اجتماعات المفوضين.

ومن مهام أمين السرّ العام:

- إدارة مكتب الحزب المركزي.

- الأشراف على مسك سجلات ومحفوظات ومحرّرات ورسائل الحزب الصادرة والواردة ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة والمفوضين.

- إعطاء التصريحات الصحافية التي تصدر عن الحزب بعد موافقة مجلس القيادة بما فيها البيانات والنشرات والتعميمات التي يقرّر مجلس القيادة إعطائها للصحافة.

- تقبّل الشكاوى والمراجعات وتقارير التفتيش المرفوعة إلى مجلس القيادة ومعالجتها واقتراح القرارات الواجب اتّخاذها بشأنها.

- مراقبة حسن تنفيذ بنود الدستور والميثاق والنظام الداخلي والأوامر الصادرة عن رئاسة الحزب أو مجلس القيادة داخل المقر العام للحزب.

- تأمين مراقبة العاملين في دوائر المقر العام والسهر على حسن تقيّدهم بدوام العمل وبالنظام العام.

- مراقبة حسن سير العمل في المعتمديات والفروع وتحديد الأخطاء داخلها بالتعاون مع المفوضين وإطلاع رئاسة الحزب على مجمل القضايا داخلها.

- الاطّلاع على وضع الحزب المالي وإفادة رئيسه ومجلس القيادة عنه.

- القيام بزيارات تفقّدية للمفوضيات والمعتمديات والفروع للتأكد من حسن سير العمل الحزبي وحسن تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة عن الرئاسة ومجلس القيادة.

- ملاحقة قضية رفع التقارير الدورية من المفوضيات والمعتمديات والفروع.

- بتفويض من رئيس الحزب، إجراء الاتصالات السياسية والحزبية مع

مؤسسات الدولة والأحزاب والجمعيات الحزبية الأخرى، على أن يُطلع مفوض الخارجية على هذه الاتصالات.

- توجيه اهتمام خاص للشؤون الانتخابية في البلاد (بلدية أو نيابية).

- الإشراف المباشر على ثلاثة مكاتب في رئاسة الحزب هي:

أ - المكتب السياسي الذي يضم خبراء في السياسة ويقوم بتحليل المستجدات الحزبية والسياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية لصالح مجلس قيادة الحزب.

ب - مكتب الاستعلامات الذي يشبه بعمله مكتب الاستخبارات في الدولة لجهة جمع المعلومات وتنسيقها وتحليلها ومعالجتها بالشكل المناسب ومنع تسرّب المعلومات السريّة عن الحزب إلى الخارج.

ج - مكتب الإحصاء الذي يؤمّن المعلومات عن شتى الميادين الحزبية والسياسية، الداخلية والخارجية، وعن شؤون الدولة ومؤسساتها والقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وخاصة الأمور الانتخابية، ويحلّلها ويعالجها أمين السر العام بالطريقة المناسبة.

تاسعاً: مجلس الشرف

مجلس الشرف هو السلطة القضائية في الحزب التقدمي الاشتراكي. يعالج جميع القضايا القانونية بناءً لتحويلها له من قبل رئيس الحزب. لذلك يقوم مجلس الشرف بمهام التحقيق والمحاكمة للمخالفين لدستور الحزب وقوانينه وأنظمته، وإنزال العقوبات بحقهم والتي تتراوح بين التنبيه واللوم والفصل المؤقت والنهائي من صفوف الحزب.

عشراً: نظام الأعضاء المرشدين

أقرّ مجلس إدراة الحزب التقدمي الاشتراكي في جلسته بتاريخ 14 آذار 1956 نظام الأعضاء المرشدين تحت رقم (2). وفيما يلي نصه:

مادة أولى: تتبع الأصول الآتية في ترقية الأعضاء العاملين إلى أعضاء مرشدين، وفي تأديب المرشدين وفصلهم:

مركزي ذو صبغة تنفيذية يتولاه أحد أعضاء مجلس القيادة بقرار من المجلس، ويعاونه مساعد أو أكثر من بين المرشدين.

يتبع أمين السر العام لسلطة رئيس الحزب ومجلس القيادة ويشارك في اجتماعات المفوضين.

ومن مهام أمين السرّ العام:

- إدارة مكتب الحزب المركزي.

- الأشراف على مسك سجلات ومحفوظات ومحرّرات ورسائل الحزب الصادرة والواردة ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة والمفوضين.

- إعطاء التصريحات الصحافية التي تصدر عن الحزب بعد موافقة مجلس القيادة بما فيها البيانات والنشرات والتعميمات التي يقرّر مجلس القيادة إعطائها للصحافة.

- تقبّل الشكاوى والمراجعات وتقارير التفتيش المرفوعة إلى مجلس القيادة ومعالجتها واقتراح القرارات الواجب اتّخاذها بشأنها.

- مراقبة حسن تنفيذ بنود الدستور والميثاق والنظام الداخلي والأوامر الصادرة عن رئاسة الحزب أو مجلس القيادة داخل المقر العام للحزب.

- تأمين مراقبة العاملين في دوائر المقر العام والسهر على حسن تقيّدهم بدوام العمل وبالنظام العام.

- مراقبة حسن سير العمل في المعتمديات والفروع وتحديد الأخطاء داخلها بالتعاون مع المفوضين وإطلاع رئاسة الحزب على مجمل القضايا داخلها.

- الاطّلاع على وضع الحزب المالي وإفادة رئيسه ومجلس القيادة عنه.

- القيام بزيارات تفقّدية للمفوضيات والمعتمديات والفروع للتأكد من حسن سير العمل الحزبي وحسن تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة عن الرئاسة ومجلس القيادة.

- ملاحقة قضية رفع التقارير الدورية من المفوضيات والمعتمديات والفروع.

- بتفويض من رئيس الحزب، إجراء الاتصالات السياسية والحزبية مع

مؤسسات الدولة والأحزاب والجمعيات الحزبية الأخرى، على أن يُطلع مفوض الخارجية على هذه الاتصالات.

- توجيه اهتمام خاص للشؤون الانتخابية في البلاد (بلدية أو نيابية).

- الإشراف المباشر على ثلاثة مكاتب في رئاسة الحزب هي:

أ - المكتب السياسي الذي يضم خبراء في السياسة ويقوم بتحليل المستجدات الحزبية والسياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية لصالح مجلس قيادة الحزب.

ب - مكتب الاستعلامات الذي يشبه بعمله مكتب الاستخبارات في الدولة لجهة جمع المعلومات وتنسيقها وتحليلها ومعالجتها بالشكل المناسب ومنع تسرّب المعلومات السريّة عن الحزب إلى الخارج.

ج - مكتب الإحصاء الذي يؤمّن المعلومات عن شتى الميادين الحزبية والسياسية، الداخلية والخارجية، وعن شؤون الدولة ومؤسساتها والقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وخاصة الأمور الانتخابية، ويحلّلها ويعالجها أمين السر العام بالطريقة المناسبة.

تاسعاً: مجلس الشرف

مجلس الشرف هو السلطة القضائية في الحزب التقدمي الاشتراكي. يعالج جميع القضايا القانونية بناءً لتحويلها له من قبل رئيس الحزب. لذلك يقوم مجلس الشرف بمهام التحقيق والمحاكمة للمخالفين لدستور الحزب وقوانينه وأنظمته، وإنزال العقوبات بحقهم والتي تتراوح بين التنبيه واللوم والفصل المؤقت والنهائي من صفوف الحزب.

عشراً: نظام الأعضاء المرشدين

أقرّ مجلس إدراة الحزب التقدمي الاشتراكي في جلسته بتاريخ 14 آذار 1956 نظام الأعضاء المرشدين تحت رقم (2). وفيما يلي نصه:

مادة أولى: تتبع الأصول الآتية في ترقية الأعضاء العاملين إلى أعضاء مرشدين، وفي تأديب المرشدين وفصلهم:

مادة ثانية: يشترط لترقية العضو العامل إلى عضو مرشد أن يكون مستوفياً الشروط التالية:

1 - أن يكون قد مضى على ترقيته إلى عضو عامل ستة أشهر على الأقل.

2 - أن يكون ذا شخصية عامرة بروح التضحية والإتّزان والشعور بالمسؤولية والتجرّد. وأن يتميّز بالإرادة والإندفاع والشهامة والتفاؤل والشجاعة والصدق والمبادرة والثقة بالنفس والمحبة للآخرين.

3 - أن يكون قد قام، قبل انتسابه للحزب أو بعده، بعمل يدلّ على تحلّيه ببعض الصفات المذكورة آنفاً.

4 - أن يؤمن بأن القيم الأصلية للحياة هي قيم الحق والحرية والضمير.

5 - أن يبرهن بتصرفاته على إيمانه بالمساواة والعدالة.

6 - أن لا يبدو منه ما يدلّ على عدم حرصه على وحدة الحزب التقدمي الاشتراكي وإنسجامه.

7 - أن يكون قد قام بواجباته الحزبية وبواجب المسؤوليات الموكولة إليه بشكل لائق.

8 - أن ينجح في امتحان بالتعاليم الاشتراكية والمعارف العامة، يضع مواضيعه مفوض المعارف.

9 - لا يسري أي تعديل على مواضيع الامتحان ما لم يعلن قبل الامتحان بشهرين.

مادة ثالثة: يستند مفوض التربية في تقديره لكفاءة العضو إلى العناصر الثلاثة التالية، على أن يسوى بينها في تقديره قدر الإمكان ولكن دون أن يكون مقيداً بهذه القاعدة:

الأخلاق، الشخصية، التعاليم الاشتراكية والمعارف العامة.

مادة رابعة: يطلب مفوض المعارف من ثلاثة أعضاء في الحزب على الأقل أن يجمعوا عن العضو العامل المرشح للتصنيف المعلومات الكافية لتقدير العناصر المبيّنة في المادة الثانية. وله أن يطلب من المفتش العام القيام بالتحقيق في مضمون هذه المعلومات. وينظّم مفوض المعارف بناءً على هذه المعلومات تقريراً يشتمل على اقتراحه بشأن الترقية.

مادة خامسة: على مفوض المعارف أن يسعى على الدوام لجمع المعلومات الكافية عن الأعضاء الذين يرى فيهم الجدارة للترقّي لدرجة المرشدين.

ولكل عضو عامل أن يتقدم من المفوض المذكور بطلب ترشيحه إلى درجة عضو مرشد.

مادة سادسة: يرفع الاقتراح أو الطلب مع الملف الشخصي وتقرير مفوض التربية إلى اللجنة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة 37 من الدستور.

مادة سابعة: تدرس اللجنة الملف الشخصي والاقتراح أو الطلب. فإذا قبلته إحيل المرشح إلى الفحص العقائدي المعيّن في الفقرة الثامنة من المادة الثانية من هذا النظام.

مادة ثامنة: يتخذ رئيس الحزب، بعد استشارة مفوض المعارف، قراراً في مطلع كل سنة بانتداب بعض الأعضاء لإجراء الفحص العقائدي المذكور.

مادة تاسعة: يلغى القرار رقم 211/ ر الصادر بتاريخ 25/ 7/ 1955.

مادة عاشرة: يعمم هذا النظام حيث تدعو الحاجة[1].

* * *

(1) الأنباء، العدد 249، الجمعة 4 أيار 1956، ص 4.

ملحق رقم 6

عقيدة الحزب التقدمي الاشتراكي [1] (مقال لرئيس الحزب كمال جنبلاط)

لو كان علينا أن نستند في المجال الاقتصادي إلى هذا «المستوى» من الكائن الفردي حيث تلد وتتكوَّن وقائع ومظاهر هذا العالم، وحيث أنّ التاريخ في النهاية ما مردّه إلى حالات نفسانية على حد قول إ. ج. يونغ E. J. Jung لكان علينا أن نقول إنّ الاشتراكية في الغرب بما فيها الماركسية الملحدة ـ والمادية نفسها ـ قد انبعثت من أفكار العدالة والمساواة والإخاء والمحبة التي زرعها المسيح منذ سنة 1952 في الطبقات العميقة من الضمائر الفردية.

تذكّروا هذه الشعوب «الساهرة» بانتظار «شيء ما»، غداة الإنهيار المشؤوم للمؤسسات شبه المسيحية في القرون الوسطى الأوروبية تحت ضغط الثورات الديمقراطية الوطنية الكاسحة التي برزت في مجرى الأزمنة الحديثة، في نفس الوقت الذي كانت تظهر فيه المطبعة والآلة ويتبلور روح

(1) كمال جنبلاط، نحو اشتراكية أكثر إنسانية، الدار التقدمية، المختارة، الطبعة الثانية، آذار 1987.

التنظيم دافعاً التطور إلى الأمام بفضل قوته الهائلة.

ماذا أعطي لهذه الضمائر الفردية المهتزّة و المتحوّلة إلى حد معين بدافع من الدعوة الإنجيلية؟ خاصة إذا عرفنا أنّ أفكار المساواة والإخاء والمحبة كانت «هنا» في أقصى أعماق «ذات» الإنسان المترفعة.

فلو استطاعت المسيحية آنذاك أن تفهم رسالتها في الحقل الزمني، على غرار بعض أشكال البروتستانتية المتقدمة في هذه الأيام، وطبّقت مضمون الرسائل البابوية (التي بقيت حبراً على ورق)، لكانت ساهمت بصورة فعّالة في عملية بناء اقتصاد و سياسة ومجتمع الأزمنة الحديثة. ولربما كنا شاهدنا ولادة إشتراكية مسيحية. ولكانت تحوّلت التجربة الروسية نفسها إلى أكبر إنجاز للمسيحية التاريخية، على حدّ قول سفير أميركي.

وفي الحقيقة إنّ الاشتراكية في أوروبا تمّت وتطوّرت كردّ فعل على هامش كل ديانة، وكل روحانية، وضدهما، وذلك رغم تأثّرها بجوهر العهد الجديد... وبالفعل لقد اهتز «رقّاص» التاريخ وانحرف... ونحن نرى اليوم أكثر من ثلث سكان هذا الكون يعيش تحت مظلة أنظمة اقتصادية مستقاة من الماركسية المادية.

وبرأينا أن الوقت قد حان ليعود هذا «الرقاص» إلى مكانه ولتنبعث اشتراكية جديدة مستأصلة من عيوبها المادية وهي عيوب أدت إلى تحويل الاشتراكية أحياناً إلى أداة بشعة للاستغلال الإنساني وللتعذيب المعنوي. إذاً هناك ضرورة لبروز اشتراكية جديدة، قوية، تغرس جذورها مجدداً في المستوى الروحي دون أن تنسى أو تغفل قانون الجدلية الرهيب الذي هو أقوى دافع ومحرك للتاريخ.

هذا هو مفترق التطور، وعلى هذا المفترق، على دروب هذا التاريخ، وفي إطار عودة «الرقاص» إلى مساره نحن نرسم المواقع العلمية التي تنطلق منها بعض الحركات الاشتراكية الآسيوية والعالمية و من ضمنها الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني.

نحن نعتقد أنّ رهان الصراع الفعلي

اليوم في العالم، لا يكمن في المواجهة بين الماركسية والديمقراطية. ذلك أن الديمقراطية تأثرت هي نفسها بمبادئ الاشتراكية وأنه لا بد للماركسية أن تسلك سبيل الديمقراطية - رغم ترددها الحالي - بسبب حتمية القانون القائل إن الحرية تتبع بالضرورة الديكتاتورية.

أصبحت الضمائر الآن شبه مؤهلة لاختيار ديمقراطية اشتراكية أو بكلام آخر اشتراكية أكثر إنسانية، وأكثر تفهماً، اشتراكية عقلية معتدلة، اشتراكية بعيدة عن التحجر العقائدي وأقل صورية، بعيدة عن الستالينية المكروهة، أي باختصار اشتراكية اختبارية تعمل على انصهار الإنسان في كليته وتعيد صلة جذورها بالتاريخ وبالروح.

إن هذه الآفاق التي نرسمها ليست آفاقاً ماركسية، لكنها ترفع الماركسية وتتخطاها. وعلى ضوء هذا التطور سوف نقرأ معاً هنا بعض عناوين البرنامج الاقتصادي للحزب التقدمي الاشتراكي وسنحصر كلامنا بهذا الإطار لأنَّ حديث اليوم لا يمكنّنا من الخوض في ما تبقّى من أهداف حزبنا.

طبعاً نبدأ بالقول، كأي حزب اشتراكي يحترم نفسه، أنّ فكرتي التخطيط والتوجيه في الاقتصاد هما على رأس القائمة في برنامجنا:

إنعاش وإنهاض الاقتصاد باعتماد سياسة في الاقتصاد والمال تصميمية وتوجيهية. ويرمي هذا التصميم والتوجيه إلى ما يلي:

1 - توطيد وتحسين مستوى المعيشة والطمأنينة الاجتماعية بفضل تعزيز قوة الإنتاج من حيث الجودة والكمية وخفض تكاليف المعيشة وتعادل ميزان الحسابات.

أ) تحسين التقنية في الإنتاج. وتأتي فيما بعد تفاصيل تطبيقية تتعلق بالعامل ومدير الأعمال والمواطن والأساليب.

ب) تشجيع المبادرة الشخصية وروح الإقدام على العمل والابتكار في العلوم والفنون والتقنية إلخ.

ج) الإفادة المثلى من مواهب المواطنين والاستخدام المنهجي والعلمي للمرافق الطبيعية.

- طاقة كهربائية منسجمة مع الريّ

والأسمدة الطبيعية والكيماوية في الصناعة.

- ترحيب بالجهود والرساميل الأجنبية واستثمارها بشرط أن تنسجم في العمل المشترك وتستهدف مصلحة البلد ولا تتأثر بالسياسة الوطنية.

أما فيما يتعلق بوسائل الإنتاج فهل من الضرورة القول هنا إن التجربة السوفياتية نفسها تدل على أنّ إلغاء خمسة آلاف سنة من الاقتصاد الرأسمالي ومن الملكية الخاصة بقرار هو أمر مستحيل حتى لو أوصى وتنبأ بذلك ماركس وانغلز ولينين أو ستالين. لا أنبياء في الاقتصاد، بل تجربة فقط. أمّا التاريخ فمن المستحيل أن يعود ويبدأ من نقطة الصفر. ومن المؤسف وغير المجدي أن نحاول، كما حصل في روسيا إنشاء رأسمالية دولة، أي رأسمالية موظفين، بدل الرأسمالية الخاصة.

انطلاقاً من كل ذلك فإن برنامج الحزب التقدمي الاشتراكي يهدف إلى إيجاد صيغة واقعية تحتل من ضمنها «الفكرة التعاونية» مكانة الصدارة. كما أن برنامج حزبنا يفترض استمرار الملكية الخاصة بصفتها وظيفة اجتماعية، بحيث لا تعني المصادرة عملية «جماعية» وليست تأميماً تقوم به الدولة. أي إننا نفهم الاشتراكية على أنها تعاون أي إنها أكثر ملاءمة وأكثر إنسانية.

يقول البرنامج بالحرف الواحد[1]:

....

....

سوف أنهي كلامي هنا وأختتمه متمنياً، مع كل لبناني خيِّر، وكل مواطن صالح في أي مكان أن نأخذ معاً بهذا المبدأ الذي يختصر برنامجنا: إن التجربة فقط تؤخذ بعين الحساب، أي كل ما أكدت التجربة التاريخية صحته، ونتبناه ونجعله من تراثنا. لكننا لا نرغب أبداً في اختبار أفكار نظرية. أنّ الضحايا التي تسببت بها العقلانية الدوغمائية الجامدة

(1) يمكن الاطلاع على برنامج العمل والملكية للحزب في الفصل الرابع من هذا الكتاب، تحت عنوان «ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي»، الفقرة الرابعة.

(على شكل العقيدة الموسكوبية) يجب أن تدفعنا إلى التفكير بهؤلاء البؤساء الذين كانوا ميداناً لتجربة المؤسسات السعيدة. ويجب ألّا تنسينا أنّ الشعوب والأفراد ليسوا أداة للتجربة «كخنازير الهند». إن التجربة العمّالية البريطانية هي مثال لنا، وعلينا أن نعرف أنه إذا كانت الديانات لغير البطون الفارغة فالإنسان في النهاية تفوق قيمته قيمة الخبز الذي يأكله. وأن «الاقتصاد» يعني في النهاية «الحكمة».

وباعتقادنا أن مواجهة «الأشياء» المتعلقة بالإنسان وإيجاد حلول لها يجب أن يتم بروح هذه الحكمة، ونعني الحكمة هنا بمفهومها القديم. هذا هو الثمن المطلوب حتى تتحوّل المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات إنسانية لأن «الاقتصاد» في النهاية ليس غاية، بل وسيلة لتحقيق الإنسان.

* * *

الفصل الثامن

الظروف والعوامل التي ساهمت في تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي وإنطلاقه

حول العوامل التي ساهمت في قيام الحزب جاء في كتاب «الحزب التقدمي الاشتراكي - الميثاق وتحت عنوان «لمحة في تكوين الحزب» ما يأتي[(1)]:

«لم يكن الحزب التقدمي الاشتراكي وليد ظروف عارضة اتفق لها أن تصنعنا هذا الصنع، أو صدفات معينة لاءمت بيننا هذا التلاؤم. كما لم يكن أبداً محاولة ساذجة لرسم أهواء ونزعات غامضة لم تنجل، بعد انجلاءها الخالص في نطاق الوعي. ثم هو، من وراء هذا كله، ليس تكتلاً يهدف إلى غايات إصلاحية آنيّة بالمعنى الضيق المحدود لهذه الكلمة، وفي القدر الذي يتلهى به الجمهور.

إن الحزب التقدمي الاشتراكي ثمرة تنقيب وبحث مشترك، التمست فيه ملتمسات شتى، بعضها: العلم والخبرة والتمرس بالواقع الاجتماعي والإنساني الإقليمي والعالمي... فكلٌ من المؤسسين وضع فيه زبدة حياته، وهي مجموعة اختبارات وتجارب، وزبدة تفكيره، وهي مجموعة

(1) ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي، مرجع سابق، ص 5 - 7.

مستمدّات عقلية ومعطيات شخصية، ساكباً فوقها نزعاته الصافية نحو الخير والمحبة والجمال.

وفصل زمن... قصدنا فيه إلى التخمير الخالص حتى آذنت فكرة الحزب بالتبلور على شكلها النهائي الذي تأصلت فيه روح اليقين... فكان بين الرفاق توافق كامل، يشدّه تعاقد وجداني عميق وارتباط فكري امثل، تقرر معه أن تبرز الفكرة إلى حيّز تحقيقها حيث تغدو عملية حياة تفعل واقعها الجديد.

وهذه النواة الصغيرة من الرفاق التي انتدبت نفسها لنشر عقيدة الحزب التقدمي الاشتراكي وتأييدها، ساعية إلى ذلك بإعداد الجماعات إعداداً يوفّر لها الوسائل وينظّمها في اتجاه الغاية التي تعتبرها الغاية الأرفع، وبإلقاء جماهيرها إلقاء قاصداً في صميم المعترك الذي ينشد الأتمّ باستمرار.

هذه النواة أو النفر القليل من الرفاق، يتقدم اليوم من أرباب الفكر ومن الجمهور، بثقة بالغة لا يداخلها تردد، وباطمئنان لا يخامره ريب، شاعراً بالتبعة الملقاة على عاتقه: تبعة الأفكار التي اعتمدها غايته، وعقد اشتات عزمه الجامع على نشرها وتنفيذها.

وقد يكون صراع... وهذا النفر لن يضيق به بل يرحّب، لأنه سبيله إلى نشر العقيدة وتوضيحها وتوطيدها... وإنه في حلبة ذلك الصراع الاعتقادي المرتقب، ليغتبط حقاً لو تصبح روحية الحزب روحيته ويضحي هو جسد الحزب، أي أداته الفعّالة للتحقيق، وعقله، أي وعيه الحركي المتحول دوماً على ما يتفق ومقتضيات التطور في الزمان والمكان.

فهذا النفر يصدر عن مفهوم له في كلمة «حزب» لا يجعل منه أداة للأفراد والنقابات والهيئات للوصول إلى الحكم قبل كل شيء - والحكم نفسه وسيلة - بل الحزب وجهة نظر في الحياة على إطلاقها، وجهة نظر: سياسية واجتماعية وروحية.

نعم أن الأحزاب أجزاء وأعضاء ضرورية في تطور حياة الشعوب، ولكن عليها أن تتنزّه، أي أن تتصوّف، بحيث تنصهر فيها الأفراد والجماعات على أساس فكرة اعتقادية واعية مجردة... فالأحزاب من هذه الناحية، ينبغي أن

تكون أشبه شيء بالهيئات والمؤسسات والجماعات العلمية أو الروحية الكبرى.

ومن فكرة هذه المؤسسات ونزعتها في التزكية لعمل ما، إنها تستبعد كل غاية من ورائه، سوى التضحية والنفع العام وخير المجتمع والبشرية عامة.

وفي هذا وحده الأساس الصالح لقيام حزب حقيقي ليس يستصنع الناس فيه للتسخير الخادع.

وفي هذه المقدمة الشرحية التي ملنا إلى أن تكون ضافية نوعاً ما، رأينا من الخير للناس ولنا، أن نطالعهم بما سبق واثبتنا من تاريخ للفكرة ومنهجها... لا ليسفر صنيعنا على أن تأريخ الحركة تأريخ لنا نبغي به الإدلال - ونحن نغمض عنه - ولكن ليحاول الناس أن يقبلوا على الفكرة ومنهجها بفرط من الصبر والإناة كالذي تعنّينا من أمرهما».

أولاً: فكرة إنشاء الحزب

كانت الفكرة الأولية لتأسيس الحزب تقوم على تأليف جمعية تحت اسم «الحركة الاجتماعية اللبنانية» يكون هدفها حشد القوى المعنوية والكفاءات لخدمة لبنان سياسياً واجتماعياً وعلمياً. وكان من بين الأسماء المرشّحة لإدارتها كل من كمال جنبلاط رئيساً، وفيليب نجيب بولس وجوزيف نجار والدكتور بوجي والدكتور توفيق إبراهيم رزق وفؤاد رزق وجورج فيليبدس أعضاء[1].

وجاء في نظام الحركة إن غايتها هي التالية[2]:

«حشد جميع الكفاءات والعناصر المخلصة والعمل سياسياً وفكرياً واجتماعياً وعلمياً في سبيل تربية الإنسان الأكمل والمواطن الأمثل وتوطيد كيان لبنان كدولة مطلقة الاستقلال تحتل مقامها اللائق بين الدول».

لاحقاً تطورت فكرة الحركة وطرح موضوع إنشاء حزب سياسي، الأمر الذي دفع ببعض الأعضاء إلى الابتعاد عن الفكرة هذه التي استمر في إتجاهها

---

(1) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 120.

(2) المرجع نفسه.

المؤسس كمال جنبلاط ورفيقه فؤاد رزق وسواه.

وبعد الاختيار النهائي لفكرة تأسيس الحزب تقدّم مؤسسوه بمستند العلم والخبر إلى وزارة الداخلية، وهم كمال جنبلاط والشيخ عبدالله العلايلي والدكتور جورج حنا وألبير أديب وفؤاد رزق وفريد جبران وغيرهم.

ثانياً: الأفكار والمشاريع التي ساعدت على نجاح الحزب في نضاله[1]:

ساهمت الظروف والأحداث التي مرّ فيها الوطن اللبناني في تبلور فكرة تأسيس حزب علماني ديمقراطي اشتراكي ووطني في فكر المؤسس كمال جنبلاط. لقد عرف الشعب اللبناني خلال عهد الانتداب مفاهيم اجتماعية كالانتهازية والنهج التقليدي الذي مارسه رجال الاقطاع والوجهاء وأصحاب الثروات منذ عهد متصرفية جبل لبنان. كذلك انتشار الرشوة وشراء الوظائف وتقلّب المواقف وفقاً لتغيّر المسؤولين والظروف.

وهذا ما انعكس على أدبنا الشعبي وثقافتنا وعاداتنا ودخل في أمثالنا التي نذكر منها:

- كل من أخذ أمي بيصير عمي.
- الإيد اللي ما فيك ليا بوسا ودعي عليا بالكسر.
- الشاطر بشطارتو.
- من بعد حماري ما ينبت حشيش.

إلى ما هنالك من مفاهيم انتهازية وأنانية أضطر الحزب إلى أخذها بعين الاعتبار خلال نضاله الطويل.

وعن العبر والمقاييس ومناهج الخطة التي تحرّك الحزب خلالها، نذكر منها:

أ - التحركّات الجماهيرية:

خلال السنوات الأولى للحزب درج على عقد الاجتماعات الشعبية والمؤتمرات والتكتلات والتظاهرات وذلك بهدف دبّ الحيوية الاجتماعية

(1) المرجع نفسه، من ص 10 إلى ص 105.

والسياسية في صفوف الجماهير التي يتألف منها الحزب. فالجماهير الشعبية تتأثر بالمثاليات الكبرى وبالعقائد الثابتة وبالدعاية الناشطة الداعية إلى التحرك الدينامي والجهاد والبطولة.

ب - تنمية الإنسان:

هدف الحزب إلى التنشئة العقائدية للإنسان الاشتراكي وذلك بقدر إمكانية استيعابه ودرجة نموه العقلي والثقافي والحضاري، وغرس طاقة المعرفة وقدرة التمييز فيه ودفعه إلى التفاعل مع المحيط العام والتأثر بالأحداث الكبرى والتقيد بمعايير المنطق ومقولات المعرفة والقيم المعنوية والخلقية.

وهكذا عمد الحزب إلى إخراج الفرد اللبناني المؤمن بوطنه من الجمود العقلي ودفعه إلى ممارسة التجرد والإخلاص والتضحية وتطبيق القيم الدينية والروحية بدلاً من البقاء في مرحلة النظريات في الكلام عنها.

لذلك حرص المؤسسون للحزب على أن يشمل ميثاقه مفاهيم العمل المباشر ومبدأ التضحية بالذات في سبيل الوصول إلى الهدف العام والشامل. وتأثّروا في هذا الميدان بسيرة المهاتماغاندي نظراً لأهمية محتوى تعاليمه التي غزت، ليس فقط الهند، إنما أيضاً الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في مخططاتهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

جاء في كتاب «ربع قرن من النضال» للمؤسس كمال جنبلاط الآتي[1]:

«هذا المفهوم للحزب جعلنا نضع في صلب دستورنا التصنيف النامي المتطور والمتسع في حلقة بين المنتسبين والعاملين والمرشدين. هذا التنسيب الذي بدونه لا يمكن إفراز النخبة في الحزب، ولا استقامة فكرة المساواة العضوية الحقيقية في المجتمع، ولا تصويب الديمقراطية وديمومتها، وتحقيق فعاليتها القصوى».

فتطور الحياة تحوّل بفضل الوعي الإنساني إلى تطور اجتماعي وأخلاقي

(1) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 16.

ونفسي يهدف إلى اكتشاف القيم وقيام الأنظمة الاجتماعية والأخلاقية والروحية.

لذلك توجه الحزب منذ تأسيسه إلى ممارسة النشاطات الاجتماعية والعمرانية المباشرة فأقام تعاونيات العمل[1] لمساعدة البعض للبعض الآخر في جميع النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والحياتية والبيئية.

ج - التبشير الحزبي

على الصعيد السياسي درج الرفاق المؤسسون والأعضاء على القيام بزيارات عديدة إلى المناطق المختلفة خاصة في الجبل للتبشير بمبادئ الحزب وعقيدته الجديدة. وقد أعطى هذا المجهود نتائج فعالة في نشر أفكار الحزب ومفاهيمه وعقيدته بسرعة كبرى في معظم أنحاء لبنان.

وأورد المؤسس إنّ العقبة الكبرى التي اصطدمت بها هذه الجهود جاءت من معظم المثّقفين الذين كانت «تعوزهم روح المسؤولية وتنقصهم إرادة العمل وتستحوذ عليهم رغبة الكلام، وهم بحاجة إلى التحلي بالإخلاص وبالرسالية الحقيقية... فهذه الارستقراطية الجديدة هي عبء على الأمة وثقل على الأحزاب... وهي تنتظر كالبورجوازية التقليدية يوم النصر القريب، أي يوم الفرج، من دون أن تصنع شيئاً لتجعله في متناول اليد...»[2].

د - روح المواطنية:

كتب كمال جنبلاط عن موضوع المواطنية[3]:

«في مجال الحديث عن الشعب اللبناني، تتوجّب الملاحظة أنه، نظراً لطبيعة تكوينه المستحدثة سنة 1919، عقب الاحتلال الفرنسي، لا يؤلّف هذا الشعب في المعنى الصحيح وحدة

(1) تعاونيات العمل تضم مجموعات من الشباب الأعضاء الذين يعملون بدون أجر.

(2) كمال جنبلاط، المرجع نفسه، ص 18 ـ 19.

(3) المرجع نفسه، ص 33 ـ 34.

اجتماعية ونفسية.. فلا يزال يُعوز هذا الشعب وحدة المثالات الجماعية النفسية الواحدة. ولذا نرى هذه المفارقات العجيبة في انفعالاته ومساراته وردود فعله وتوزّعه بين شرق وغرب، وعروبة وأعجمية، وبين استقطاب في التوجه مختلف ومتباين.. فيسهل في هذا الوسط المعنوي بروز القيادات التاريخية التي تستطيع أن تهيمن على قدر صيرورتها.

وإنما ما حاولناه عبر تاريخ الحزب النضالي الطويل، هو إبراز مفهوم جاذب مشترك للوطنية اللبنانية الإقليمية في إطار احتواء وانفعال القومية العربية ومضمونها المتطور وصيرورتها. وكذلك إيجاد قاسم مشترك من الأماني المصلحية للفئات الاجتماعية التي تشعر بالغبن أو تسعى إلى تحسين أوضاعها، وحتى تلك التي يمكنها أن تتوجه إلى شيء قليل أو كثير من العدل والإنصاف، وتحقيق مثالية الأخوة والتضامن والمساواة العضوية، إلى أية فئة اجتماعية كان انتسابها».

هـ - مفهوم التسوية:

رأى المعلّم كمال جنبلاط أن المهاتما غاندي كان يقول: «إن محبتي للحقيقة ارشدتني إلى جمال التسوية في كل أمر»[1].

ويرى أن التسوية حكم وضرورة في كل خطوة نخطوها، لأنها من نهج الحياة. لذلك علينا دائماً أن نرى، إلى جانب مصلحتنا، مصلحة الآخرين أيضاً. من هنا تأتي التسوية بين ما نريد وما نستطيع إنجازه. وهذه التسوية لا تتعارض مع الثورة لأن السياسة هي فن الممكن، وهي قائمة في كل خطوة جسدية أو معنوية نقوم بها.

«ففي كل حديث مع الآخرين تسوية، وفي كل حوار تسوية، وفي كل تعايش مع عائلتنا أو مع أفراد بلدتنا أو مع مواطنينا بشكل عام تسوية. فالذي خرج عن التسوية خرج عن عقد الجماعة.

والتسوية فرضت علينا باكراً، بالحقيقة في حياة الحزب، عندما رأينا

(1) كمال جنبلاط، المرجع نفسه، ص 44.

معظم رفاقنا وأنصار حزبنا يتوزعون بعيداً عنا بالآلاف وعشرات الآلاف، ويتفرقون. يوم رفضنا القبول بمشاركة الحكم بعد تبدّل حروفه، لا معانيه وعناوينه ومؤسساته عام 1952. ورأينا أنفسنا محاصرين برغبة كثرة الأنصار والمؤيدين الساحقة بأن لا نستمر في طريق مطلب إحداث تغيير مباشر جديد في تركيبة الإنقلاب الذي وقع...»[1].

ويعود كمال جنبلاط للتأكيد على أن مفهوم التسوية يجب أن لا يقلّ في أي حال من الإيمان بضرورة التحدي المكابر للمظالم والشرور، ولتدبير السلطان. ففي التصدي لبعض معالم الطغيان قوة معنوية لا تضاهيها قوة. فالرضى والتسليم بالواقع هو تخاذل واستسلام.

و - الاهتمام بمصالح الناس

يرى كمال جنبلاط أنّ المنطق في لبنان هو أقوى منه في أي بلد آخر بالنسبة لاعتماد مفهوم الخدمات التي يقدّمها المسؤول للشعب. فنظراً لتعوّد الناس سابقاً على هذا النهج منذ عهد المتصرفية، وتنمية هذا المفهوم في عهدي الانتداب والاستقلال، امست الخدمات الخاصة مسؤولية يتولاها القيّم على شؤون المواطنين أسوة باهتمامه بالمصلحة العامة للبلاد.

«فالخدمات الخاصة والخدمات العامة هي كالعكّاز بالنسبة للإنسان العامل في حقل السياسة، أو كالبحصة على حد التعبير الدارج، التي تسند الخابية. ولا يمكن عملياً فصل الخدمات الخاصة عن العمل السياسي في لبنان، لأنها تشكّل هامشاً دونه لا يستقيم النجاح في النيابة ربما لأحد...»[2].

ز - رفع القهر عن الفئات الشعبية:

دافع الحزب التقدمي الاشتراكي عن فئات الشعب المقهورة والتي تعرّضت خلال العهود الأولى للاستقلال إلى المراقبة والاستغلال والملاحقة والمراقبة من قبل الدولة وأجهزتها.

(1) المرجع نفسه، ص 46.

(2) المرجع نفسه، ص 62 - 63.

لقد مارست الدولة من خلال أجهزة أمنها مراقبة على الأحزاب السياسية، وخاصة العقيدية العروبية واليسارية منها، والنقابات العمالية والاندية الثقافية رغم أن مراقبة الدولة لم تكن دائماً دقيقة وحازمة وفاعلة. وكانت الأحزاب تعارض دوماً هذه المراقبة، الأمر الذي جعل الدولة تضيّق عليها وتدفعها للتراجع عن أهدافها.

هذا فيما اتجه فكر كمال جنبلاط إلى أن الحريات الحزبية كانت قد تكرست يوم إعطاء كل حزب العِلم والخبر التقليدي. كما تمّ الترخيص لجميع الأندية الثقافية والاجتماعية. لذلك فإنّ هذه الأحزاب والأندية ينبغي أن تتمتع بالحرية الكاملة ضمن إطار القوانين اللبنانية النافذة، ومنها حرية الرأي والتظاهر. كان الحزب التقدمي الاشتراكي أول من دعا إلى رفع جميع ألوان الضغوط الاعتباطية والقهر المعنوي والمادي عن كاهل فئات العمال والمستخدمين، وبالتالي إصدار التشريع المتعلق بالحد من تسريحهم الاعتباطي من خلال القانون المعروف بتعديل المادة الخمسين من قانون العمل اللبناني[1].

وقد أسهم الحزب فعلياً، من خلال تعاونه مع الرئيس فؤاد شهاب والحكومات التي تعاقبت خلال عهده، على إقرار عدد من الإصلاحات الجوهرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ويورد كمال جنبلاط هذه الاصلاحات كما يأتي[2]:

- وضع مخطط للتنمية.
- تأسيس وزارة التصميم.
- وجوه عمرانية: طرق وسدود ومشاريع ري.
- إيصال الطرق إلى 600 قرية.
- إقرار مشروع الضمان الاجتماعي الصحي.
- تعميم البلديات على عدد كبير من القرى.
- تأسيس المدارس وتوسيع نطاق التعليم التقني.

(1) المرجع نفسه، ص 75.

(2) المرجع نفسه، ص 75 - 77.

- تأسيس الجامعة العربية وتوسيع الجامعة اللبنانية بهدف تعميم التعليم الجامعي.

- تأسيس النقل العام ومنع استخدام المازوت حفاظاً على البيئة.

تأسيس مجلس البحوث العلمية ومجلس المشاريع الكبرى ومجلس الليطاني وغيرها.

ح - إسهام الحزب في تطوير المفاهيم الدينية.

كتب كمال جنبلاط عن موضوع مساهمة الحزب التقدمي الاشتراكي في تطوير المفاهيم الدينية[1]:

«نكتفي بأن نلمّح إلى ما قامت به صحيفة الأنباء، وما أسهم به بعض المفكرين الحزبيين وما شاركنا به شخصياً، من نشر الفكر الروحي المتحرر ومن العودة إلى أصالة الرسالات والممارسات، ومن مقارنة التقدمية الاشتراكية والنفحة الرسولية الإسلامية والمسيحية».

(1) المرجع نفسه، ص 83 - 84.

لقد ساهم الحزب، من خلال مفاهيمه العلمانية، في التخفيف من الطائفية والمذهبية في لبنان وفي نشر الفكر الديني المتحرر والعودة إلى مفاهيم الرسالات السماوية منذ بداياتها..

ط - الابتعاد عن السياسات المحلية الضيقة:

من الأمور التي ساهمت في دفع سياسة الحزب التقدمي الاشتراكي قدماً إلى الإمام وفي انتشار مفاهيمه في الجبل خاصة واعتناقها من قبل قسم كبير من سكانها، ابتعاد أقطاب الحزب عن التناقضات العائلية والقروية والمحليّة المنتشرة في ربوع القرى والبلدات اللبنانية. لقد وقف الحزب على مسافة واحدة من جميع الاتجاهات الخلافية والتناقضات التي تفرّق العائلات والجماعات من المواطنين الذين يقطنون في مناطق نفوذه.

لقد سعى الحزب إلى خدمة الشعب كله وليس فئات منه ودون الانغماس في خضمّ الصراعات المحلية له. وهذا ما

أعطاه مصداقية كبرى في ملاحقة شؤون المواطنين ومصالحهم، حقيقة جسدّها المعلّم كمال جنبلاط الذي كتب[1]:

«على أنّ إحدى المكاسب الحقيقية البارزة التي حققناها في محيطنا المتعامل معنا هو الابتعاد عن التناقضات الهامشية القروية والمحلية والحزبية الضيقة والغرضية والانتهازية وسواها، وإسقاطها تدريجياً وتجاوزها، في نهج من التعاطف المستمر مع الناس إلى أية فئة انتسبوا».

ي - أنصار الحزب:

وفي عام 1955 أضيف إلى تشكيل الحزب مجموعة من الأنصار الذين يؤيدون مبادئه أو مرشّحيه في الانتخابات النيابية دون أن يكونوا أعضاء فيه. وقد كلّفت رئاسة الحزب النائب أنور الخطيب لوضع مشروع لهم دعي «مشروع جبهة الأنصار للحزب التقدمي الاشتراكي» الذي أنجزه في 23 كانون الثاني عام 1955، وجاء على النحو التالي[2]:

المادة الأولى: يعتبر من الأنصار كل مواطن يُدرك من تصرفاته في الحياة العامة أنه يؤيد مبادئ الحزب أو مرشحيه في الانتخابات النيابية.

المادة الثانية: ليس على الأنصار أن يتقيّدوا بأي واجب من الواجبات الحزبية.

المادة الثالثة: على الأعضاء الحزبيين أن يعملوا لكسب الأنصار بشتى الوسائل، إلّا ما يتعارض منها مع النهج السليم الذي يترتب على العضو الحزبي أن يسلكه.

المادة الرابعة: من حق الأنصار أن يطلبوا من الحزبيين مساعدتهم في شؤونهم الشخصية، إلا إذا كانت هذه المساعدة تسيء لسمعة الحزب وشرف رسالته.

المادة الخامسة: على الحزبيين أن يضحّوا ما أمكنهم بمصالحهم الشخصية إذا تعارضت مع مصالح الأنصار.

المادة السادسة: على الحزبيين في

(1) المرجع نفسه، ص 85.

(2) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 210.

سبيل كسب الأنصار أن يعملوا على توحيد القلوب وإزالة الحزازات المحلية والنعرات الطائفية وذلك بالاتصالات المستمرة مع مختلف الفئات وبالقيام بأعمال جماعية إصلاحية في مناطقهم.

المادة السابعة: ينشأ في مركز الحزب الرئيسي مكتب لمراجعات الأنصار يتولى مساعدتهم في مصالحهم الخاصة شرط أن تكون عادلة وغير متعارضة مع مصالح الحزب العامة.

وعلى هذا المكتب أن يحيل هذه المطالب إلى أي عضو من أعضاء الحزب تتوسّم فيه القدرة على تنفيذها.

المادة الثامنة: على الفروع والمعتمديات دعوة الأنصار إلى الاجتماعات العلنية التي يقيمها الحزب وذلك بغية نشر المبادئ الاشتراكية وتمكين أواصر الألفة والمحبة بين الحزبيين وغيرهم من المواطنين.

المادة التاسعة: على مدراء الفروع أن يبلّغوا مركز الحزب بطريق التسلسل قائمة بأسماء الأنصار مشتملة على الملاحظات الوافية بمدى ما يتمتع به هؤلاء الأنصار من مكانة اجتماعية ومدى اندفاعهم في سبيل نصرة قضايا الحزب والخدمات والمساعدات التي يقدّمها كل منهم في السبيل المشار إليه.

المادة العاشرة: ليس على الأنصار أن يؤيدوا المرشحين الذين يناصرهم الحزب لاعتبارات محلية ومؤقتة، بل يكفي الحزب منهم مناصرتهم للمرشحين الحزبيين. وعلى ذلك يجب على الحزبيين أن يكونوا مرنين في اتصالاتهم مع الأنصار مقدّرين ظروفهم الشخصية التي تحول دون تأييدهم الشامل لجميع مصالح الحزب وتصرفاته»

* * *

الفصل التاسع

انتشار الحزب[1]

نظر الرئيس المؤسس كمال جنبلاط إلى الحزب نظرة تطوّر وتوسع. ففيما عمد المؤسسون إلى وضع البنية التنظيمية العامة للحزب والهيكل التنظيمي[2]، فأنجزوا بشكل خاص هذا الهيكل الذي مرّ في بدايته بمرحلة تجريبية أدخلت عليه تعديلات متتالية.

وفي العام 1950 شهد الحزب تحولاً مهماً في تاريخه إذ بدأ مؤسسوه في ترجمة أفكاره الواردة في الميثاق إلى خطوات تنفيذية منتقلين من إطار النخبة المؤسسة إلى إطار الجماهير الشعبية الواسعة.

ولعب الرئيس المؤسس كمال جنبلاط خلال هذه المرحلة دوراً رائداً في مهمة توسّع الحزب وانتشاره، إذ قام بجمع جهود المؤسسين في

(1) إن الأفكار العامة في هذا الفصل مقتبسة عن كتاب «ربع قرن من النضال»، للرئيس كمال جنبلاط، الدار التقدمية، الطبعة الثانية، آذار 1987، ص 133 ـ 149، وكتاب «الممارسة السياسية»، كمال جنبلاط، الدار التقدمية، الطبعة الثانية، آذار 1987، ص 15 ـ 93.

(2) الهيكل التنظيمي يشمل الجمعيات العامة والفروع والمعتمديات والوكالات والمفوضيات ومجلس الإدارة. انظر الفصل الثالث: الهيكل التنظيمي للحزب.

مشروع نضالي واحد. لا سيما وأنّ ذلك ترافق مع المراحل الأولى لدولة الاستقلال مع ما يتطلبه من بناء للعقلية السياسية الجديدة ولمفهوم الدولة الاستقلالية الديمقراطية الاجتماعية.

أولاً: تدشين أول مركز للحزب

ففي أول نيسان 1950 دشّن الرئيس كمال جنبلاط أول مركز رئيسي للحزب في بيروت وألقى خطاباً بالمناسبة شدّد فيه على الأمور الآتية:

- تهيئة القيادات المسؤولة عن إدارة الحزب.

- الاعتماد على الفئات الشعبية العاملة.

- نشر الحزب في مختلف المناطق اللبنانية وتعميم مبادئه على جميع فئات الشعب.

كما ألقى خطاباً بالمناسبة ننقل أبرز ما جاء فيه عن كتاب «ربع قرن من النضال»، مرجع سابق:

«أيها الرفاق،

كررتُ مراراً أن هذه الروحية هي روحية الصراع ـ والحياة صراع متصل ـ روحية النضال. الصراع، لا في سبيل الصراع، والنضال لا من أجل النضال، وإنما في سبيل تحقيق الشخصية البشرية الكاملة في نفوسنا وتحقق إمكانيات هذا الوجود في حركة تطور التاريخ وتراكم تيارات المدنية...

وهذا الصراع لن يبلغ أشده ولن تكمل دورته ولن يعطي أكله ـ في بدء مراحل هذا التحقق وهذا الصراع إلا على يد الأفراد، وعلى يد أفراد قلائل، على يد الشخصيات القوية السامية الجميلة.

على يد هذه النفوس القوية السامية الفاعلة، التي اختارها الوجود، اختارها التطور المندفع، ولم يخترها أحد، أي اختارت نفسها: للألم، للتضحية، لتقبّل المشيئة الكاملة... على يد هؤلاء وتلاميذهم وأتباعهم وأعوانهم تنتشر روحية الصراع في المجتمع، وروحية النضال، وعي إمكانيات الوجود وضرورة تحقيق هذه الإمكانيات...

وتقتحم هذه الروحية أوساط الجماهير، فتصبح روحية الحزب،

روحية الأفراد جميعهم، روحية الجماعة، روحية الدولة.

هذه المسؤولية، هي مسؤولية الحياة أو الموت... فعلى الحياة أن تدمّرنا إذا شاءت، وأن تعزلنا إذا شاءت. فنحن لن نبخل بأنفسنا يوماً في صراع الحياة..

أيها الرفاق

نادانا الحزب، لكي لا نكون من أقزام الرجال، من الخفافيش، من كتائب الخوف، من المتخوفين الوجلين، المتقلقلين على نفوسهم والباكين النائحين على ذواتهم، على الماضي، على المصالح، على الأمجاد، على انهزام الذات الأنانية الصغيرة، على مصير الطائفية في لبنان وفي المشرق، وعلى مصير الرجعية وعلى مصير الرأسمالية المجرمة المهترئة..

أيها الرفاق،

أناشدكم باسم الحياة، أن لا يكون بعضكم من غير الواثقين المؤمنين بكل ما قلت: بشعبهم، ببلادهم، بنفوسهم، بحقيقتهم...

إنّ المفكّر والمثقف الذي لا يشعر في أعماقه بنداء القيادة وبواجب القيادة وبضرورة إذلال النفس الأنانية وإيلامها لترويضها على القيادة، هو مواطن مجدب وإنسان عاق وشخصية هزيلة.

إنّ العامل، أيها الرفاق، الذي يتعامى عن أن يرى في الحزب التقدمي الاشتراكي جبلة آماله وقبلة طموحه، والذي لا يتحسّس روح التمرد النازعة، في هذا الجبل الوثّاب، إلى هدم صرح الظلم والرجعية والجهل والبؤس، وإلى تشييد أنظمة العدل والتضامنية والأخوّة التامة والديمقراطية الشعبية الصحيحة... أنّ العامل الذي لا يتفهّم أن عليه أن يبني العالم الجديد المقبل، كما شيّد من قبل، صرح الأنظمة المنقرضة، والتي قارب زوالها، بالتعاون التام مع رجال الفكر وقادة المصالح والمزارع والشعوب ـ تعاون يد وفكر ـ إنّ هذا العامل الذي لا يؤمن: أن على صوت معوله الرنّان، وعلى ضجيج نضاله، تنهض شعوب العالم بأسرها، ويبزغ فجر التحرر على الشرق... أجل إن هذا العامل وهذا الفلاّح سيبقى عبداً مائعاً تتقاذفه المصالح الشخصية وشتى الاستغلالات، يُشرى

ويباع في سوق النخاسين...

أما رجل الفئات المتوسطة الهانئ القانع بحالته، الراضي لنفسه بالعيش المستقر بدل دراهم معدودات، أُنقذ من الفقر والبؤس واعتلى مترفعاً عن مرافقة الكادحين... فأصبح يحتقر من هم دونه، ويرتمي على أقدام فئات سوّدها عليه.

إن الحزب التقدمي الاشتراكي لم يتكوّن من هؤلاء ولن يكون أحد من أعضائه من هؤلاء... فإلى الأمام وإلى العلاء... يدعوكم الحزب، أيها الرفاق، للقيادة.

سنذلّل العقبات المالية.

سنذلّل العقبات السياسية.

سنذلّل عقبات الرجعية ومناوراتها وتلفيقها واستغلالاتها...

سنذلّل في طريقنا أنانية الذات...

سنظفر على الرأسمالية الغاشمة...

سننتصر وننتصر وننتصر دائماً ودائماً...

لا نريد أن نكون كتائب الضعف وكتائب الخوف، بل كتائب الحياة الجديدة المنتصرة.

البؤساء والمشرّدون سيحررون العالم

أيها الرفاق، أيها الأصدقاء،

إن الذين أصابتهم لعنة هذه الأرض منذ ثلاثة آلاف سنة حتى اليوم هم الذين سيبدّلون أنظمة هذه الأرض وروحيتها... فيستبدلون اللعنة بالرحمة والمجافاة بالأخوّة والحنان... إنّ العمال ليسوا بحاجة إلى أحد. إن هؤلاء البؤساء والمشرّدين، هؤلاء الذين ليس على صدرهم قميص... هم الذين سيحررون العالم.

أيها الرفاق،

عليكم تقع المسؤولية الكبرى وأنتم السبّاقون. فيجب أن نؤمن أن هذه المعركة هي معركة المشرّدين والبؤساء والفلاحين والعمال، معركة العدالة، معركة الأخوّة... ويجب أن نعمل لإزالة وصمة العار، وصمة اللعنة عن وجه هذه الأرض، كما يعمل الجبابرة وكما يعمل الأبطال. وإلّا فسيقول لكم

أحد هؤلاء الكادحين، إخوتنا في الإنسانية وفي الوجود، في غد: «إننا لسنا بحاجة إليكم... لستم منا...».

إن الطريق ليست سهلة، كما قلت: هي طريق الصراع، وهي أيضاً طريق الألم وطريق التضحية وتجرّد الذات...

طرق الألم: لأن من لا يفهم أنّ الحياة قاسية وأن الحياة طاحنة وأن الحياة صراع متصل بآلام مبرحة تحوّل النفوس الكبيرة المتواضعة السامية إلى فرح يتفجر من الأعماق، وإلى محبة تطغى على الأفراد وتسيطر على البرايا بالرغم من البرايا ذاتهم، وتقتحم السماء وتدخل باب الحق وتلج باب الله عنوة واقتدارا، كما يقول بولس الرسول. أجل إنّ من لا يفهم كل هذا ولا يستطيع احتماله ليس هو منا بجدير، لأنه ليس بالحياة بجدير، لأن نفسه لا يسكنها الشعور بالغلبة وإرادة الانتصار...

باستطاعة كل منكم أن يتفرغ للعمل الحزبي إذا ما تأكد أن باستطاعته أن يتخلّص من بعض عاداته وملاهيه وأن يترك ميوعة الحياة، للوقواقين وللقانطين وللمتفرّجين وللحالمين ولكسالى الأرض... فاتركوا سهولة العيش للبرجوازيين المتعبين النائمين... دعوا الأموات تدفن الأموات.

سنحرّر الإنسان، ولا شك، من عبودية رفيقه الإنسان.

سنحرر الإنسان، ولا شك، من البؤس ومن المرض ومن التخوف على المصير وعلى مصير العائلة والأولاد...

سنحرره، ولا شك، من الجهل ومن الجهالة، ومن البطل ومن البطالة ومن ضنك الآلات المرهقة لأجهزته ولأعصابه ولوقته ولروحه...

سنحرره من أشياء وأشياء وأشياء...

اعتماد التضحية شيء أساسي

تكلمت عن الألم وعن ضرورة الألم، كأداة سلبية لنمو واكتمال الشخصية ولتحقق الوجود على يدنا...

ولم أتكلم عن الإرادة الإيجابية لنمو واكتمال الشخصية ولتحقق الوجود على يدنا، أعني التضحية. ونعني بها، ليس تقبّل الألم، فقط، باختيار وبإرادة صامدة وصامتة. ولا نعني بها، فقط، اجتياز

الألم إلى معين السيادة الكاملة على الجسد وعلى النفس... بل نعني بها اعتماد التضحية:

1 ـ كمبدأ أساسي لإرادة تحقق التطور فينا وفي المجتمع وفي الإنسانية...

2 ـ كأداة فردية وجماهيرية للصراع الحزبي العملي المتصل... وكأداة حاسمة للانتصار الفردي الحزبي...

فالذي اخترع التضحية كأداة ووسيلة للصراع الحزبي، هو، ولا شك، على حد تعبير غاندي، أكبر من نيوتون وأقدر من ولنغتون...

إنّ إيماننا يحدوه إيمان، ويرفعه إيمان ويدفعه إيمان، ويفجّره إيمان، وينطلق به نحو الزرقة إيمان، كأنّ السماء قطعة ملأناها بإيماننا وبأمانينا...

السماء من مشيئة الإنسان

وبعد، إنّ السماء هي، في الواقع، من مشيئة الإنسان. فإن شئنا كانت لنا جنة ونعيماً. وإن شئنا كانت لنا جهنما وآلاماً مشتعلة. وإن شئنا كانت رؤية الواحد في ضجعة السر وانطلاق أرواح المتمردين.. ولكن ثقوا أيها الرفاق أن علينا أن نربح الأرض، لكي نستطيع أن نربح السماء».

وبمناسبة افتتاح المركز كتبت جريدة البيرق[1]:

«كمال جنبلاط يدشن بيت الحزب التقدمي الاشتراكي بحملة قوية على الرأسمالية المجرمة المهترئة والرجعية الطائفية والمصلحية، ويدعو العامل والمتوسط إلى تفهّم مسؤولياتهما، ويبشّر بتذليل جميع العقبات مهما كانت».

ثانياً المشاركة في مؤتمر النساء في بيروت

وفي شهر حزيران 1950، وبمناسبة انعقاد المؤتمر النسائي في بيروت الذي دعي إليه الحزب، تقدم رئيس الحزب

(1) البيرق، 9 نيسان 1950، ص 3.

بالتوصيات الآتية للمؤتمر[1]:

«1 ـ مساواة المرأة والرجل في الحقوق المدنية والسياسية.

2 ـ تمثيل النخبة والهيئات المهنية والاقتصادية والمعنوية ومنها الجمعيات النسائية تمثيلاً موافقاً في المجالس.

3 ـ إفساح المجال للسيدات لتولي الوظائف العامة في الإدارة وفي القضاء وفي الهيئات البلدية.

4 ـ سن تشريع بتشجيع وتمكين الزواج الباكر واحترام قدسية وحدته ـ عدم تعدد الزوجات وتنظيم أحوال الطلاق.

5 ـ المحافظة على سلامة النسل خاصة بواسطة شرطه الزواج بوثيقة صحيّة، ومكافحة منظمة وشاملة ومجانية وإجبارية للعاهات والأمراض الوراثية والأوبئة وغيرها من الأمراض.

6 ـ اعتبار الطبابة وظيفة اجتماعية لا تُستغل ولا تستثمر، وسن تشريع للضمان الطبي كما هي الحال في البلدان الاشتراكية.

7 ـ جعل العلم في الدولة بمتناول الجميع: جعله مجانياً في مراحله الابتدائية والثانوية والعالية. وهذا المشروع لا يكلف الدولة أكثر من بضعة ملايين قليلة من الليرات اللبنانية.

8 ـ اعتماد سياسة في الاقتصاد والمال تصميمية وتوجيهية ترمي إلى إنعاش الاقتصاد اللبناني وتحسين مستوى المعيشة والطمأنينة الاجتماعية، وإشراك جميع المواطنين والمواطنات في ثروة البلاد الاقتصادية والمعنوية على أساس العدالة والمساواة الوظائفية تحقيقاً لمبدأ: «كل مواطن ملّاك». وهكذا يزول شبح البؤس والعوز والبطالة ويتوفر لكل مواطن ومواطنة حقهم في الخبز وفي العمل».

ثالثاً: افتتاح الفروع ولقاءات رئيس الحزب مع قياداتها

خلال عام 1950 دشّن الحزب

(1) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 137.

التقدمي الاشتراكي فروع زحلة وقرطبة وغريفة وعينبال وعثرين وبتخنيه وراشيا وكفرحيم وإقليم الخروب وبيروت والمختارة والمناصف وبعلبك في مهرجانات شعبية ضخمة نقلت تفاصيل أخبارها الصحف اللبنانية كافة:

أ ـ فرع زحلة:

تأسس في 20 حزيران 1950 وأداره جان مطران وعمر حمود وشكرالله نصرالله وميشال ديماسي، ونقلت أخباره الصحف كالآتي:

النهار التي وصفت تحت عنوان: «الحزب التقدمي الاشتراكي يفتتح فرعه في زحلة» نشاط الحزب المتزايد في المناطق اللبنانية، واستقبال شباب زحلة الحدث باندفاع وحماس[1].

البيرق التي ركّزت على خطاب كمال جنبلاط بالمناسبة وعلى انتخاب هيئة إدارة الفرع»[2].

الزمان التي، وتحت عنوان: «الحزب التقدمي الاشتراكي في زحلة»، كتبت: «ما يزال الحزب التقدمي الاشتراكي يوالي نشاطه في مختلف المناطق ويفتتح الفروع حتى أصبحت تعدّ بالعشرات»[3].

ب ـ لقاء قرطبة

قام وفد من قيادة الحزب برئاسة الرئيس كمال جنبلاط بزيارة إلى فرع قرطبة نهار الأحد في 23 تموز 1950 حيث عقد لقاء مع شباب البلدة الذين استقبلوه بحمال واندفاع. وألقيت خلال هذه الزيارة الخطب من قبل أبناء البلدة نقلت تفاصيلها جريدتي الزمان والنهار[4].

(1) جريدة النهار، العدد 4536، 21 حزيران 1950.
(2) جريدة البيرق، 21 حزيران 1950.
(3) جريدة الزمان، العدد 1004، 21 حزيران 1950.
(4) الزمان والنهار، 26 تموز 1950.

ج ـ لقاءات غريفة وعثرين وعينبال:

دعت فروع الحزب رئاسته إلى لقاءات في هذه القرى بتاريخ 23 تموز 1950 حيث خاطب الرئيس كمال جنبلاط المجتمعين بقوله[1]:

«انتم ملح الأرض، فإذا فسد الملح فبماذا يملّح؟».

جاء في كتاب ربع قرن من النضال عن لقاء غريفة ما يأتي[2]:

«واستُقبل في مدخل غريفة (كمال جنبلاط) من هيئة الحزب وباستعراض بديع من منظمة الشباب. وما عبر أقواس النصر الأولى حتى استقبله مجمل أهل البلدة، رجالاً ونساءً وشيوخاً وشباناً، هاتفين له بالنصر، مزغردين لافتتاحه منحى جديداً من مناحي الحياة تجاه الفقير والمظلوم والبائس».

د ـ فرع بتخنيه:

في لقاء عقد في فرع بتخنيه وحضرته وفود من مختلف المناطق اللبنانية، جاء في كلمة الرئيس كمال جنبلاط[3]:

«... وما أنا إلا عامل أقوم بمحاولة على صعيد هذه المبادئ السامية، وأملي عظيم بأصدقائي وإخواني ومعاوني من الرفاق المناضلين...». كما حيّا أعضاء الفرع وشكرهم لإنشاء أول تعاونية رسمية في الحزب كانت الأولى من نوعها في الشرق العربي، كما نقلت جريدة بيروت[4].

هـ ـ لقاء راشيا الوادي

وإلى راشيا الوادي توجه وفد من قيادة الحزب برئاسة الرئيس كمال جنبلاط في 5 تشرين الأول 1950. وحاولت السلطات الرسمية منع الزيارة بالقوة، لكن الحزب أصرّ على القيام بها. ومما صرّحه الرئيس كمال جنبلاط يومذاك قوله:

(1) البيرق، 19 آب 1950.
(2) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 138.
(3) جريدة الزمان، 29 أيار 1950.
(4) جريدة بيروت، العدد 3665، 30 أيار 1950.

«يظهر أنهم أتوا بهذه القوى الكبيرة، وكلّهم إخوان لنا أعزاء، لكي يلقوا الرعب في النفوس. ولكنهم يحاربون عبثاً بأساليب القرون الوسطى عقيدة الحياة والظفر وتنقية التنظيم الاجتماعي والجماهيري الحديثة»[1]. كما نقل الرئيس كمال جنبلاط أنه قدّم استجواباً للحكومة حول حادثة راشيا[2].

و ـ لقاءات إقليم الخروب

بتاريخ 22 آب 1950 قام وفد حزبي بجولة في إقليم الخروب شملت بلدات جون وبكيفا ومزرعة الضهر ودير المخلص. وخاطب الرئيس كمال جنبلاط الجماهير الحزبية خلال هذه الجولة بقوله[3]:

«إن نجاح الحزب السريع وامتداده لهو أكبر دليل على تفتّح اللبنانيين وعلى موافقة مبادئة لأماني الجماهير الشعبية في نضالها ضد الاستعمار والاستغلال والفوضى والسيطرة... إن انتصار الحزب هو انتصار الجيل الواعي والحياة الديمقراطية الشعبية الجديدة الظافرة..».

ز ـ لقاءات المناصف وكفرحيم

يوم الأحد في 10 كانون الأول 1950 قام وفد من قيادة الحزب برئاسة كمال جنبلاط بزيارة إلى بشتفين وكفرحيم حيث خاطب الرئيس المجتمعين بقوله[4]:

«عندما تأسّس الحزب قالوا: في البلاد أحزاب كثيرة. قلنا: إن الأحزاب الصحيحة التي ترمي إلى سعادة العامل والفلاح والفئات المتوسطة معدومة الوجود في البلاد، فإذا بالتفاف الشعب حول الحزب التقدمي الاشتراكي دليل ساطع على ما نقول».

ح ـ مهرجان أول أيار 1950

بمناسبة عيد العمال في الأول من

(1) جريدة الهدى اليومية في نيويورك، العدد 165، تاريخ 18 تشرين الأول 1950.

(2) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 139.

(3) النهار، العدد 4585، 23 آب 1950.

(4) جريدة بيروت، العدد 3830، 14/12/1950.

أيار عام 1950، نظّم الحزب مهرجاناً كبيراً في بيت الحزب في بيروت حيث ردّ رئيس الحزب على وصف جريدة النهار لاحتفال تأسيس الحزب «بأنها حفلة بورجوازية» بقوله: «هكذا كانت في الماضي، ولكنها اليوم حفلة اشتراكية بكل معنى الكلمة، وذلك كما ترون»[1].

حضر هذا المهرجان، إضافة إلى الرئيس كمال جنبلاط، العلاّمة عبد الله العلايلي وفريد جبران وكامل عبد الله وفريد رزق الذي ألقى كلمة ركّز فيها على مشكلة لبنان الكبرى أي الطائفية أو مشكلة التعصّب الطائفي.

وأصدر الحزب التقدمي الاشتراكي في هذه المناسبة بياناً جاء فيه[2]:

«بإسم الحركة التحريرية الاجتماعية التي يتزعمها الحزب،

بإسم النهضة الشعبية الرامية لتحقيق مجتمع جديد وإنسان جديد وحياة جديدة،

باسم العمال والفلاحين وأرباب الحرف والمهن الحرة المنضوين تحت ألوية الحزب،

يتقدم الحزب التقدمي الاشتراكي من الفئات الشعبية العاملة المناضلة في سبيل الحق والخير والكرامة الإنسانية بتهنئته في عيد الوطن وبأطيب تمنياته بتحقيق الأهداف التي يرمي إليها الحزب في صراعه المتواصل والتي تضمن للجميع الخبز والعمل والعلم و الحرية وشرف الحياة.

إنّ هذه الأماني والتمنيات يطلقها يقيننا بأن مصير العمال والفلاحين وأرباب الحرف والمهن الحرة مرتبط بمصير الحزب التقدمي الاشتراكي وانتشار مبادئه في جميع أوساط الجماهير اللبنانية.

إنّ الحياة بإسم بنيها تدعونا للنهوض والوثوب والتعاون للتحرر الكامل من قيود الفقر والمرض والجهل والرجعية

(1) جريدة البيرق، 3 أيار 1950، ص 1 ـ 3.

(2) جريدة النهار، 2 أيار 1950.

والإقطاعية والبطالة، فلا نكون من الذين يتخلّفون عن مواكب الحياة المنتصرة.

عاش نضال الفئات الاجتماعية العاملة المخلصة، في سبيل الخبز والعمل والعلم والحرية».

عن الحزب التقدمي الاشتراكي - مفوضية العمل.

وفي 7 أيار 1950 أقيم مهرجان آخر للحزب في المختارة تكلّم خلاله الرئيس كمال جنبلاط وعدد من القيادات الحزبية التقدمية الاشتراكية.

رابعاً: المشاريع الشعبية

ضمن مفهوم إبداء الرأي والعمل على إيصاله للمسؤولين عن البلاد وملاحقة قضايا الفئات الشعبية، اقترح الحزب إقامة مشاريع شعبية عديدة من خلال كتب أُرسلت إلى الحكومة اللبنانية نذكر منها[1]:

- حل مشكلة امتياز شركة مياه بيروت.
- مشروع قانون التعويض للعمال العاطلين عن العمل.
- مشروع عقد تعاونية عمل زراعية.
- مشروع نظام الضمان الطبي.
- مشروع تعديل قانون الانتخاب.
- مشروع إلغاء الطبقية.
- مشروع إنشاء مجلس مهني تمثيلي.
- مشروع حول حقوق معلمي المدارس والمعاهد الخاصة.
- سؤال للحكومة حول توقيف الصحافي محمد البعلبكي.
- مشروع تعميم التعليم على الجميع والدفاع عن حقوق العمال.
- إلخ...

خامساً: نشاطات أخرى للرئيس المؤسس

سجلت للرئيس المؤسس، ومنذ 1949، مواقف ونشاطات تهدف إلى

(1) جريدة النهار (21/ 12/ 1950)، والبيرق (22/ 12/ 1950)، والأحرار (30/ 8/ 1950)، والزمان (31/ 8/ 1950) وغيرها.

تثبيت دعائم الحزب وتوسعه وانتشاره.

كما عرف الرئيس كمال جنبلاط بمواقفه الصلبة والثابتة وخاصة في إطار معارضة نظام الرئيس بشارة الخوري، معارضة تجسّدت بمواقف وخطب وتصريحات نذكر منها الأحداث الآتية:

أ - معارضة الحكم والحكومة

جاء في كتاب الرئيس كمال جنبلاط «ربع قرن من النضال» ما يأتي[1]:

«حاولت السلطة استغلال غياب رئيس الحزب خارج البلاد، فدسّت أخباراً مفادها أن الحزب بدأ يتراجع عن معارضته، فأدلى رئيس الحزب بعد عودته من السفر بالتصريح التالي:

1 - إنّ الحزب التقدمي الاشتراكي له موقف معروف من السلطات القائمة.

2 - إن الحزب متفق مبدئياً مع جهات وأحزاب المعارضة في لبنان وهو على اتصال دائم بها.

3 - إن الحزب لا حاجة له إلى الائتلاف ولا يشعر بضرورته لضعف القوى المعاكسة لإرادة الشعب، ولأن الأمة مؤتلفة حول الحزب تناصر مبادئ التحرر والعدالة التي يتزعمها الحزب وتعارض الأوضاع القائمة وأربابها.

4 - إن الحزب التقدمي الاشتراكي سيدخل المعترك الانتخابي في كل منطقة من مناطق لبنان على أساس محاربة وإضعاف العناصر الاحتكارية والاستثمارية والإقطاعية الرجعية في لبنان تحت شعار نضاله الشعبي الخالد «مواطن حر وشعب سعيد: الخبز والعمل والحرية للجميع».

أما الشائعات المروجة قصداً لأغراض ومآرب خاصة فلن تحوّل الحزب عن نضاله وسعيه لتحقيق المبادئ الشعبية التي تجاهد في سبيلها جماهير الفلاحين والمزارعين والعمال والفئات المتوسطة وأرباب المهن الحرّة ورجال الفكر في لبنان».

ب - محاضرات رئيس الحزب

ضمن إطار نشر مفاهيم الحزب

(1) مرجع سابق، ص 145 - 155.

ودعم مواقفه وتأليب الجماهير حوله، ألقى الرئيس كمال جنبلاط في الخمسينات من القرن الماضي سلسلة من المحاضرات نذكر منها:

- في 17 نيسان 1950: محاضرة عن الديمقراطية الاقتصادية.
- في 24 نيسان 1950: محاضرة عن الديمقراطية الاجتماعية.
- خلال أعوام 1953 - 1954 - 1955: محاضرات عدة عن الديمقراطية السياسية وغاندي، وحركة التحرر في آسيا، والقومية والمجتمعات الحرة، صدرت بالفرنسية في كتاب بعنوان:

«Joumblat, Kamal, Democratie nouvelle»

ج - نشرات إعلانية:

وصدرت عن الحزب نشرات إعلانية متنوعة تهدف إلى تعميم أهدافه وتعاليمه أبرزها:

- كرّاس تعليمي يتضمن 20 سؤالاً وجواباً حول التعاليم التقدمية الاشتراكية.
- نشرة توجز الأفكار الواردة في ميثاق الحزب وتعالج أهدافه وشروط الانتماء إليه وحقوق أعضائه. وتورد النشرة بعض فقرات النظام الداخلي وعدد من شعارات الحزب نذكر منها:

- الحزب التقدمي الاشتراكي هو حزب العمال والفلاحين والفئات المتوسطة ورجال الفكر والمهن الحرة.
- لا طبقية في المجتمع.
- لا ميزة لامرئ على امرئ إلا ميزة المعرفة والنشاط.
- الحزب يحقق ديمقراطية شعبية منظمة.
- لا ديكتاتورية ولا فوضى.
- كل مواطن ملّاك.
- العامل شريك صاحب العمل.
- لا بطالة في المجتمع التقدمي الاشتراكي.
- العلم للجميع إلزامي ومجاني.
- على رنين معولنا وعلى صدى هتافات الأبطال منا سيستيقظ الشرق

الجائم في سلاسل الفقر والجهل والعبودية.

- التقدمية الاشتراكية طريق الخلاص.

ويمكننا، بعد قراءة هذه الشعارات، التأكيد على تركيز الحزب التقدمي الاشتراكي على حقوق الطبقة العاملة والشعبية في الحرية والمعرفة والتعليم ورفع مستوى المعيشة والعمل وملكية الأرض ومحاربة الفقر والجهل والعبودية. كما أنّه يربط هذه الحقوق بمفهوم التقدمية الاشتراكية، الأمر الذي ساهم في دفع جماعات كبيرة من الطبقات العاملة إلى الالتحاق بصفوفه التي توسّعت وانتشرت فروعه، ليس فقط في الشوف، إنما في جميع أنحاء البلاد، من زحلة إلى قرطبة إلى بيروت وإقليم الخروب وراشيا وبعلبك.

د - برنامج الحزب الانتخابي:

شارك الحزب التقدمي الاشتراكي بفاعلية، ومنذ تأسيسه عام 1949، في جميع الانتخابات النيابية التي حصلت في لبنان، وساهم خلال مرحلة الخمسينات من القرن الماضي في تغيير القيادة السياسية للبلاد. ففي العام 1952، ومن خلال معارضته الشديدة لنظام الرئيس بشارة الخوري المجدّد له وتنسيقه مع الأحزاب والفعاليات المعارضة للحكم، تمكّن من دفع الرئيس بشارة الخوري إلى الاستقالة. وقد انتخب يومذاك رئيساً للجمهورية حليف كمال جنبلاط الرئيس كميل شمعون. لكن الحليفان لم يلبثا أن اختلفا فشارك الحزب التقدمي الاشتراكي في التحرّكات المعادية للرئيس شمعون، الأمر الذي ساهم في إيصال الرئيس اللواء فؤاد شهاب إلى كرسي الرئاسة الأولى.

أما برنامج الحزب الانتخابي فإنه، وتحت شعار «الخبز والعمل والعلم والحرية للجميع»، كان يشمل الفقرات الآتية[1]:

«- تأمين التعويض عن البطالة.

(1) كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، مرجع سابق، ص 146 - 147.

- مشروع الضمان الصحي للجميع.

- مشروع بناء بيوت السكن.

- تحويل الشركات الاستثمارية الأجنبية والوطنية إلى تعاونيات عمّالية.

- مشروع العلم للجميع: مجانية التعليم الابتدائي والثانوي.

- مشروع استقلال القضاء: العدل للجميع.

- ومشروع إلغاء الألقاب.

- تعديل قانون المطبوعات تحقيقاً لحرية المواطن في القول والنشر.

- مشروع ضمان الحرية الحزبية للجميع».

وكان الحزب يرى أن الفكر لا يواجه إلا بالفكر والإقناع. لذلك طالب بإلغاء قانون الطوارئ وجميع القوانين والتدابير التي تتعارض مع حرية الاجتماع والقول والرأي.

* * *

ملحق رقم 7

رداً على سؤال: لماذا أنا اشتراكي كتب المعلم كمال جنبلاط:

لماذا أنا اشتراكي[1]؟

«لأنني أحب العدل والإخاء والحرية.

لأنني أشعر، إن عدلت مع غيري، فكأنني عدلت مع نفسي، وإن ظلمت غيري ظلمت نفسي.

لأنني أنزع إلى التوافق مع الجميع والانسجام الشامل، كاللحن الذي لا يتمّ إلّا إذا تحقّقت هذه التسويات والموازنات بين الأنغام المختلفة التي تكوّنه. وكذلك يجب أن يحل الانسجام والتوافق بين الناس وبين ما اعترف لهم به القانون والشرعة الطبيعية من حقوق، هذا الذي نسميه عدالة.

أنا اشتراكي، لأنني أعتقد أن العمل بدون رأسمال لا يقوم.. والعمل ذاته المدّخر في القوى الطبيعية وفي زند الفرد الذي هو من ضمن هذه القوى - هو رأسمال... والرأسمال لا تتنقّذ إمكانياته ويظل مجرد طاقة إلى أن يتحول إلى عمل... فالعمل لا يمكن أن ينفصل عن الرأسمال، أي رأسمال إطلاقاً، ولولا الرأسمال

(1) المرجع: كمال جنبلاط، ثورة في عالم الإنسان، الدار التقدمية، الطبعة الثالثة، آذار 1987، ص 9 - 10.

لما كان العمل، والعمل ذاته تحقّق لرأسمال، أي لقوة أو إمكانية إنتاج مدّخرة.. ولكن هي الطبقية - طبقية العامل وطبقية رب العمل - هي التي فصلت وميّزت بين الرأسمال وبين العمل، وهل يُفصل الإنسان عن فكره وجسده وماله في نطاق العمل، أو عن فكر غيره وجسد غيره ومال غيره، وكلّها طاقة، رأسمال..

إن هدف وغاية الحزب ليست في استثارة الطبقية، ولا في استثمارها واستخدامها نهجاً أو هدفاً، بل في محو الطبقية، وفق ما ورد في الميثاق:

«إنّ الصراع التاريخي بين الطبقات، الذي استنفد قوى العنصر البشري وإمكانياته، واستنزف جهوده في خلافات ونزاعات داخلية مستمرّة، يجب أن يزول، وأن تتحوّل هذه القوى والجهود والإمكانيات وتعمل متآزرة لتفهّم أسرار الطبيعة والنفس وللسيطرة عليها، وبالتالي لاستكمال مجرى التطوّر في تحقيق وتتميم الكائن البشري. وهذا لا يتم إلّا إذا صهرنا الأفراد والجماعات في وحدة اجتماعية مستقرّة واعية لمصيرها، تسندها قوى المحبة والتقارب أي بالتالي قوى التطور الجامعة».

أنا اشتراكي، لأنني أؤمن بأن الشر، كل الشر، والخطيئة الأولى، في النُّظم الشيوعية وفي النُّظم المسماة بالرأسمالية الفردية، هو في الفصل الاعتباطي بين الرأسمال وبين العمل، هذا الفصل الذي كرّس أفضلية فئة على فئة في هذا النظام وأفضلية فئة على فئة في ذاك النظام..

أنا اشتراكي، لأنني أؤمن بضرورة التأليف وتقريب من الإنسجام والتوحيد بين العمل وبين الرأسمال، باعتبارها عناصر لا يمكن طبيعيًّا وعفوياً أن ينفصل بعضها عن بعض.

أنا اشتراكي، لأنني أعتقد أن الاشتراكية روحيّة يجب أن تتحقق في النفوس فوق وقبل تحقّقها في الأنظمة والمؤسسات...»

كمال جنبلاط

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي

* * *

الفصل التاسع

رأي في تجربة كمال بك جنبلاط الاشتراكية ورؤيته للاشتراكية اللبنانية 1971

اختصر الكاتب أمين معلوف رؤية كمال جنبلاط للاشتراكية وتجربة الاشتراكية في النظام السياسي اللبناني في مقال طويل أوردته مجلة الأنباء بتاريخ 31 تموز 1871 ونقله عنها ملحق النهار المالي والاقتصادي؟

وفي نقلنا لأبرز ما جاء في المقال نقترب أيضاً من الفكر الاقتصادي والاشتراكي للمفكر الكبير كمال جنبلاط الذي كان يمتد خارج حدود بلده الصغير لبنان ليعانق الاشتراكية الدولية ومفاهيمها للإنسان ولعلم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الإنسانية والعقائدية.

فالاشتراكية التي نادى بها الحزب التقدمي الاشتراكي تناقض النظام الرأسمالي الذي اعتمدته الدول الغربية، من فرنسا وبريطانيا وألمانيا إلى اليابان وأوستراليا، إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا. أما الاشتراكية فقد اعتمدتها دول شرق أوروبا، من الاتحاد السوفياتي إلى ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا والمجر ويوغوسلافيا وصولاً إلى الصين التي اختلف مفهومها للاشتراكية

عن مفهوم الاتحاد السوفياتي لها، الأمر الذي أدى إلى ابتعاد الجبارين الاشتراكيين عن بعضهما.

فصين ماوتسي تونغ رأت منذ السبعينات من القرن الماضي أنها قد بلغت مرحلة متطوّرة من الاشتراكية تسمح لها بالانتقال إلى الشيوعية الماركسية اللينينية، فيما رأى الكرملين أن المؤسسات الحكومية في الاتحاد السوفياتي ومدى التقبّل الشعبي للنظام الشيوعي لم ينضج بعد. لذلك تأجلت مرحلة الانتقال فيه من النظام الاشتراكي إلى النظام الشيوعي المتطور جداً.

ونحن نرى أن الرئيس كمال جنبلاط كان يُعتبر من المفركين الاشتراكيين الدوليين، وكانت أفكاره تنسحب، ليس فقط على الحزب التقدمي الاشتراكي الذي أسّسه ورأسه، إنما أيضاً على الأنظمة الاشتراكية العالمية.

وكان قد سبق وأكّد كمال جنبلاط في حوار حول مبادئ الحزب التقدمي الاشتراكي مع المحرر في الشهر التاسع من السنة 1971 على أن هذا الحزب «استمدّ قسماً من فكره العملي والمبدئي من رجل يعتبره ربما نبي القرن العشرين من الوجهة الإنسانية والاجتماعية وهو المهاتما غاندي»(1). فالنظرة الاشتراكية التقدمية لكمال جنبلاط تنسجم مع فلسفة الهند وترتبط بأفكار الاقتراب من الطبيعة والابتعاد عن التيارات الفكرية الرأسمالية.

وفي هذا الفصل نورد ما جاء في مقال الكاتب أمين معلوف في المقاطع الآتية(2):

1 ـ نظرية الحزب:

«لقد تكونت نظرية الحزب في فترة 45 ـ 48. إلا أن جذورها، والتأمل بمضامينها ترجع إلى العام 39.

إن الجو الذي كان مسيطراً آنذاك هو جو الصراع بين النظريات الاجتماعية المبنية على مبادئ المدرسة الألمانية

(1) المحرر، 25/ 9/ 1971.

(2) مقال أمين معلوف في مجلة الأنباء، تاريخ 31 تموز، 1971.

والفرنسية في علم الاجتماع ـ والتي انبثقت عنها النازية والفاشستية والنقابية (Corporatisme) من جهة، والديمقراطية بشكلها المحلل للقيم وعدم فعاليتها خاصة في فرنسا. . وكذلك في لبنان من جهة ثانية، والتفكير الماركسي الشيوعي من جهة ثالثة. فكان بعض المفكرين يحاولون أن يتعدوا الوجوه الثلاثة للحقيقة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بنظرات تأليفية تأخذ في الاعتبار جميع وجوه حقيقة الإنسان كما ظهرت في ثوابتها التاريخية على مدى العصر التاريخي».

2 ـ الجماعات البدائية:

«ومن الأشخاص الذين يعتبرون فعلاً نقّادين وبنائين ومحاولين إخراج الحقيقة الأب تيار دوشردان والكسس كاريل وألدوس هكسلي وروبندغور في الهند وقسم كبير من المؤلفين الذين مهدوا للحركة النازية كسبنلغر وتوماس مان. كان هذا التيار الذي تجسّد في الحركات النازية والفاشستية والنقابية يمثّل لوناً من اللاعقلانية حاولوا بها مناقضة العقلانية التي تحجّرت في مفاهيم الدوغماتية الدينية والديمقراطية آنذاك. وهناك تناقض دائم في التاريخ بين العقلانية واللاعقلانية، وبعد كل مد هناك جزر.

لقد أظهر هذا التيار إن الإنسان أولاً كائن اجتماعي، وذلك رداً على المفاهيم المتطرفة للثورة الفرنسية التي لم تصحّح في أوروبا اليابسة كما صححت في بريطانيا وشمال أوروبا بالتربية وبالمفاهيم الاجتماعية للدولة أي بالارتباطات التي تعيد الإنسان إلى وجهه الطبيعي فأبقى تطور المجتمع على الارتباط الاجتماعي وعلى استقطاب المجتمع للفرد، فخلق توازناً.

لقد أخذ الحزب من هذه النظريات المفهوم الاجتماعي للإنسان، لأنه قبل كونه كائناً اقتصادياً تظهر اجتماعيته في اقتصاده كانت صفته الغالبة الاجتماع البشري. فالإنسان لم يبدأ كفرد بل كجماعة، وباقتصاد بدائي جداً لا يمكن تسميته اقتصاداً. هذه أول حقيقة حاول الحزب أن يأخذ بها في ميثاقه منسجماً مع الملاحظة التي كان يبديها أرسطو من أنّ الإنسان هو حيوان اجتماعي. وهذه النظرة تأكدت في ما يسميه الأب تيار دو

شاردان النزعة التجمعية ليس فقط للإنسان بل لجميع الكائنات في مرحلة معينة من تطورها، ومن الذرات والجزئيات في قلب المادة».

3 ـ النخبة في المجتمع

«ثم إن هذا النهج في التفكير قد أظهر أهمية الشخصية القائدة المسؤولة في المجتمع (النخبة كما يدعوها كاريل). وإنّ هذه النخبة يجب أن تكون طبيعية أي ألا تفرض نفسها إلا بسمات الكفاية التي تكون قد أبرزتها في نطاق ميزات للفكر وللشخصية وللأخلاق ولمختلف الطاقات البشرية. هذا مع الالتزام بمبدأ الشورى، إذ ما من شورى ألا وتفسد إذا لم تتوسطها وتقودها نخبة وما من نخبة تستقيم في حكمها وأحكامها إلا إذا إلتزمت بالشورى ونبعت من صميمها. لذا يقول الحزب بسلطة قوية في الدولة تكون لا دكتاتورية ولا فوضى، وبضرورة الشخصية القائدة في جميع مراتب المجتمع. فالمساواة بين الناس يجب ألا تكون ولا يمكن أن تكون مساواة حسابية بل هي مساواة وظيفية».

4 ـ الشيوعية والمجتمع:

«التيار الثاني الذي أخذ منه الحزب في ميثاقه هو ما أبرزته الشيوعية في تجربتها من أنّ التعاون البشري والمشاركة في أوسع مجالاتها هي من الأسس السليمة التي يجب أن يرتكز عليها المجتمع. وأن تطور المجتمع إلى اقتصاد فعلاً اجتماعي هو ضرورة ومن دونه لا يمكن تحقيق المسؤولية في المجتمع ولا إلغاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، هذا النوع من العبودية العصرية، ولا تحقيق المساواة الصحيحة ضمن التعاون والمحبة. فالمساواة الديمقراطية كما عهدناها في الدول الرأسمالية هي في معظم حالاتها اسم دون مسمّى وتغطية لألف ظلامة وخروج على فكرة المساواة الصحيحة التي لا يمكن أن تبرز إلا من خلال التعاون وروح الإخوة».

5 ـ حرية الإنسان:

«إما التيار الثالث الذي أبرزته العصور الحديثة فكان طبعاً الكسب الذي حققه الإنسان التارخي في ممارسة ما أسموه بحقوقه الطبيعية المشروعة: حقه

في جسده ألا يستعبد وألا يستغل، حق عقله في حرية النشر والإبداع، حقه في المساواة أمام القانون، حقه في ممارسة حريته بشكل عام بما لا يناقض حرية الآخرين والخير العام، حقه في أن يشارك في السلطة وألا يُحكم إلا وفق ما يريد. فهذا كسب تاريخي انحرفت به مؤسسات الثورة الفرنسية لعوامل سياسية واجتماعية متعددة ويجب إعادة مفاهيم الإخوة والمساواة والحرية إلى نطاق وبيئة يمكنها أن تعني فيها أكثر ما يمكن أن تعنيه».

6 ـ العودة إلى الطبيعة:

«ولا يفوتني أن أذكر بعض الأفكار الأخرى المنتسبة إلى هذه التجربات الكبرى الاجتماعية والسياسية الحية، ومنها ضرورة عودة الإنسان إلى بيئته الطبيعية كما عاش جدوده وكما تعودت غرائزه أن تتكيف، بما في ذلك الراحة الجسدية والفكرية فمن لا يرتاح لا يستطيع ان يعمل عملاً صحيحاً. ومن ضمن ذلك إزالة أجواء الصخب في المدينة وتوزيع سكنها على وحدات اجتماعية ذات وظائف متعددة أضيق بكثير من الأحياء القائمة حالياً في وسط الهواء الطلق وتنقية النور والخضر والماء والمأكل والمشرب والمأوى لكي لا يتصور في لاوعي الإنسان نزعات تناهض نموه الطبيعي وتؤلف مركبات نفسية خطيرة النتائج عليه وعلى مجتمعه. وكذلك يجب تنقية أجواء المعامل والالات والمركبات والمدارس والمعاهد بتنفيذ هذا المبدأ: إعادة الإنسان إلى جو طبيعي. كما لا يفوتني التشديد على الامتثال بتجربة التاريخ منذ بدايته حتى يومنا هذا لأن الإنسان الذي يعيش في ظهرانينا ليس هو إنسان لهذا العصر فحسب بل هو إنسان لجميع العصور التارخية تتراكم فيه لتظهر من خلاله. خطيئة الإنسان العصري أنه حصر نفسه في يومه الحاضر ولم ينظر إلى ذاته النظرة التي ينظرها العالم البيولوجي الانتربولوجي إلى كينونة الحياة».

7 ـ تطبيق أفكار الحزب

وفي صدد تأثير التجارب الاشتراكية على فكر الحزب، شدّد جنبلاط على أنّ الكثير من أفكار الحزب تأكدت صحتها من خلال الممارسة. وقد أكد بشكل

خاص على شعار المشاركة، وهو شعار يختلف مضمونه باختلاف النظام الذي يطبق في إطاره. فهو في الاشتراكية «يضهر المهندس والعامل ومدير المعمل في بوتقة واحدة»، وهو في النظام اللبناني «يوفر المشاكل» على الصناعيين و«يرفع إنتاجهم». ويشمل هذا الشعار بعض المسائل الدولية (كالمشاركة بين لبنان والدول العربية).

«بعض أفكارنا يطبق في بعض التجارب، كمشاركة العامل في إدارة وسائل الإنتاج وفي الربح. وكذلك فكرة التعاونية التي وحدها مكّنت بعض الدول الاشتراكية كألمانيا الديمقراطية وبلغاريا من تجاوز بعض العقبات التي أثارها تأميم الأرض مما أتاح لها أن تؤسس اقتصاداً زراعياً نامياً وناجحاً.

كذلك تأكدت فكرتنا القائلة بأن الدين هو ظاهرة اجتماعية وهو فوق ذلك مطلب فردي يشعر به الإنسان ليفسر بعض ظواهر الكون التي لم يتمكن أو لن يتمكن العلم من تفسيرها، فحيث يقف العلم يبدأ الدين. والدين علاوة على ذلك وظيفة اجتماعية مهمة جداً وهي تتعلق بتنمية انضباط الأخلاق. فالظاهرة الدينية ليست ظاهرة عصر رأسمالي أوجدها، لكنها ظاهرة الإنسان في جميع العصور تتبدل مفاهيمها وفق تطور الإنسان ومعتقداته.

والفكرة الثانية التي تأكدناها من التجارب الاشتراكية هي أن القومية في هذا العصر هي مظهر للشخصية الاجتماعية. وهي كالاسم بالنسبة إلى الفرد. وليست القومية وليدة نظام طبقي رأسمالي معيّن ولو أنه ساهم في إبرازها وتنميتها.

كما أكدت لنا التجارب الاشتراكية أيضاً أنه في النظامين الرأسمالي والاشتراكي لا تزال هناك مشكلات عدة لم تحل:

1 ـ مشكلة النظام التمثيلي السياسي والمشاركة الشعبية الشاملة.

2 ـ مشكلة علاقات الإنسان بالآلة وقد أوشكت الآلة أن تستعبد الإنسان في كل مكان.

3 ـ مشكلة علاقة الأجيال البشرية بعضها ببعض.

4 ـ مشكلة القيم الاجتماعية والمناقبية والروحية والمتبدلة دائماً وأبداً».

8 ـ التجربتان المصرية والفرنسية

«في التجربة المصرية نرى أن فكرة المساهمة في الربح وفي الإدارة ولو أنها جاءت مبكرة، كانت ذات فائدة عظيمة في تطوير مستوى الإنسان العام. كما أن الإصلاح الزراعي توافق إلى حد كبير مع نزعة الفلاح المصري في التملك الوسط والصغير عبر تاريخ مصر».

وبالنسبة إلى المشاركة في فرنسا، فقد كان ديغول «ذا رؤية بعيدة كعادته في حسه التنبوءي، فرأى أن فكرة المشاركة سيكون لها أثر كبير في المستقبل في المجتمعين الرأسمالي والاشتراكي، وأنها تخفف المنازعات وتعطي العامل دوره في قيادة الإنتاج الذي هو العنصر الأساسي في تكوينه.

حبذا لو يأخذ الصناعيون في بلادنا بهذه الفكرة فيوفروا المشاكل على أنفسهم ويرفعوا إنتاجهم، ويصبح العامل صاحب مصلحة في الإنتاج. ومن ليس له مصلحة في الإنتاج كيف يعمل على الوجه المطلوب؟ والمشاركة تخفف أيضاً من التناقض القائم في بعض الدول الاشتراكية بين ما يسمى البيروقراطية التي أخذت مكان الطبقات القديمة ومجموع المنتجين. وتصهر المهندس والعامل ومدير المعمل في بوتقة واحدة، في لون من ألوان خلايا التجمع البشري».

9 ـ أنواع الملكية:

ورد في بعض وثائق الحزب ما يأتي:

«... ويميز الحزب بين ثلاثة أنواع من الملكية:

1 ـ الملكية الصغيرة لبيت سكن وأرض ومحترف أو متجر صغير إلخ...

2 ـ الملكية التعاونية الجماعية للقطاعات الوسطى من الزراعة والصناعة والتحويل والاستهلاك بمشاركة الدول وتوجيهها.

3 ـ التملّك الجماعي الذي يشكّل القطاعات الأساسية في الإنتاج والتسويق والمال. ويشمل التملك الجماعي كذلك

كل ما يكون علة تجميد أو تعقيم لثروة أو أداة للطفيلية الاجتماعية والكسل، أو عامل سلطة أو وسيلة ضغط.

على أن التملك الجماعي يزداد شمولاً ونمواً بازدياد الوعي الاجتماعي وحس المشاركة، وبالتالي عنصر الغيرية في المواطن. كما أنه سيكون للأتمتة في جميع حقول الاقتصاد أثرٌ حاسم في تطوير التملك الجماعي وشموله، وفي تنمية الذهنية الاجتماعية والغيرية المؤاتية أكثر فأكثر لمستويات أعلى من التطبيق الاشتراكي».

وورد في ميثاق الحزب: «تأميم جميع المؤسسات التي لها صفة عمومية أو لها أهمية خاصة في اقتصاديات البلاد أو في حياتها الاجتماعية».

10 ـ التأميم والتملك الجماعي:

وفسر رئيس الحزب الفارق بين التأميم والتملك الجماعي:

«التأميم لا يتم سوى ضمن الدول الرأسمالية. التملك الجماعي أوسع لأنه ينزع إلى إلغاء المفهوم الفردي المتطرف في الإنسان وإلى خلق ذهنية جديدة لدى العامل والمواطن. إنّ طرق تحقيق التملك الجماعي أوسع من فكرة التأميم وأشمل إنسانياً».

وبالنسبة إلى خصائص التعاونيات وإلى تجاربها، وهي من ركائز الفكر الاقتصادي ـ الاجتماعي للحزب، يرى كمال جنبلاط:

«ضمن التعاونية يمكن أن يبقى قسم من وسائل الإنتاج ضمن ملك الأفراد. ويمكن القطاع الزراعي والحرف الصغيرة والمتوسطة والمتاجر الصغيرة أن تجتمع للعمل بشكل تعاوني (أسواق عرض مجتمعة مثلاً)، وهذا يشتمل الخدمات. ففي حقل الخدمات تبرز أهمية فكرة التملك الفردي والتعاوني لأجل إنجاح الخدمة السياحية أو الخدمة المصرفية أو سواهما... لقد أقمنا عدداً من «تعاونيات العمل» في بعض القرى، ودعونا الأهالي فيها إلى أعمال ظرفية كبناء المساكن أو سقفها بالإسمنت أو غرس الأشجار الجديدة أو فتح الطرق. كما أقمنا تعاونيتين استهلاكيتين إحداهما في مركز الحزب في بيروت والأخرى في جران (البترون). ونحن نوسّع اليوم

تعاونياتنا لأنها تخلق بين أفراد الحزب ارتباطاً قوياً جداً. ولقد أقمنا نوعاً من الضمان الصحي التعاوني شمل يوماً 80 قرية. وكنا نُصدم عادة بنزعة المواطن اللبناني التقليدية إلى النفور من العمل اليدوي ومن العمل التعاوني. غير أنه قد جرى تحوّل معين منذ سنتين. وجرت أوسع تجارب التعاون في 58 ـ 59، فقمنا بمشاريع ري وطرقات كان القصد منها تعويد الناس العمل التعاوني والاشتراكي وصرفهم عن التفكير في العنف وحده».

11 ـ الأنّا:

وفي تفسيره لبقاء قطاع واسع من الاقتصاد ضمن الملكية الفردية، وإمكان استمرار هذا الوضع لفترة داخل المجتمع الاشتراكي، شدد كمال جنبلاط على ضرورة الأخذ في الاعتبار كل النزعات الإنسانية، الطبيعية منها وغير الطبيعية. ومن الجدير بالملاحظة في هذا المجال أن الترابط شديد في فكر الحزب بين النظرية الاقتصادية والأفكار الاجتماعية والأخلاقية ـ بالإضافة إلى الخلفية السياسية.

لذلك يرى كمال جنبلاط أنّ «كل شيء يتبع التطور الإنساني، فتطوير الإنسان من الوجهة المعنوية والثقافية أساسي في بناء الاشتراكي. لا يكفي أن نبني أنظمة بل علينا أن نبني الإنسان في تأهل للقيام بواجب الأنظمة وممارسة نتائجها.

شخصياً أرى أن للملكية الفردية وجهين هي أولاً استمرار لجسدنا وحواسنا، امتدادها يجعلنا بطبيعة الحال ننزع إلى شيء نعتبر أنه نطاق خاص مباشر لتفاعلنا مع الوجود الظاهر. وثانياً هناك في طبيعة الإنسان تناقض بين الأنا الظاهرة، الأنا الأنانية، وهي تنزع إلى الخاصية، والطبيعة الحقيقية للإنسان التي هي بطبيعتها غيرية، كلها محبة وعدم تمييز ووعي مطلق. في تكوين أنظمتنا يجب أن نأخذ في الاعتبار ذلك التناقض وأن نعطي الطبيعة البشرية حصتها من الأنانية وحصها من الغيرية.

ولأجل تخفيف النزعة الأنانية عند الإنسان وجد في الواقع النظام التعاوني الذي يضمن الانسجام بين مصلحة الفرد الخاصة ومصلحة الجماعة. فالتعاونيات

من أفضل المدارس الاجتماعية التي تصقل بعض نزعات الإنسان وتطهّرها.

تستثار الغيرية في بعض المناسبات التي يرتفع فيها المستوى المعنوي للنفسية البشرية (في بعض الثورات مثلاً). لكنّ الإنسان يعود، عموماً، في الجيل الثاني والثالث، لما يشاهد آلام مخاض الأنظمة، إلى لون من الفتور هو دلالة على بروز الوجه الفردي الأناني فيه».

12 ـ اقتصاد لبنان

«اقتصادياً، يرى كمال جنبلاط أن أكثر صادرات لبنان تتجّه، بنسبة ضخمة جداً قد تبلغ 75 ـ 80% نحو الدول العربية، كما أن أكثر المبيعات في السوق الداخلية هي لمصلحة العرب الموجودين في لبنان. وتأتي أكثر الأموال (90%) من العالم العربي.

وقد غلب على اقتصاد لبنان طابع الخدمات وهناك خطر!

كان يجب أن ننمّي الزراعة والصناعة على الأقل بنسبة ثلث ـ ثلث. هكذا يفعلون في إسرائيل. ونرى الدولة غير مدركة أهمية القطاع الزراعي ولا تسعى إلى إنشاء أي سد على أية ساقية أو نهر. وهي لم تسعَ حتى الساعة إلى الإفادة من مشروع الليطاني لريّ الجنوب. ولو فعلت ذلك لكانت أسعار الخضر بخسة جداً في الأسواق، ولعوّدت الأهالي البقاء في القرى».

13 ـ عهد الرئيس فؤاد شهاب:

وفي عرضه لمنجزات العهود السابقة، كان كمال جنبلاط يرى أن عهد شهاب كان الوحيد الذي «عمل شيء»، لكن...

«أفضل عهد اقتصادياً واجتماعياً عهد الرئيس شهاب، لأن عنده قماشة رجل دولة. كانت تعوزه الجرأة في بعض القضايا، وحاول التبديل من فوق من دون الشعب ودون الاستعانة بالقوى الشعبية والتقدمية. لقد فضل الاستعانة بقوى تقليدية محافظة. لكن هذا العهد كان الوحيد الذي «عمل شيء»، وقد أحدث تطوراً في حياة البلاد. العهود الأخرى لم تفعل شيئاً وأكثرها دخل في دوّامة السياسة المحلية الضيقة من دون النظر إلى مستقبل لبنان وحاجات الشعب الملحة.

لقد وسّع عهد شهاب القطاع العام في الدولة ـ كل ما يتعلق بالخدمات العامة يجب أن تتولاه الدولة لئلا يكون هناك استغلال: نقليات كبرى، الخ... الضمان الاجتماعي مثلاً خطوة تقدمية كبيرة، وكذلك وضع المشاريع التي تمهّد لخطة إنماء البلد، وتنفيذها، وقد كلفت ما لا يقل عن 1500 مليون ليرة: ماء وكهرباء وطرق للقرى، الليطاني، مشاريع طرقات كبرى من العاصمة اللبنانية، أوتوسترادات، مدارس ثانوية رسمية، تأسيس الجامعة الوطنية وتنميتها، تأسيس الجامعة العربية، توسيع نطاق التعليم المهني، خلق إحصاء واردات المجتمع (ايرفد)، إنشاء وزارة التصميم، إنشاء مصرف لبنان والتمهيد المعنوي لخلق جو صالح للتبدلات الأخرى على الصعيد السياسي».

14 ـ الاشتراكية في لبنان

«ليس هناك «تجربة اشتراكية لبنانية» بل «تجربة اشتراكية في لبنان». كما أن ليس هناك علم لبناني بل تطبيق للعلم في لبنان. طبعاً لبنان له ظروفه ومقوماته وواقعه، لكن التحدث عن اشتراكية لبنانية لا يعني شيئاً وهو دليل تأخر في الفهم العلمي».

وقبل أن يبدأ رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي بعرض البرنامج الاقتصادي الذي سيطبقه فيما لو وصل إلى الحكم في لبنان، عرض مشروعاً للتحالفات على المدى القريب:

«أنا أدعو إلى تعاون كل الأحزاب التقدمية بما فيها الحزب القومي الاجتماعي للخلاص من الطقم القديم. وقد اهتممت بالموقف الذي اتخذه الحزب القومي في قضية اعتقال المناضل جورج حاوي واستنكاره اعتقاله الكيفي. وأؤيد الأخذ بالمبدأ النسبي في الانتخابات وإلغاء الطائفية السياسية من الانتخابات وإنشاء مجلس ثان، دستوري، يمثل العمال وأرباب الخدمات والطلاب ومنظمات الشباب والجامعات والفئات الثقافية وتعاونيات الفلاحين والمزارعين وسواها من النشاطات التقنية والشعبية في البلاد. وأدعو إلى إنشاء مجالس محلية منتخبة إلى جانب كل قائمقام تقوم بقسط من العمل في المنطقة. وعلى نطاق البلديات، أدعو

إلى توسيع صلاحياتها واعتماد مبدأ المشاركة الدورية من قبل عدد معين من الأشخاص في البلد يضافون دورياً إلى المجلس، ومبدأ التصويت في نهاية كل شهر على بعض القضايا الرئيسية. نحن في عصر المشاركة. يجب التخلص من حكم العائلات والإقطاعيات والأحزاب الرجعية وشخصيات الوجاهة والمال».

15 ـ إذا حكمت لبنان

رداً على التساؤل عن كيف سيحكم لبنان في حال وصوله إلى الحكم، يقول كمال جنبلاط: «سأنشئ مجلساً عربياً للتنسيق، على الأقل مع سوريا والأردن والعراق على الصعيد الاقتصادي. وسأدخل السوق العربية المشتركة وأؤمّن حرية تنقّل الأشخاص وحرية العمل لجميع العرب في لبنان في مقابل حرية عمل اللبنانيين في الدول العربية.

وسأضع في ضوء التنسيق خطة لتنمية الصناعة اللبنانية. ولا مانع في أن أقيم على أرض لبنان صناعات تشارك فيها سوريا و ج. ع. م. والأردن والجزائر... وإلا، فإن التناقضات داخل العالم العربي لن تكون في مصلحة التنمية.

سأنشئ مصارف تمويل مشتركة بين أعضاء العائلة العربية الواحدة، وسأنفّذ في لبنان لامركزية (جغرافية) للمصانع. في كل قائمقامية أجبر أرباب العمل على تأسيس مصانع بتقديم أراضي الدولة وتسهيلات أخرى كخفض أسعار الكهرباء والماء وضريبة الدخل لمدة لا تقل عن 15 سنة. اللهم إن نخلق بيئة طبيعية للإنسان، وإن تجاور الصناعة تلازم العمل الزراعي والحرفي، وهي الطريقة الوحيدة لإنقاذ الإنسان من مشاكل العهد الصناعي وظلاماته.

ثم يجب توزيع السكن بواسطة «مدن رائدة».

من السخف أن يفكر رجال السياسة بوجود المعامل حول بيروت فالخبراء جميعاً كانوا ضد ذلك. يجب أن تبعد الصناعة عن المدن وأن نجذب الأهالي إليها.

من خطتنا الصناعية تعليم مهني واسع وجعل الطلاب يتدربون على العمل يوماً في الأسبوع في الزراعة

والصناعة. في ألمانيا الديمقراطية، الشبيبة تشارك الفلاحين والمزارعين في الأعمال الزراعية لخلق روح اجتماعية واحدة. المهم خلق مجتمع سليم. بلا مجتمع سليم لا اقتصاد سليماً. وبلا مجتمع سليم لا مواطن سليماً. سلامة المجتمع تقوم على الاستمرار في تهذيب المواطن بواسطة التلفزيون والراديو والموسيقى وأندية العمل الاجتماعي، وبقمع الانحرافات القائمة حالياً في الشباب، لكن بوسائل إيجابية لا سلبية لأن السلبية تزيد في الكبت الداخلي عند الشباب والشابات».

16 ـ حكمة الهند: التقاعد المبكر

ومن أفكار الرئيس حول التقاعد نقل: «سن التقاعد لن تتجاوز الخامسة والخمسين، ثم ينسحب الإنسان من الحياة العملية. هذا يمنع التناقض بين الأجيال. يجب أن يبدأ الإنسان حياته باكراً.

هناك شريعة حياة هندية بدأت أبث فكرتها، وهي تقسم الحياة أربع مراحل:

المرحلة الأولى: (براهما شاري) حتى 21 سنة. فتوّة يحافظ فيها الإنسان على طهارته الجسدية وعلى طاقة الحياة لديه.

المرحلة الثانية: مرحلة التأسيس العائلي، ريثما يصبح عنده أولاد ويكبرون ويتزوجون، عندها ينتقل إلى المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة: ينسحب فيها المرء تدريجياً من الحياة ويترك المسؤولية لأولاده.

المرحلة الرابعة: انسحاب كامل وتفرّغ لشؤون روحية ومعنوية وللتأمل.

عندما يتحمّل الشباب المسؤولية باكراً يجدون انسجاماً في الحياة، يوماً سنفكر في تحديد النسل، بشكل طبيعي.

لا أؤمن بالاقتصاد الصناعي المتطور إلى ما لا نهاية. رغبات الإنسان محدودة، ويجب ألا نخلق رغبات جديدة. راحة الإنسان حالة عدم الرغبة كما يقول الحكماء الهنود».

17 ـ المشاريع الزراعية:

ومن المشاريع الحياتية العامة، ينتقل جنبلاط إلى القطاع الزراعي، وهو بالغ

الأهمية بالنسبة إلى فكره وفكر الحزب. ولا تبرز أهميته فقط على الصعيد العملي الاقتصادي والاجتماعي، بل كذلك على صعيد الفكر العام، في التحدث مثلاً عن العودة إلى البيئة الطبيعية، وفي التخوف من ظلامات العهد الصناعي. فهناك تفضيل واضح لنواحي عدة من المجتمع الزراعي على المجتمع الصناعي، اجتماعياً وأخلاقياً وإن لم يكن اقتصادياً، مما لا يعني بالطبع أي إهمال للصناعة باعتبارها قطاعاً إنتاجياً متطوراً ومطوراً. في هذا الإطار يرى الرئيس جنبلاط:

«في الزراعة، سيكون هناك ملكية فردية وكذلك تعاونيات لاقتناء الآلات وسائر وسائل الإنتاج والأسمدة وبيع الإنتاج. لقد دخلنا في عصر جماعية الزراعة.

يجب التشديد على الاستهلاك المحلي قبل التصدير، فهناك إمكانية لاستهلاك منتجاتنا الزراعية محلياً.

هناك أشياء نتمسك بها، منها أن كل شخص يملك أرضاً يجب أن يُثمرها، وإلا تصبح أرض أموات ويجب أن تعود إلى المجتمع بعد فترة. ومنها أيضاً أن نخلق تعاونيات إنتاجية زراعية في كل المناطق لإعطاء مثل للإنتاج الزراعي.

في حقل التنمية، لن تذهب نقطة مياه إلى البحر. أما المدن فيجب أن تأخذ مياهها من تحلية مياه البحر على الأقل للغسيل، وهي طريقة لم تعد مكلفة بالطاقة الذرية.

سنخلق قطاعاً عاماً واسعاً بوجه القطاع الخاص. فمن الخطر أن نترك القطاع الخاص يفعل ما يريد لأنه يبغي الربح غير المحدود. أما القطاع العام فهدفه اجتماعي، وإنتاجه لمصلحة المجتمع لا الأفراد.

ونحن نرحّب برؤوس الأموال الأجنبية شرط أن تنسجم مع الإنتاج اللبناني. ويمكننا أن ننشئ إطارات حرة داخل الاقتصاد الاشتراكي للاستثمار الأجنبي والعربي وللإسراع في التنمية».

18 ـ العنف التاريخي

تلك المنجزات، بأي إطار سياسي ستتم؟ «في إطار نظام سياسي خاص».

يفكر الحزب في إمكان الاستفادة

من تجربة الإنسان: المشاركة على أوسع نطاق وتمثيل مختلف نشاطات الإنسان وتجمّعه حولها: إدارة اقتصادية واجتماعية وتعاون لا تمثيل مناطق».

وهذا النظام السياسي الخاص كيف يقوم؟

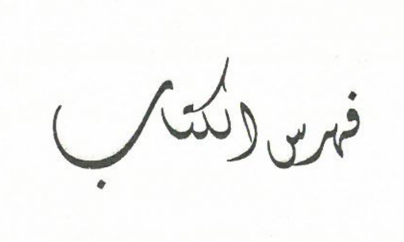
«نحاول بواسطة الديمقراطية البرلمانية والنقابية وسواهما، لكننا نتبنى وسائل العمل المباشر حتى حين نكون ضمن النطاق البرلماني.

وهذه الوسائل قد تصل إلى العنف التاريخي إذا أذن التاريخ بفشل المحاولات السلمية».

ومتى؟

«كل شيء يتعلق بالجهد الذي يبذل في حقل تطوير الأنظمة والأفكار لأن الإنسان عنصر أساسي في الإسراع بمجيء التطور».

* * *


فهرس الكتاب